

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد الحادى والأربعون — العدد الأول — يناير ٢٠٠٤

يصدرها
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
بالقاهرة

ISSN 0028-0026

المجلة الاجتماعية القومية

قواعد النشر

١ – المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر الأبحاث والدراسات والمقالات العلمية المحكمة فى فروع العلوم الاجتماعية المختلفة .
٢ – تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات والمقالات بعد إجازتها من قبل محكمين متخصصين .
٣ – تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر ، ولا تقبل بحوثا ودراسات سبق أن نشرت أو عرضت للنشر فى مكان آخر . كما يلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر أية مادة منشورة فيها .
٤ – يفضل ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتو ومطبوعة على الكمبيوتر . ويقدم مع المقال ملخصان : أحدهما باللغة التى كتب بها المقال ، والثانى بلغة أخرى فى حوالى صفحة .
٥ – يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام ، وترد قائمتها فى نهاية المقال .
٦ – تقوم المجلة أيضا بنشر عروض الكتب الجديدة والرسائل العلمية المجازة حديثا ، وكذلك المؤتمرات العلمية بما لا يزيد على ١٥ صفحة كوارتو .

سعر العدد والاشتراكات السنوية

ثمن العدد الواحد فى مصر ثمانية جنيهات ، وخارج مصر خمسة عشر دولاراً أمريكيا .
قيمة الاشتراك السنوى (شاملة البريد) فى داخل مصر ٢٠ جنيها ، وخارج مصر ٤٠ دولارا

المراسلات

ترسل جميع المراسلات على العنوان التالى :
رئيس تحرير المجلة الاجتماعية القومية .
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ،
بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر ، رقم بريدى ١١٥٦١

رقم الإيداع ١٦٥
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد الحادى والأربعون — العدد الأول — يناير ٢٠٠٤

المرأة وانتخابات المحليات عام ٢٠٠٢ *

دراسة تحليلية

نادية حليم **

تشكل مشاركة المرأة السياسية نسباً ضعيفة للغاية . ويثير ذلك العديد من التساؤلات حول موقف الأحزاب ، وموقف رجل الشارع المصرى ، وعزوف المرأة عن المشاركة ، والأسباب وراء ذلك ، وما يلعبه النسق الثقافى السائد من تأثير سلبى على علاقة المرأة بالمشاركة السياسية . وللإجابة عن هذه التساؤلات اتجهت هذه الدراسة إلى جمع ما أمكن الحصول عليه من بيانات تعبر عن الخبرات الفعلية للمرشحات ، وتم الحصول على خبرات فعلية لعدد ٥٧ مرشحة فى انتخابات المحليات ٢٠٠٢ ، تتوزع على سبع محافظات . وقد تضمنت أداة البحث عددا من الأسئلة المفتاحية التى تسمح بحرية التعبير ، وتم تصنيف أغلبها فى جداول كمية لسهولة العرض والتحليل والتعليق .

مقـــدمـــة

ممارسة الحقوق السياسية هى جوهر المواطنة ومن أهم محدداتها الأساسية . كما أن اتساع دائرة المشاركة السياسية إنما هو تعبير عن الديمقراطية وعن قيام مؤسسات الدولة بمسئولياتها . ولكن كيف يمكن لهذه الدائرة أن تتسع

* قدمت هذه الدراسة إلى المجلس القومى للمرأة ، لجنة المشاركة السياسية . وقد ساهمت سكرتارية لجنة المشاركة السياسية فى إرسال وتلقى استمارات البحث . كما نوقش تقرير البحث فى ندوة عامة برئاسة الأستاذة الدكتورة فرخندة حسن أمين المجلس القومى للمرأة .

** مستشار ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

ونصف المجتمع – وهى المرأة – تكاد مشاركتها أن تكون غير موجودة ، ويكاد تمثيلها أن يكون هامشيا، ومحدودا وشكليا. هذا رغم ماتنص عليه الدساتير من إقرار لهذه الحقوق ، ورغم تأكيد الموقف الرسمى للدولة على أهمية تحقيق نقلة نوعية فى أوضاع المرأة ، ونسب مشاركتها فى كافة مجالات التنمية .

وإذا كانت الثقافة السياسية لدى شرائح كبيرة من المجتمع المصرى تتسم بالسطحية ، فإنها بالنسبة للمرأة – فى مواقع متعددة – ربما تصل إلى حد الانعدام ، وبينما يرجع الحصول على حق المشاركة السياسية للمرأة المصرية إلى عام ١٩٥٦ ، إلاّ أنّ هذه المشاركة – وبعد مرور مايقرب من نصف قرن – مازالت ضعيفة للغاية .

ويرجع الإلحاح على مشاركة المرأة فى الحياة السياسية إلى أهمية هذه المشاركة فى حد ذاتها باعتبارها مواطنا من حقه أن يمارس حقوقه المنصوص عليها دستوريا ، إضافة إلى أن وجود المرأة ومشاركتها السياسية إنما يؤدى إلى إلزام بالمشاركة بالرأى ، وإبداء وجهات نظر فى القرارات التى تمس حياتها ، ويجعل صوتها مسموعا عند رسم السياسات واتخاذ القرارات . والمشاركة فى حد ذاتها ضرورة ملحة للتنمية ، ولتصحيح مسار المجتمع ، إضافة إلى أن تعدد الاهتمامات عند المرأة إنما يقود إلى التوازن فى حياتها ، ويعطى فرصا أكبر لتطوير القدرات والخبرات والمهارات ، وأيضا المعلومات اللازمة للمشاركة .

وتعد مشاركة المرأة فى المحليات مشاركة على جانب كبير من الأهمية ؛ نظرا للدور الذى يمكن أن يقوم به عضو هذه المجالس من حيث التعرف على المشكلات اليومية للمواطنين عبر الاحتكاك المباشر بالأهالى ، واكتساب القدرة على تفهم مشاكل رجل الشارع ، والمشكلات التى يعانى منها المجتمع ، مما

يؤهلها بصورة أكبر للمشاركة السياسية من خلال مجلسى الشعب والشورى .

وتتعدد المهام التى ينص عليها دستور جمهورية مصر العربية فى المواد (١٦١، و١٦٢، و١٦٣) ، والأخرى التى يتضمنها قانون نظام الإدارة المحلية ، وهى مهام يتعين على عضو المجالس المحلية أن يلم بها وبأساليب ممارستها .

تنص مواد الدستور سالفة الذكر على تقسيم الجمهورية إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية (محافظات ، ومدن ، وقرى) ، ويجوز إنشاء وحدات إدارية أخرى تكون لها الشخصية الاعتبارية إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك .

كما تشير المادة ١٦٢ إلى تشكيل المجالس الشعبية المحلية عن طريق الانتخاب المباشر على أن يكون نصف الأعضاء على الأقل من العمال والفلاحين، وتحدد المادة ١٦٣ طريقة تشكيل المجالس الشعبية المحلية واختصاصاتها وعلاقتها بمجلس الشعب والحكومة ودورها فى إعداد وتنفيذ خطة التنمية والرقابة على أوجه النشاط المختلفة[١] .

ويتضمن قانون المحليات المهام التى يقوم بها عضو المجلس المحلى فتشتمل على : المساهمة فى إقرار مشروعات خطة التنمية والموازنة السنوية ، وإقرار خطة المشاركة الشعبية بالجهود الذاتية ، والموافقة على المشروعات العامة وإنشاء المرافق والمشروعات الإنتاجية ، واقتراح فرض ضرائب ورسوم ذات طابع محلى ، وإقرار القواعد العامة لنظام تعامل أجهزة المحافظة مع الجماهير .

ويدخل فى الاختصاصات أيضا توجيه الأسئلة وطلبات الإحاطة للمحافظ ومساعده ، ورؤساء المصالح ، ورؤساء الهيئات العامة ، وأيضا تشكيل اللجان المتخصصة لدراسة الموضوعات التى تدخل فى اختصاص المجلس المحلى قبل عرضها عليه[٢] .

هذه الموضوعات وغيرها تتطلب قدرات وإمكانات يتعين أن يتمتع بها عضو المجلس المحلى ، فالعبرة ليست فى التواجد بقدر ماهى فى الكفاءة والقدرة على الأداء المتميز ، وهو مطلب ملح بالنسبة للأعضاء جميعا ، إلا أنه أكثر إلحاحا بالنسبة للمرأة من أجل تفعيل مشاركتها فى هذه المجالس .

ولقد أثار ضعف نسبة المشاركة السياسية للمرأة العديد من التساؤلات حول مايلى :

- موقف الأحزاب من عضوات الحزب ، وضآلة من تضمهن إلى قوائمها الانتخابية، والتقاعس عن تقديم الدعم الفنى والمعنوى لهن .
- موقف الشارع المصرى ورفضه انتخاب المرأة .
- عزوف المرأة نفسها عن المشاركة السياسية.
- ضعف الإمكانات المادية للمرأة وعلاقته بما يصادفها من عوائق .
- دور النسق الثقافى السائد وعلاقته بدور المرأة السياسى .
- الدور الذى يلعبه نقص المهارات والمعارف لدى المرشحات من النساء فى قبول أو رفض ترشيحهن ... إلخ .

محددات الدراسة

يعد الاتجاه إلى نقل الخبرات من أفواه أصحابها ركنا أساسيا وهاما فى تكوين رؤية سليمة تجاه موضوع هذه الخبرات ، والصعاب والمشكلات والتحديات ، والمناخ العام الذى ساد عملية الانتخاب .

ونظرا لصعوبة الاستماع إلى عدد كبير منها فقد اتجهت هذه الدراسة إلى جمع ما أمكن الحصول عليه من خبرات فعلية وتحليلها ، ثم عرضها بأسلوب يسمح بإعطاء صورة واضحة بقدر الإمكان .

تم تصميم استمارة بحث تحتوى على عدد محدود من الأسئلة المفتاحية التى تسمح بتحديد المجال ، وفى نفس الوقت لا تغلق الباب أمام التعبير الحر . تناولت هذه التساؤلات مايلى :

- الانتماء الحزبى .
- مرات الخبرة الانتخابية .
- الدوافع وراء خوض الانتخابات .
- الجهود المبذولة أثناء العملية الانتخابية .
- المضايقات التى تعرضت لها المرشحات .
- المشاكل غير المتوقعة .
- عوامل الفوز .
- أسباب الإخفاق .
- عوامل تحقيق نجاحات أكبر فى المستقبل .

أرسلت الاستمارة إلى مقررات فروع المجلس القومى للمرأة بالمحافظات للإشراف على عملية جمع البيانات ، وكان من المفترض أن ترد عشر استمارات من كل محافظة من محافظات الجمهورية ، إلا أن ماوصل لايتعدى سبع محافظات فقط ، شكلت فى مجملها ٥٧ حالة .

وفيما يلى عرض لما أسفر عنه التحليل الكمى والكيفى للمعلومات والبيانات فى هذه الاستمارات . ويتعين النظر إلى هذه الاستمارات ليس باعتبارها عينة ممثلة للمجتمع الأصلى ، بل هى مجموعة خبرات وتجارب واقعية فعلية تعبر عنها هذه المجموعة من المرشحات . وقد اتسم عرض النتائج بالمعالجة الكمية فى أغلب الحالات ، والكيفية فى أحيان قليلة :

عرض النتائج

يوضح الجدولان رقما (١) ، (٢) تطور نسبة أعضاء المجالس المحلية من النساء منذ عام ١٩٧٩ وحتى ٢٠٠٢ [٣] ، ونسبة الذكور والإناث الفائزين بحسب الحزب الذى ينتمون إليه [٤].

جدول رقم (١)

تطور نسبة عضوات المجالس المحلية

منذ عام ١٩٧٩ وحتى عام ٢٠٠٢ *

السنة	العدد الكلى	عدد النساء	النسبة ٪
١٩٧٩	٢٣٩٢٣	٢٤٠٥	١٠٫٠٥
١٩٨٣	٢٧٧٦٨	٢٥٦٤	٩٫٢٣
١٩٨٨	٣٣٦٧٨	٥١٢	١٠٫٥٢
١٩٩٢	٣٧٦٣٢	٤٤٥	١٫١٨
١٩٩٧**	٤٧٣٨٢	٥٥٨	١٫١٨
٢٠٠٢	٤٧٦٣٦	٨٣٦***	١٫٧٥

* بيانات وزارة التنمية المحلية ، الأمانة العامة للإدارة المحلية .
** السنوات ١٩٧٩-١٩٩٧ : بيانات الإدارة المحلية عن دليل التدريب ، رابطة المرأة العربية .
*** تشكل نسبة النساء الفائزات فى انتخابات ٢٠٠٢ إلى إجمالى المرشحات ٥٧٫٧٨٪ .

جدول رقم (٢)

نسبة الذكور والإناث الفائزين بحسب الحزب*

الحزب	ذكور	إناث
الوطنى	٩٧	٩٦٫٩
مستقلين	٢٫٦	٢٫٨
الوفد	٠٫٣	٠٫٣
الأحرار	٠٫١	–
التجمع	٠٫٠٢	–
الناصرى	٠٫٠٢	–
مصر الفتاة	مرشح واحد	–
الإجمالى	١٠٠	١٠٠

* البيان الذى أعلنه اللواء مصطفى عبدالقادر وزير التنمية المحلية فى ١٤ أبريل ٢٠٠٢ .
** نسبة الفوز بالتزكية ٥٣٫١٪ .
ونسبة الفوز بالانتخاب ٤٦٫٩٪ .

توضح بيانات الجدول رقم (١) أن النسبة تكاد لا تتغير منذ عام ١٩٩٢ وحتى ٢٠٠٢ ، فهى تتراوح مابين ١٨ر١٪ و٧٥ر١٪ ، كماتوضح بيانات الجدول رقم (٢) أن ٩٧٪ من الناجحين الذكور ، و٦ر٩٦٪ من الفائزات الإناث ينتمون إلى الحزب الوطنى . أما الفائزات من المستقلات فلم تزد نسبتهن على ٨ر٢٪ .

ومن الجدير بالذكر أن التعديل الأخير فى نظام الانتخابات المحلية بمقتضى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٩٦ أقرّ الأخذ بالنظام الفردى . وقد وجد هذا النظام ردود فعل خلافية ، استندت الآراء المؤيدة إلى تجربة مجلسى الشعب والشورى ، واستند الرأى المخالف إلى خصوصية المحليات ، وعدم ملاءمة هذا النظام الانتخابى لها . ومن الإيجابيات التى أثارها الفريق المؤيد أن النظام الفردى يسمح بفتح الباب - نظريا - أمام المرأة لترشيح نفسها مستقلة ، لاسيّما وهناك إحجام من الأحزاب عن ترشيحها . إلاّ أنّ الفريق المعارض يرى عدم جدوى ذلك فى مواجهة السياق القيمى السائد والذى يجعل إسهام المرأة محدودا ، ويثير روح العصبية والقبلية ، حيث لا تجد المرأة لها مكانا فى هذا السياق ، إضافة إلى كثافة عدد المرشحين التى تشكل صعوبة على الناخب عند الاختيار ، وتقلّل فرص فوز المرأة .

ولعل مناقشة هذا الرأى الأخير على ضوء ما أوضحته النتائج الواردة بالجدول رقم (٣) يوضح صدق هذا الرأى الأخير ، حيث إن من إجمالى ٥٧ حالة رشحت نفسها مستقلة سبع حالات فقط لم يكتب لغالبيتهن الفوز فى الانتخابات. حيث خضن المعركة دون سند أو دعم من الحزب الذى تنتمى إليه ، ودون سند أو دعم من الشارع المصرى ، الذى لايقبل - حتى الآن - المرأة فاعلة فى هذا المجال .

جدول رقم (٣)

توزيع الحالات بحسب الانتماء الحزبى والصفة

المحافظة	الحزب الوطنى		مستقل	أحزاب أخرى		الإجمالى
	ترشيح من الحزب الوطنى	حزب وطنى مستقل		التجمع	الوفد	
المنوفية	٦	–	–	–	–	٦
الدقهلية	٤	١	–	–	–	٥
الفيوم	٩	–	–	–	١	١٠
الجيزة	١٢	١	–	–	–	١٣
المنيا	٣	–	١	–	–	٤
أسيوط	١٠	–	–	–	–	١٠
سوهاج	٣	١	٣	٢	–	٩
الإجمالى	٤٧	٣	٤	٣	١	٥٧
٪	٥ر٨٢	٣ر٥	٠ر٧	٥ر٣	٧ر١	١٠٠

ويوضح الجدول رقم (٢) الذى يعبر عن الموقف بالنسبة للجمهورية ككل والجدول رقم (٣) الذى يعرض نتائج هذه الدراسة أن الحزب الوطنى هو الحزب الذى اكتسح فى هذه الانتخابات ، حيث لم يجد أمامه منافسة من أحزاب أخرى . ومن إجمالى الحالات التى تم تحليلها ثلاث فقط ، تنتمى اثنتان منهن إلى حزب التجمع والثالثة تنتمى إلى حزب الوفد ، ولم يحالف الحظ ثلاثتهن بالفوز .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن خطابا تم إرساله إلى أمانات الأحزاب للوقوف على الأعداد التى رشحها كل حزب ، ومعايير الاختيار ، ونوع الدعم والمساندة التى قدمها ، والجهود التى يبذلها من أجل أعداد الكوادر النسائية .

غير أن حزبا واحدا فقط هو الذى قام بالرد هو حزب "التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى" الذى أفاد أن عدد السيدات المرشحات (٢٠) سيدة ، روعى فى اختيار كل منهن أن تكون كادراً سياسياً جماهيرياً ، وأن تكون من سكان الدائرة النشيطات واللاتى يقدمن خدمات للأهالى ، ويتبنين مشاكلهم ، لاسيما ما

يتعلق منها بالمرأة . وقد قام الحزب بدعم المرشحات مادياً ومعنوياً . وطبقا لرأى هذا الحزب "فإن التزوير فى الانتخابات ، والتدخل الإدارى الصارخ أدّى إلى عدم فوزهنّ" (٥) .

كما استجاب حزب الوفد بإرسال مقال منشور فى جريدة مطبوعة تتحدث عن ترشيح حزب الوفد لعدد من السيدات اللاتى يتمتّعن بنشاط اجتماعى جماهيرى ، ولديّهن القدرة على حل مشاكل المرأة والأسرة . ويشتمل المقال على أسماء ٣١ سيدة .

هذه الضآلة فى أعداد المرشحات التى تتقدم بها الأحزاب تعبر عن الإحجام عن ترشيح المرأة ، والسلبية فى مجال إعداد كوادر نسائية يمكن الدفع بها إلى الانتخابات البرلمانية . إلا أنّ هذا لا يمنع من ملاحظة يتعين الوقوف عندها ، فمن إجمالى من رشحهن الحزب الوطنى فازت ٥٧ر٧٨٪ منهن ، كما أن ٩ر٩٧٪ من إجمالى الفائزات ينتمين إلى الحزب الوطنى (٦) . وإذا كان الحزب الوطنى لديه هذه القدرات فى دعم وإنجاح المرشحات ، وبافتراض أساسى مؤدّاه أن الحزب يعّبر عن سياسة الدولة التى تدعم المرأة ، فإن السؤال الملّح هو : لماذا لم يرشح الحزب الوطنى أعداداً أكبر من النساء حتى ترتفع نسبة تمثيلهن ؟ وأمام وجود نسبة ٥٣٪ نجاح بالتزكية تسقط دعاوى عدم ترشيح سيدات حتى لا يفقد الحزب أية مقاعد .

وبمطابقة هذه النتائج على بيانات هذه الدراسة (جدول رقم ٤) يتبين أن اللاتى ينتمين إلى الحزب الوطنى تشكّل نسبتهنّ ٤ر٩٢٪ .

جدول رقم (٤)

توزيع الحالات بحسب النتيجة والحزب على مستوى المحافظات

الانتماء الحزبي / المحافظة	الفائزات حزب وطني بالتزكية	الفائزات حزب وطني بالانتخاب	الفائزات من أحزاب أخرى التجمع	الفائزات من أحزاب أخرى الوفد	غير الفائزات من الحزب الوطني	غير الفائزات من أحزاب أخرى	الإجمالي
المنوفية	٦	–	–	–	–	–	٦
الدقهلية	٢	٢	–	–	١	–	٥
الفيوم	٥	–	–	–	٤	١	١٠
الجيزة	١	٦	–	–	٦	–	١٣
المنيا	٢	٢	–	–	–	–	٤
أسيوط	٣	٥	–	–	٢	–	١٠
سوهاج	–	٥	–	–	٢	٢	٩
الإجمالي	١٩	٢٠	–	–	١٥**	٣*	٥٧

* واحدة تنتمي إلى الحزب الوطني واثنتان من حزب التجمع .

** أربع مرشحات مستقلات و (١١) مرشحة تنتمي إلى الحزب الوطني .

*** إجمالي الفائزات من الحزب الوطني (٣٩) .

جدول رقم (٥)

مرات الخبرة الانتخابية للمرشحات على مستوى المحافظات الممثلة

المحافظة / مرات الخبرة	المنوفية	الدقهلية	الفيوم	الجيزة	المنيا	أسيوط	سوهاج	الإجمالي	٪
المرة الأولى	٣	١	٨	٧	١	٣	٥	٢٨	١ر٤٩
٢ –	٢	٢	–	٢	١	٤	٢	١٣	٨ر٢٢
٤ –	–	٢	١	٣	٢	١	٢	١٢	١ر٢١
٦ +	١	–	١	١	–	٢	–	٤	٠٠ر٧
الإجمالي	٦	٥	١٠	١٣	٤	١٠	٩	٥٧	٠٠ر١٠٠

توضح البيانات أن حوالى نصف العينة (١ر٤٩٪) كانت هذه هى المرة الأولى التى تخوض فيها المرشحة معركة انتخابية ، إلاّ أنّ وجود أكثر من النصف (٩ر٥٠٪) لهن خبرات سابقة قد تصل إلى ست مرات أو أكثر يدل على اتجاه إلى الاستعانة بالوجوه القديمة التى ارتاح لها الحزب ، مع فتح المجال

أمام الخبرات الجديدة التى ربما يكون فى وجودها نوع من الإثراء والتجديد .

ويوضح الجدول رقم (٦) أن الدوافع وراء خوض الانتخابات كانت – وبنسبة (٤٥٫٦٪) – الرغبة فى خدمة أبناء الدائرة ، تليها الرغبة فى خدمة قضايا المرأة ومساندتها فى مطالبها ، وتحسين أحوالها الاجتماعية والاقتصادية، وتشكل نسبة من ذكرن هذا الدافع ٣١٫٦٪ ، ثم ممارسة الحقوق السياسية (١٧٫٦٪) ، وأهمية مشاركة المرأة من خلال قناة شرعية ٨٫٨٪ ، وأخيرا التاريخ السياسى للمرشحة أو لأسرتها ، وجاء ذلك بنسبة ٨٫٨٪ .

جدول رقم (٦)

الدوافع وراء خوض الانتخابات *

الدافع	ك	٪
الرغبة فى خدمة أبناء البلد أو الدائرة .	٢٦	٤٥٫٦
الرغبة فى حل مشاكل المواطنين من خلال التواجد فى مواقع صنع القرار .	٥	٨٫٨
خدمة قضايا المرأة ومساندتها فى مطالبهاوتحسين أحوالها الاجتماعية والاقتصادية .	١٨	٣١٫٦
الإيمان بأهمية مشاركة المرأة فى خدمة بلدها من خلال قناة شرعية .	٥	٨٫٨
العضوة أو أسرتها لها تاريخ فى العمل السياسى .	٥	٨٫٨
ممارسة الحقوق السياسية	١٠	١٧٫٦

* اختيار أكثر من دافع .

وتشير هذه النسبة الكبيرة التى عبّرت عن أهمية خدمة قضايا المرأة ومساندتها إلى ضرورة تطوير الأداء التشريعى للمرأة ، ووجود تصور واضح لنوعية هذه المشاكل وأساليب التصدى لها بما يسمح لها بالتعبير عن قضايا بنات جنسها . ويعتبر الاهتمام بالقضايا الكلية أمر هام ، إلاّ أنّه لا يقلّ عنه أهمية عدم السلبية أمام قضايا المرأة (مثال ما يرتبط منها بفرص العمل المتاحة ، وتمييز الرجل على المرأة فى الحصول عليها ، وإزاحة الفقر والتهميش ،

وقضايا الحصول على الجنسية عن طريق الأم ، وقضايا البيئة ، والصحة الإنجابية ... إلخ). هذه القضايا وغيرها تحتاج إلى موقف صلب ورؤية واضحة من جانب المرأة . ومن الوارد أن يكون عدم اهتمام المرأة – فى هذه المواقع السياسية – بمثل هذه القضايا سببا لعزوف المرأة عن إعطاء صوتها لامرأة أخرى .

ويشير الجدول رقم (٧) إلى الجهود المبذولة أثناء العملية الانتخابية

جدول رقم (٧)

الجهود المبذولة اثناء العملية الانتخابية *

الجهـــــود المبذولـــة	ك	٪
دعاية مشتركة أو جماعية لمرشحى الحزب الوطنى	١٠	١٧٫٥
مؤتمرات داخل مقر الحزب الوطنى	٣	٥٫٣
زيارات ولقاءات مكثفة مع الناخبين فى مواقعهم وفى المصالح الحكومية والمدارس	١٠	١٧٫٥
تشجيع المرأة على الإدلاء بصوتها	٤	٧٫٠
المرور على اللجان	٦	١٠٫٥
تقديم خدمات للمواطنين	٣	٥٫٣
عدم القيام بأى نشاط للأسباب التالية :	–	٤٣٫٨
الفوز بالتزكية	١٩	٣٣٫٣
التنازل	٢	٣٫٥
شطب الاسم من القائمة	٤	٧٫٠
مؤتمرات ولقاءات للمرأة بصورة شخصية أو بمساعدة المجلس القومى للمرأة	٨	١٤٫٠
إجمالى عدد الحالات *	٥٧	

* اختيار أكثر من جهد .

تجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة ٣٣٫٣٪ من المرشحات نجحن بالتزكية ؛ ولهذا فإن هذه الفئة لم يكن لها جهود مبذولة أثناء العملية الانتخابية ، يضاف لهؤلاء فئة المرشحات اللاتى تنازلن ، أو من شطبت أسماؤهن من القوائم ، وهؤلاء جميعا نسبتهن ١٠٫٥٪ .

أى أن إجمالى من لم تشارك بجهود أثناء العملية الانتخابية يصل إلى ٤٣٫٨٪ . أما النسبة المتبقية فقد تركزت جهودهن حول الدعاية المشتركة أو الجماعية لمرشحى الحزب الوطنى ، وعقد المؤتمرات داخل مقار الحزب وخارجه (٢٢٫٨) ، ويدل ذلك على المساندة الحزبية التى يمكن أن تحصل عليها المرأة ، وما كان يمكن أن تسفر عنه الانتخابات من ارتفاع نسبة تمثيل المرأة لو كانت قد حظيت بأعداد أكبر من التى قدمها الحزب الوطنى . من الجهود المذكورة أيضا المرور على اللجان (١٠٫٥٪) ، والزيارات المكثفة فى مواقع التجمعات المختلفة (١٧٫٥٪) ، وعقد مؤتمرات للمرأة بمساعدة المجلس القومى للمرأة أو بدون (١٤٪)، وأخيرا تقديم خدمات للمواطنين ، وسجل ذلك نسبة (٧٪) .

ونظرا لتباين أشكال المضايقات التى تعرضت لها المرشحة ، وأيضا المشاكل غير المتوقعة ، فقد تم عرض ما ورد حول هذا الموضوع بشكل كيفى ، روعى فيه تجميع أكبر قدر من القضايا المتجانسة فى مجموعة واحدة تضمها معا قضية رئيسية .

المضايقات التى تعرضت لها المرشحات*

- عدم وجود مضايقات نظرا لثقة المواطنين فى ترشيح الحزب .
- الدعاية والترويج بعدم إمكانية النجاح أو الحصول على مقعد إلاّ لقائمة الحزب الوطنى ، وأنه لا مكان لمستقل أو لحزب آخر .
- اختيار عدد كبير بالتزكية قبل أن تبدأ العملية الانتخابية .
- عدم توافر الضمانات القانونية اللازمة لتحقيق نزاهة الانتخابات .
- وضع الاسم على القائمة ، والإبلاغ بالنجاح ثم سحب الاسم من القائمة .
- الطعون المقدمة من بعض المرشحين .

* تحليل كيفى للقضايا المثارة .

- العادات والتقاليد ، وصعوبة ترشيح امرأة ضد مرشح رجل لاسيما فى الصعيد ، وأحيانا إطلاق شائعات مغرضة .
- الأهمية الكبرى المعلقة على موافقة أمين الحزب أو عضو مجلس الشعب على قبول مرشح من عدمه .
- المنافسة تمت بين مرشحى الحزب والمستقلين من الحزب أكثر منها بينه وبين أحزاب أخرى .
- عدم الاهتمام بأن تساعد النساء المرأة المرشحة .
- مشاحنات ومنع النساء من دخول اللجان .

يوضح هذا العرض السابق أن مرشحى الحزب الوطنى الفائزات بالتزكية أو من نجحت بالانتخاب أقرت بعدم تعرضها لمضايقات أثناء الانتخابات ، إلاّ أنّ الأشكال الأخرى من المضايقات تمثلت فى استخدام العنف أحيانا، وإطلاق الشائعات فى أحيان أخرى ، وغياب الضمانات القانونية لنزاهة الانتخابات ، والضغط العصبى والنفسى الناتج عن الدعاية التى اتجهت إلى التأكيد على عدم وجود فرصة للفوز إلا لأعضاء الحزب الوطنى اللاتى رشحهن الحزب ، هذا بالإضافة إلى وطأة العادات والتقاليد التى جعلت من الصعوبة بمكان أن تشغل المرأة مقعدا يمكن أن يشغله رجل لاسيما فى ساحة العمل السياسى .

أما المشاكل غير المتوقعة فقد تناولت (مستوى اكتمال جداول الناخبين ، وتأخر وصولها ومحاولات التزوير المتباينة ، وإخفاء التوكيلات ، والعنف فى بعض الأحيان ، والتعبير عن رفض وجود المرأة فى هذا المجال من جانب بعض أعضاء المجمّع الانتخابى ، والترشيح لدائرة غير الدائرة التى تقيم فيها المرشحة) .

أما عوامل النجاح لمن فازت (جدول رقم ٨) فإنها توضح الدور الحيوى والرئيسى الذى لعبه الحزب الوطنى ، حيث أرجعت (٦ر٤٣٪) أسباب الفوز إلى

مساندة الحزب الوطنى ، كما ذكرت ٥ر٢٠٪ أن الفوز يرجع إلى مساعدة أمين الحزب وأمانة المرأة والمجلس المحلى للمحافظة .

جدول رقم (٨)

عوامل النجاح لمن فازت فى الانتخابات *

عوامل النجاح	ك	٪
ترشيح الحزب الوطنى ومساندته	١٧	٦ر٤٣
مساعدة أمين عام الحزب الوطنى وأمانة المرأة بالحزب ورئيس مجلس محلى المحافظة	٨	٥ر٢٠
خدمة المواطنين وحل مشكلاتهم وشعبية المرشحة	١٤	٩ر٣٥
رصيد سابق من النجاح فى دورات أخرى	٤	٣ر١٠
مساندة الأهل	٣	٧ر٧

* اختيار أكثر من عامل

أما باقى أسباب الفوز فهى ترجع إلى شعبية المرشحة ، وخدمة المواطنين بنسبة ٥ر٣٥٪ ، وفى ٣ر١٠٪ من الحالات كان السبب هو رصيد النجاح الذى حققته المرشحة فى دورات سابقة . وأشارت ٣ر١٠٪ منهن إلى أهمية التخطيط الجيد للعملية الانتخابية ، وأرجعت نسبة منهن النجاح إلى مساندة الأهل (٧ر٧٪) .

ويوضح الجدول رقم (٩) أسباب الإخفاق كما عبرت عنها الحالات غير الفائزة .

جدول رقم (٩)

أسباب الإخفاق من وجهة نظر الحالات التى لم تفز بالعضوية * (ن = ١٨)

عوامل الإخفاق	ك	٪
عدم إتاحة الفرصة لنجاح أحزاب أخرى غير الحزب الوطنى .	٣	٧ر١٦
قلة أعداد الناخبين .	٣	٧ر١٦
موقف الحزب الوطنى من رفض الترشيح ، أو إسقاط الاسم من القائمة ، أو الإجبار على التنازل رغم ترشيح الحزب أو تغيير الصفة .	٨	٤ر٤٤
غياب الواسطة التى كان من الممكن أن تساعد فى إدراج الاسم بالكشوف .	٣	٧ر١٦
التلاعب فى الأصوات ، وغياب الإشراف القضائى ، وعدم دقة الكشوف .	٧	٩ر٣٨

* اختيار أكثر من عامل

وقد رأت أكبر نسبة من هؤلاء المرشحات (٤٤٫٤٪) أن السبب يرجع إلى موقف الحزب الوطني وعدم رضائه عن الترشيح ، أو بسبب إجبار المرشحة عن التنازل ، أو بسبب تغيير الصفة ، أو إسقاط الاسم من القائمة بعد الموافقة على الترشيح .

وأرجعت نسبة كبيرة أخرى (٣٨٫٩٪) أسباب الإخفاق إلى غياب الضمانات التى تسمح بانتخابات نزيهة ، وعدم إفساح المجال لكى تنجح مرشحات من أحزاب أخرى (١٦٫٧٪) ، وأخيرا قلة عدد الناخبين ، وذكرت ذلك ١٦٫٧٪ منهن ، هذا السبب الأخير يعبر عن موقف الناخبين من انتخابات المحليات ، وأنها عادة لا تجذب القدر الكافى من الاهتمام والمشاركة الشعبية ، رغم ما لهذه المجالس من أهمية باعتبارها برلمانات مصغرة تمارس مهامها فى مراقبة المجالس التنفيذية .

ويطرح الجدول الأخير رقم (١٠) عدة مقترحات لتحسين نسبة مشاركة المرأة فى الحياة السياسية وفى أى انتخابات مقبلة ، يثير كل منها جدلا كثيراً يحتاج إلى مناقشات مستفيضة تستدعى مشاركة المتخصصين فى القانون والتشريع والسياسة والتخطيط ، إضافة إلى المشتغلين بالعلوم الاجتماعية .

وفيما يلى مناقشة لكل منها على حدة :

جدول رقم (١٠)

عوامل تحقيق نجاحات أكبر فى المستقبل *

العوامل	ك	٪
تحديد مقاعد أو نسبة للمرأة فى المجالس النيابية ، أو العمل بنظام القائمة أو الحصة.	١٦	٢٨ر١
توعية المرأة سياسيا وإعطائها الثقة بالنفس وتسليحها بالمهارات المطلوبة .	١٦	٢٨ر١
قيامها بالخدمات التى تجعل المجتمع يشعر بها تثبت أنها على مستوى المسئولية.	١١	١٩ر٣
تهيئة مناخ ثقافى عام يدعم ويساند المرأة (الرأى العام يرى أن المرأة لاتصلح للعمل السياسى)	١٧	٢٩ر٩
ضرورة وجود إشراف قضائى لضمان النزاهة والعدالة .	٥	٨ر٨
مساندة الأحزاب لترشيح المرأة ، وتحديد نسبة على قوائمها .	٥	٨ر٨
وضع معايير لقبول المرشحين والالتزام بها حتى لاتتحكم فيها الأهواء والمصالح الشخصية .	٤	٧ر٠
أن يكون للقيادة النسائية فى الحزب دور فى اختيار المرشحات ، وأن يتابع المجلس القومى للمرأة هذه الترشيحات .	١	١ر٨
إجمالى الحالات	٥٧	

* اختيار أكثر من عامل

أولا : تركزت أعلى نسبة حول مقترح يرى ضرورة تحديد مقاعد أو نسبة للمرأة فى المجالس النيابية ، أو العمل بنظام القائمة التى تخصص فيها نسبة للنساء (١ر٢٨) ، يشتبك مع هذا المقترح مقترح آخر يرى ضرورة مساندة الأحزاب لترشيح المرأة ، وتحديد نسبة على قوائم الأحزاب (٨ر٨٪) .

ويعود بنا هذا المقترح إلى ما سبق من مناقشات حول إلغاء نظام تخصيص المقاعد بدعوى عدم الدستورية . ورغم عدم صدور حكم بعدم الدستورية إلا أن احتمالات إثارة ذات التحفظ تدفع إلى أهمية إخضاعه إلى دراسة مستفيضة قبل طرحه مرة أخرى ، على أن يشارك فى هذه الدراسة المتخصصون فى القانون والتشريع لمناقشة مدى دستورية نظام الحصص على ضوء المفهوم العام لمعنى التمييز ، ومناقشة نظام القوائم وكيفية تمثيل المرأة فيه بما لا يتنافى مع أحكام الدستور .

ويمكن فى هذا الإطار أيضا أن تطرح تعديلات تشريعية على عدد من القوانين القائمة ، فإذا أستقر الرأى على أن تكون هناك قائمة نسبية أو مطلقة فليكن المقترح هو الإصرار على تخصيص مقعد للمرأة يتصدر القائمة . وربما يستدعى الأمر مناقشة الهيكل التنظيمى للأحزاب ، وعند ذلك يمكن اقتراح فرض حصة على عضوية الحزب أو على مراكزه القيادية على أقل تقدير .

وإذا كانت أندية الشباب - فى تجاوب رائد من السيد الأستاذ الدكتور وزير الشباب- قد خصصت نسبة للمرأة فى أنديتها ، فلماذا لا يكون ذلك بالمثل فى المؤسسات الأخرى مثل : الجمعيات الأهلية ، والروابط ... إلخ . وبصفة عامة فإن الأمر ملح ويحتاج إلى إعطائه أهمية قصوى ، فواقع الحال يشهد جهودا مكثفة من قبل المجلس القومى للمرأة ، ومن جانب الجمعيات الأهلية النشيطة فى مجال المرأة ، ومع ذلك فإن الحصيلة تكاد أن تكون معدومة .

ثانيا : أشارت نتائج الجدول رقم (١٠) إلى مقترح آخر حول أهمية تهيئة مناخ ثقافى عام يدعم مساندة المرأة ، ويقبلها شريكا فاعلا فى هذا الميدان .

والمؤكد ، والذى لا يقبل مجالا للشك ، أن المناخ الثقافى غير موات ، وأن إحداث تغيرات فى هذا المناخ الثقافى يستدعى تضافر جهود مؤسسات الدولة جميعا ، فى إطار سياسة مرسومة وملزمة ، وتتسم بوضوح الرؤية وتحديد الهدف ، ووجود ذلك أو تحقيقه على ضوء ما هو موجود على الساحة ربما يجعل تحقيق ذلك هدفا بعيد المنال ، وذلك نتيجة الرضوخ لمضامين الثقافة السائدة ، وارتباط المشاركة السياسية للمرأة بإطار قيمى يحدد مستقبلا مختلف الأدوار . يضاف إلى ذلك ما هو سائد حول تقسيم الأدوار بين الرجل والمرأة باعتباره حقيقة ثابتة عبر التاريخ . وهناك مد رجعى يعزل المرأة عن حركة التقدم، ويكرس موقعها الهامشى ، وينظر إلى النشاط السياسى للمرأة على أنه خروج عن

المألوف ، واعتبار مشاركتها فى مجالات الحياة العامة أو حتى مجالات العمل الأخرى نوعا من الغبن والسلب لحقوق البيت والأسرة .

ورغم أهمية هذا المطلب باعتباره الطريق الرئيسى لتحقيق تغيير فى أوضاع المرأة على كافة الأصعدة ، إلا أن صعوبة الطريق ، وكثرة العقبات تجعل من الضرورى العودة مرة أخرى للكفاح والنضال من أجل تطبيق شكل من أشكال التخصيص أو الحصة ، لاسيما ونحن لا نعيش فى كوكب مستقل أو بعيد عن كل ما يجرى من حولنا فى العالم ، وما أخذت به دول أخرى فى هذا المجال : بعضها أكثر تقدما، وبعضها يقف معنا على ذات المستوى .

ثالثا : أما المقترح الثالث والذى أجمعت عليه ١ر٢٨٪ من إجمالى الحالات التى شملتها هذه الدراسة ، فهو يتناول أهمية توعية المرأة سياسيا ، وتسليحها بالمهارات المطلوبة ، وإعطائها ثقة بالنفس . وعلى نفس الخط الفكرى لهذا المقترح يأتى مقترح آخر رأت أهميته نسبة ٣ر١٩٪ من الحالات ، وهو قيام المرأة بالخدمات التى تجعل المجتمع يشعر بها ، ويثق فى قدراتها ، ويجعلها على مستوى المسئولية ، وهى جهود يتعين – بلاشك – أن تسير جنبا إلى جنب مع أى طرح آخر للقضية .

يستدعى هذا المطلب الأخير نشاطا مكثفا تقوم به – بصورة أساسية – الجمعيات الأهلية ، وبرامجها التدريبية والتأهيلية والأحزاب السياسية ، وما يعول عليها من دور أساسى فى إعداد الكوادر وتهيئتها للعمليات الانتخابية .

يضاف إلى ذلك أهمية بناء الثقة بين المرشحين والقيادات السياسية وضمان الموضوعية ، سواء فى اختيار المرشحين ، أو فى سير العملية الانتخابية ، وأهمية دعم المرشحات ماديا ومعنويا بغض النظر عن انتماءاتهن

السياسية أو الحزبية ، وذلك ما طالبت به بالفعل ٨ر٨٪ من الحالات التى تضمنتها هذه الدراسة .

وكما بدأت الدراسة بتساؤلات ، فقد انتهت أيضا إلى تساؤلات ومشكلات يتعين أن نجد إجابات وحلول لها :

- كيف يمكن للأحزاب ان تمارس دورا فاعلا كمنابر لاعداد كوادر نسائية يمكن الدفع بها – فى ثقة – إلى مجالات الحياة السياسية ؟
- كيف يمكن إحداث تغيرات فى المناخ الثقافى السائد بحيث يؤمن بدور ناجح وفاعل للمرأة فى مجال المشاركة السياسية ؟
- كيف يمكن للحزب الحاكم (الحزب الوطنى) أن يربط بين توجهات السياسة العليا ، وبين توجهات قياداته التنفيذية حتى يمكن أن يكون أداة تنفيذ حقيقية لهذه السياسة ؟
- كيف السبيل إلى وجود معايير نحتكم إليها فى اختيار المرشحين دون أن يتأثر ذلك بمعايير غير موضوعية ؟
- كيف نضمن نزاهة العملية الانتخابية ، ونسمو بها عن المثالب التى اعتدنا سماعها ؟

وفى النهاية يتبقى السؤال الرئيسى الذى ينبغى أن يظل محورا لندوات ، وحوارات ، ودراسات جادة ، لا تنفض قبل أن يتحقق الهدف ، والسؤال هو : كيف يمكن تغيير واقع المشاركة السياسية للمرأة ؟ والدعوة مفتوحة للباحثين ، والسياسيين ، وصناع القرار حتى يجدوا الحل .

المراجع

١ - دستور جمهورية مصر العربية ١٩٧١ وتعديلاته ١٩٨٢ ، ص ص ٣١-٣٢ .

٢ - قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩، الباب الثانى ، ص ص ١٠-١٦ .

٣ - بيان وزارة التنمية المحلية ، السيدات الفائزات بعضوية المجالس الشعبية المحلية بالمحافظات ، الأمانة العامة للإدارة المحلية ، مايو ٢٠٠٢ .

٤ - البيان الذى ألقاه وزير الحكم المحلى عن نتائج انتخابات المحليات ، ١٤ أبريل ، ٢٠٠٢ .

٥ - تقرير مرسل من الأمين المساعد للاتحاد النسائى التقدمى ، حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، ٣٠ مايو ٢٠٠٢ .

٦ - البيان الذى أعلنه اللواء مصطفى عبد القادر وزير الحكم المحلى ، عن نتائج إنتخابات المحليات ، مصدر سابق .

Abstract

WOMEN AND ELECTIONS OF COMMUNITY COUNCILS 2002
An Analitical Study

Nadia Halim

This study deals with the low level of women's political participation. It addresses many questions about the position of parties toward political participation of women, the attitudes of layman, and the negative effect of the prevailing culture in the society that hamper woman from political participation. To answer these questions the study was carried out on 57 women candidates for the community councils' elections for the year 2002 from seven governorates in order to study their practical experiences.

The study used questionnaire of key questions which allowed the interviewers to express freely their views. Most of the qualitiative collected data reclassified into quantitative tables to facilitate the presentation, analysis and commenting.

The study ended by revealing many problems that face women candidates, but the question about the possibility to change the situation of women's political participation remains a very hot issue, which needs drastic interventions.

استطلاع رأى عينة من شباب المدارس والجامعات حول المواطنة والمشاركة السياسية

منى يوسف*　　حسن سلامة **

يدور موضوع هذا الاستطلاع حول قضية هامة يثور الجدل حولها الآن وهى قضية المواطنة ، ويتوجه الدراسة الحالية لاستطلاع رأى عينة عمدية من شباب المدارس الثانوية والجامعات بمحافظتى القاهرة والجيزة حول موضوع المواطنة والقضايا اللصيقة به ، مثل قضية الإنتماء باعتبارها أحد مؤشرات المواطنة ، وقضية المشاركة السياسية باعتبارها من أهم الحقوق السياسية للمواطنة .

مقدمة

شهد مفهوم المواطنة صعودا فى كتابات النظريات السياسية ، بعد أن ظل مفهوم الدولة يشكل أهم المفاهيم السياسية . ولم يكن الاهتمام بمفهوم المواطنة محض عودة لتعريفات الحقوق المدنية والسياسية ، كما لم يقتصر على قضايا الوعى والهوية والانتماء التى شغلت حقل الاجتماع السياسى ومجال الدراسات الثقافية الصاعدة ، بل إكتسب مفهوم المواطنة أبعادا جديدة وتحرك إلى مكانة مركزية فى التفكير النظرى الإمبريقى بحثا عن مؤشرات جديدة ودالة له فى الواقع السياسى الراهن . بل يمكن القول أنه صار "المفهوم المدخل" لدراسة العديد من

* خبير، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .
** باحث ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية فى النصف الثانى من عقد التسعينيات بعد أن تعرضت دعائم مفهوم الدولة القومية للإهتزاز .

وقد ارتبط مفهوم المواطنة عبر التاريخ بحق المشاركة فى النشاط الاقتصادى والتمتع بثمراته ، كما ارتبط بحق المشاركة فى الحياة الاجتماعية ، وأخيرا حق المشاركة الفعالة فى اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة وتولى المناصب العامة ، فضلا عن المساواة أمام القانون .

وتشير دائرة المعارف البريطانية إلى "المواطنة" باعتبارها علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة ، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق فى تلك الدولة ، وتؤكد أن "المواطنة تدل ضمنا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسئوليات ، وهى على وجه العموم تُسبغ على المواطن حقوقا سياسية ، مثل حق الانتخاب وتولى المناصب العامة" [١].

وتذكر موسوعة الكتاب الدولى أن المواطنة Citizenship هى عضوية كاملة فى دولة أو فى بعض وحدات الحكم . وهذه الموسوعة لا تميز بين المواطنة والجنسية مثلها مثل دائرة المعارف البريطانية . وتؤكد أن "المواطنين لديهم بعض الحقوق ، مثل حق التصويت ، وحق تولى المناصب العامة ، وكذلك عليهم بعض الواجبات ، مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم" [٢].

وتعرف موسوعة كولير الأمريكية كلمة Citizenship – وتقصد بها مصطلح المواطنة ومصطلح الجنسية دون تمييز – بأنها "أكثر أشكال العضوية إكتمالا فى جماعة سياسية" [٣].

وكما نرى فإن الموسوعات الثلاثة تتفق على أن المواطنة تدل ضمنا على قدر من الحرية يتمتع به المواطن ؛ يسمح له بممارسة حقوقه السياسية ، ويملى عليه أيضا واجبات نحو الوطن الذى يعيش فيه . ولم يصادف

هذا المصطلح صعوبة فى الترجمة إلى اللغة العربية "فالمواطنة والمواطن فى اللغة العربية من الوطن وهو موطن الإنسان ومحله" حسب ما أورده ابن منظور فى لسان العرب [٤] . ومن هنا فإن الترجمة العربية لهذا المصطلح بالمواطنة يمكن اعتبارها ترجمة مقبولة وموفقة ، حيث رأى فيها الباحثون والمفكرون العرب تأصيلا لهذا المفهوم وتقريبا له فى ذهن الإنسان العربى ، وربطه بفكرة الوطنية .

موضوع الاستطلاع وأهميته

يدور موضوع هذا الاستطلاع حول قضية هامة يثور حولها الجدل الآن وهى قضية المواطنة ، لذلك تتوجه الدراسة الحالية لاستطلاع رأى عينة من الشباب من طلبة المدارس الثانوية والجامعات فى موضوع المواطنة والقضايا اللصيقة بها ، مثل قضية المشاركة السياسية باعتبارها أحد أهم الحقوق السياسية للمواطنة ، وأيضا قضية الإنتماء باعتبارها أحد مؤشرات المواطنة .

الهدف من الاستطلاع

فى ضوء موضوع الاستطلاع تركز الهدف فى التعرف على رأى الشباب فى عدد من الموضوعات المتعلقة بالمواطنة ، وذلك من خلال الإجابة على عدد من التساؤلات تتمثل فى التالى :

- ماذا يعنى مفهوم المواطنة لدى الشباب ، وما الحقوق والواجبات المرتبطة بها من وجهة نظرهم ؟
- ما الحقوق التى يحصل عليها الشباب بالفعل ، وما هى الحقوق التى يرى أنها غير متحققة لديه سواء كانت حقوق سياسية أو مدنية . ورؤيته لمدى تحقق مبدأ المساواة بين المواطنين ؟
- ما موقف الدولة من خلال مؤسساتها المختلفة فى التأثير سلبا أو إيجابا على

الشعور بالمواطنة لدى الجماهير ، من وجهة نظر الشباب ؟

- ما مفهوم الديمقراطية لدى الشباب ؟ وما مستويات المشاركة السياسية لديهم ؟ وما تقييمهم لمؤسسات التنشئة السياسية المختلفة ؟
- ما مؤشرات الانتماء لدى الشباب ، والتى يمكن التعرف عليها من خلال معرفة تفضيلاتهم بين ما هو أجنبى وما هو وطنى بالنسبة للمنتج السلعى والثقافى والإعلامى ، وأيضا موقفهم من مسألة الهجرة ؟

الخطوات المنهجية فى إجراء الاستطلاع

نشير هنا بإيجاز إلى الخطوات المنهجية التى اتبعت فى سبيل إنجاز هذا الاستطلاع ، وهى تحديد العينة وأسلوب اختيارها ، وإعداد أداة جمع البيانات وأسلوب التحليل الاحصائى .

أولا : العينة

تم اختيار عينة عمدية من طلاب المدارس الثانوية والكليات الجامعية ، وذلك على عدة مراحل :

١ - تحديد المدارس ، اختيرت أربعة مدارس ثانوية روعى فيها تمثيل بعض أنواع التعليم الثانوى ، فاختيرت مدرسة ثانوية حكومية (مدرسة الأورمان الثانوية بنين والأورمان الثانوية بنات) والمدرسة الأجنبية يمثلها (طلبة IGSCE فى مدرسة دار التربية) والمدرسة الخاصة هى (مدرسة الحرية للغات) . والتعليم الأزهرى مدرسة (المعهد الثانوى الأزهرى بنين ومعهد الخلفاء الراشدين للبنات) .

وقد تم اختيار ثلاثون طالبا من كل مدرسة ، روعى أيضا توافر التنوع بالنسبة لمتغيرات السن والنوع فى كل منها .

٢ - بالنسبة للكليات الجامعية ، تم اختيارها أيضا بالأسلوب العمدى مع

مراعاة اختلاف نوعية التعليم ، فاختيرت كليات الآداب ، والهندسة ، والحقوق من جامعة القاهرة . وكليات الصيدلة والإعلام ، واللغات والترجمة من جامعة ٦ أكتوبر ، وكليات الصيدلة ، والطب ، وأصول الدين من جامعة الأزهر ، وأقسام أدارة الأعمال ، والهندسة ، والإعلام من الجامعة الأمريكية . وقد تم اختيار ٩٠ طالبا من كل جامعة من الجامعات الأربع .

وبذلك بلغ العدد الإجمالى للعينة الكلية ٤٨٠ طالبا ، حيث كان عدد طلاب المدارس ١٢٠ طالبا يشكلون ثلث العينة ، وطلبة الجامعة ٣٦٠ طالبا بما يشكل ثلثى العينة .

هذا وتتراوح أعمار مفردات العينة من ١٥ سنة حتى ٢٥ سنة ، نصفهم من الذكور والنصف الآخر من الأناث .

ثانيا : أداة الاستطلاع

تم إعداد استمارة استطلاع تتضمن ثلاثة محاور رئيسية هى : المواطنة والمشاركة والانتماء . ويندرج تحت كل محور عدد من الاسئلة بلغ مجموعها ٥٢ سؤالا ، وبعد إعدادها فى صورتها الأولى تم عرضها على عدد من المحكمين المتخصصين * فى مجال البحوث الاجتماعية والرأى العام . وقد أسفر التحكيم عن تعديل صياغات بعض الاسئلة ، وحذف أسئلة وإضافة أخرى ، وتعديل ترتيب بعض الأسئلة . وبعد إجراء التعديلات الملائمة تمت تجربة الاستمارة على عدد من طلبة المدارس والجامعات ، وذلك بهدف معرفة مدى فهمهم للأسئلة ومدى ملاءمة الصياغة ، وبناء على هذه التجربة أعيدت صياغة الأسئلة فى شكلها النهائى . هذا وقد استغرق التطبيق ثلاثة أسابيع من شهر نوفمبر ٢٠٠٣ ، ولم

* قام بالتحكيم : أ. د. نجوى خليل ، أ. د. علا مصطفى ، أ.د. ليلى عبد الجواد المستشارين بالمركز

تصادف الباحثين صعوبات فى التطبيق ، بل كان هناك تعاون من المسئولين فى المدارس والجامعات ، وأيضا من الطلبة الذين شملهم الاستطلاع.

نتائج استطلاع الرأى

سوف يتم عرض نتائج الاستطلاع من خلال المحاور الرئيسية الثلاث التى شملها الاستطلاع وهى المواطنة ، والأنتماء والمشاركة السياسية .

اولا : المواطنة

مفهوم المواطنة

كان من المهم فى البداية التعرف على ماذا يعنى مفهوم المواطنة لدى الشباب ، لذلك وجه سؤالان فى هذا المجال أولهما: ماذا يعنى الوطن لديهم ، والثانى : ماذا يعنى مفهوم المواطنة . وقد ترك هذا السؤال مفتوح النهايات دون التقيد بعدد من الاستجابات للوصول إلى الفهم الحقيقى لمفهوم المواطنة لديهم ، وقد وجد أن هناك اختلاطا لديهم بين مفهوم المواطنة ومفاهيم أخرى ، مثل مفهوم الوطن وواجبات المواطن وحقوقه ومفهوم الانتماء .

هذا وقد جاءت الاستجابات على السؤال الأول كالتالى :

جدول رقم (١)

مفهوم الوطن لدى الشباب

البنــــد	ك	٪
حضـــارة وتاريـــخ	١١١	٢٣ر١
مكان لإشباع الحاجـات	٥٠	١٠ر٤
جغرافيا وطبيعة اجتماعية	٢٢	٤ر٦
المكـان الـذى ولدت فيـه	٢٢٤	٤٦ر٧
المكان الذى عشت فيه معظم حياتى	٢٧٥	٥٧ر٣

* يلاحظ أن النسب المئوية تزيد عن ١٠٠٪ لاختيار المبحوث أكثر من متغير .

ويبدو من هذا الجدول أن أعلى نسبة (٣ر٥٧٪) ذكرت أن الوطن هو "المكان الذى عشت فيه معظم حياتى" ، يليها مباشرة من ذكروا أنه المكان الذى ولدت فيه (٧ر٤٦٪) ، وهو الأمر الذى يعنى أن مكان الميلاد والمعيشة هما المحوران الأساسيان للوطن . أما الاستجابات الأخرى فلم تحصل إلا على نسب ضئيلة للغاية ، فيما عدا الاستجابات الخاصة بأن الوطن يعنى "الحضارة والتاريخ" (١ر٢٣٪) .

أما مفهوم المواطنة فقد ذكر ٩ر٤١٪ أنه يعنى الانتماء للوطن والولاء له ، والحفاظ عليه والخوف على حقوقه (٥ر٢٤٪) وحب الوطن (٣ر٢١٪) والدفاع عن الوطن والتضحية من أجله (٧ر١٧٪) وتنمية الوطن وإعلاء شأنه (١٣٪) . كما ذكرت مفاهيم أخرى لم تحظى سوى بنسب قليلة للغاية ، وهى أن المواطنة تعنى ممارسة الديمقراطية (١٪) أو الأحساس بالأمان (١٪) . كما ذكرت نسبة ٧٪ أنهم لا يعرفون ماذا تعنى المواطنة .

حقوق المواطنة

للتعرف على إدراك الشباب لماهية حقوق المواطنة وجهت لهم مجموعة من الأسئلة للكشف عن هذه الحقوق ، فكان السؤال الأول هو "ما هى من وجهة نظرك أهم الحقوق التى تتمنى كمواطن الحصول عليها ؟" وطلب منهم ترتيبها تصاعديا وفقا لأولوياتها لديهم . وكانت إجاباتهم كالتالى :

جدول رقم (٢)

حقوق المواطنة مرتبة وفقا لأهميتها لدى الشباب

الاستجابات	الترتيب الأول		الثانى		الثالث		الرابع		الخامس		السادس		السابع		الثامن	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أن اتمتع بتساوى الفرص فى التعليم	٣٦	٧ر٥	٧١	١٤ر٨	٥٨	١٢ر١	٧٥	١٥ر٦	٦٥	١٣ر٥	٦٤	١٣ر٣	٥٩	١٢ر٣	٥١	١٠ر٦
أن أعيش نوعية حياة كريمة	٨٢	١٧ر١	٧٢	١٥ر٠	٨٥	١٧ر٧	٦٢	١٢ر٩	٥٩	١٢ر٣	٥٧	١١ر٩	٤١	٨ر٥	٢١	٤ر٤
أن أجد فرصة عمل بعد التخرج	٤٨	١٠ر٠	٧٠	١٤ر٦	٧٤	١٥ر٤	٨٠	١٦ر٧	٧٢	١٥ر-	٦٣	١٣ر١	٤٥	٩ر٤	٢٦	٥ر٦
أن أتمتع بالتأمين الصحى	٤	٠ر٨	١٩	٤ر٠	٣١	٦ر٥	٢٩	٦ر-	٥٣	١١ر-	٥٩	١٢ر٣	٩٦	٢٠ر-	١٨٨	٣٩ر٢
أن أشعر بالأمن	١٥٨	٣٢ر٩	٦٩	١٤ر٤	٦١	١٢ر٧	٦١	١٢ر٧	٥٥	١١ر٥	٣٦	٧ر٥	٣٩	٦ر-	١٠	٢ر١
أن يكون لرأيى قيمة	٥٨	١٢ر١	٨٧	١٨ر١	٦٩	١٤ر٤	٧٦	١٥ر٨	٧٤	١٥ر٤	٦٣	١٣ر١	٣٨	٧ر٩	١٥	٣ر١
أن أجد فرصة المشاركة الاجتماعية والسياسية	٢٥	٥ر٢	٤٠	٨ر٣	٤٣	٩ر-	٥٨	١٢ر١	٥٥	١١ر٥	٧١	١٤ر٨	١٠٤	٢١ر٧	٨٢	١٧ر٢
أن تصان آدميتى فى التعامل مع أجهزة الدولة	٦٨	١٤ر٢	٥٤	١١ر٣	٥٩	١٢ر٣	٣٥	٧ر٣	٤٧	٩ر٨	٦٦	١٣ر٨	٦٩	١٤ر٤	٨٢	١٧ر١

وقد كانت أعلى نسبة فى الترتيب الأول لمتغير "أن أشعر بالأمن" ٩ر٣٢٪ من إجمالى العينة ، يليها مباشرة فى الترتيب الثانى من ذكروا أن يكون لرأيهم قيمة ١ر١٨٪ ، وفى الترتيب الثالث جاء الحق فى أن يعيش الفرد نوعية حياة كريمة ٨ر١٧٪ ، أما الترتيب الرابع فقد كان لاستجابة "أن يجد فرصة عمل بعد التخرج" ٧ر١٦٪ ، وجاءت استجابة أن يكون لرأى الفرد قيمة فى الترتيب الخامس ٤ر١٥٪ ، أما الترتيب السادس والسابع والثامن فكانت أعلى نسبة فيهم لمتغير واحد هو أن يجد فرصة للمشاركة الاجتماعية والسياسية ، وهى على التوالى ٨ر١٤٪ ، ٧ر٢١٪ ، ٢ر١٧٪ .

أما بالنسبة للسؤال عن الحقوق التى يحصل عليها بالفعل ، فقد ذكر ٩ر٥٧٪ من أفراد العينة الكلية أنهم يحصلون على فرص تعليم متساوية . وأجاب ٨ر٣٨٪ أنهم يشعرون بالأمن . بينما أشار ٣٥٪ إلى أنهم يعيشون نوعية حياة كريمة ، وأفاد ٨ر٢٣٪ أنهم يحصلون على تأمين صحى . بينما أشار ٨ر١٢٪ إلى أنهم يمارسون بالفعل حرية الرأى والتعبير ، وذكر ٤٪ فقط أنهم يشاركون فى الحياة الاجتماعية والسياسية . وذكر ٨ر٣٪ أنهم يعاملون باحترام من قبل أجهزة الدولة . وفى مقابل ذلك ذكر ٣ر٩٦٪ أنهم لا يعاملون باحترام من قبل أجهزة الدولة . وأشار ٩٦٪ إلى أنهم لا يشاركون فى الحياة الاجتماعية والسياسية . فى حين ذكر ٣ر٨٧٪ بأنهم لا يمارسون حرية الرأى والتعبير . وأشار ٣ر٧٦٪ إلى أنهم لا يحصلون على تأمين صحى . وذكر ٦٥٪ إلى أنهم لا يعيشون نوعية حياة كريمة . بينما ذكر ٣ر٦١٪ أنهم لا يشعرون بالأمن . وأجاب ١ر٤٢٪ بأنهم لا يحصلون على فرص تعليم متساوية .

يتضح من الاستجابات على هذا السؤال أن الممارسة الديمقراطية والمشاركة السياسية التى يقوم بها أفراد عينة البحث ضئيلة ، ربما بسبب عدم

تعودهم على ذلك . كما أن غالبيتهم يشعرون بأن حقهم فى الاحترام من قبل أجهزة الدولة مفقود تقريبا ، ولهذا كان عدم الشعور بالأمان قائم لدى النسبة الغالبة منهم . وهذا من شأنه أن ينتقص فى النهاية من قدرة هذه العينة على إبداء الرأى وتحمل المسئولية .

وبسؤال أفراد العينة عن مدى حصولهم على حقوقهم فى المجتمع ، أجابت الأغلبية منهم (٨ر٩٤٪) بأنهم محرومون من تلك الحقوق . ومن الملفت للنظر أن ٢ر٧٠٪ من العينة أجابوا بأن حقهم فى العمل يأتى على رأس الحقوق التى يشعرون بأنهم محرومون منها، هذا على الرغم من كون هذه العينة من طلاب الجامعات والمدارس الذين لم يدخلوا أصلا سوق العمل . ومن ثم فإن هذا الرأى يعكس نوعاً من النظرة التشاؤمية لدى شباب هذه العينة ، ربما يتأثر بالواقع الذى يعانيه غالبية الشباب من تضاؤل فرص العمل أمامهم .

وبرغم ماتقدم ، إلا أنه بتوجيه سؤالين لأفراد العينة عن الاحساس بالمواطنة ومتى يقوى هذا الاحساس ، كانت استجاباتهم تنطوى على إحساس قوى نحو الوطن وما يقابله من هموم وأزمات . وقد كان السؤال الأول : هل تعتقد أن الإحساس بالمواطنة لدى الناس يكون أقوى فى ظل توافر ظروف معينة أم لا ؟ وقد أجاب بنعم ٢ر٨٧٪ من أفراد العينة ، بينما أجاب بلا ١ر٢١٪ فقط من إجمالى العينة .

أما الظروف التى تساعد على إذكاء الاحساس بالمواطنة فكان فى مقدمتها وجود استعمار خارجى يهدد الوطن وذلك لدى ٦ر٤٥٪ من عينة البحث ، يليه وجود تهديد خارجى وذلك بنسبة ٣٤٪ ، ثم فى حالة وجود أزمات اقتصادية ٣ر١٨٪. وجاءت أقل استجابة فى حالة وجود فرص للمشاركة ، وذلك بنسبة ٣ر٨٪ .

وتشير نتائج هذا السؤال بصفة عامة إلى أن الأزمات – خاصة ما يهدد الوطن من الخارج – تؤدى إلى تعميق الاحساس بالمواطنة ، ربما كوسيلة للدفاع عنه . فإذا جمعنا الاستجابة الأولى والثانية نجد أن مجموعها يقترب من ٩٠٪ ، بينما لم تحصل أية أزمة من الأزمات التى تحدث فى داخل الوطن على أكثر من ١٨٪ فى رأى أفراد عينة الدراسة . وربما يوضح ذلك سمة من سمات الشعب المصرى ظهرت على مدى تاريخه الطويل وهى سمة الاتحاد القوى بين أفراده ضد العدوان الخارجى . فى مقابل تحركه بشكل محدود ووقتى تجاه الأزمات الداخلية سواء كانت اقتصادية ، أو سياسية أو اجتماعية .

ثانيا : الإنتماء للوطن

حاولنا فى هذا المحور التعرف على بعض المؤشرات التى قد تعبر عن الانتماء ، وذلك مثل التفضيل بين المنتج الوطنى والأجنبى ، سواء كان هذا المنتج إعلاميا أو ثقافيا أو سلعيا ، والموقف من مسألة الهجرة خارج البلاد ، وتقبل فكرة الحصول على جنسية دولة أخرى ، والموقف من مبدأ التطوع . ونؤكد هنا أن هذه مجرد مؤشرات لا تعنى إصدار أحكام بالانتماء من عدمه ، إذ قد تتداخل ظروف معينة تفرض بعض الأمور على الفرد كالهجرة أو الحصول على الجنسية ، لذلك يمكن القول أن الأسئلة التى شملها هذا المحور تعبر بشكل خاص عن مدى قوة الانتماء إذا تصورناه كمتصل أحد طرفيه القوة وطرفه الآخر الضعف .

التفضيل بين المنتج الوطنى والأجنبى

١ - التفضيل فى السلع

بتوجيه سؤال للعينة من الطلبة عن تفضيلاتهم للسلع عند الشراء ، وهل يفضلون شراء السلع وطنية الصنع أو أجنبية الصنع .

ذكرت أعلى نسبة من أفراد العينة (٣٨٫٥٪) أنه لا يوجد فرق بين السلع الوطنية والأجنبية لديهم ، بينما ذكر ٣٤٫٤٪ أنهم يفضلون شراء السلع المصرية فى حين أجاب ٢٧٫١٪ منهم أنهم يفضلون شراء السلع الأجنبية . وبالنظر إلى ما إذا كانت هناك إختلافات فى توجهات طلبة المدارس والجامعات - على اختلاف نوعيات التعليم - فى تفضيلاتهم للسلع وجدنا استجاباتهم تشير إلى أن معظم طلبة المدارس الحكومية والأزهرية يفضلون الصناعة والوطنية وذلك بنسبة ٤٦٫٧٪ لكل منهما ، والنسبة الأكبر من طلبة المدارس الأجنبية تفضل السلع الأجنبية الصنع وذلك بنسبة ٣٦٫٧٪ منهم ، بينما رأت النسبة الأعلى من طلبة المدارس الخاصة أنه لا يوجد فرق بين السلع الأجنبية والوطنية وذلك بنسبة ٤٣٫٣٪.

وتوضح هذه النتائج أن نوعية التعليم قد تساهم فى تفضيلات أفراد العينة لنوعية السلع التى يشترونها ، فالذين يتعلمون فى مدارس حكومية أو أزهرية يفضلون الصناعة المصرية على غيرها من الصناعات ، بينما يفضل طلبة المدارس الأجنبية السلع الأجنبية على المصرية ، فى حين أن النسبة الأكبر من طلبة المدارس الخاصة ترى أنه لا فرق بين الأجنبى والمصرى .

وتتفق إلى حد كبير إجابات طلبة الجامعة مع طلبة المدارس فى هذا الصدد . فقد اتضح أن طلبة جامعة الأزهر هم أكثر الطلبة تفضيلا للصناعة الوطنية ، وذلك بنسبة ٦٢٫٢٪ ، يليهم طلبة الجامعة الحكومية بنسبة ٣٤٫٤٪ ، ثم طلبة الجامعة الخاصة ٢٢٫٢٪ ، وأخيرا طلبة الجامعة الأجنبية ١٥٫٦٪ . أما السلع الأجنبية فأكثر الطلبة تشجيعا لها هم طلبة الجامعة الخاصة ٤٠٪ ، يليهم طلبة الجامعة الأجنبية ٣٥٫٦٪ ، ثم طلبة الجامعة الحكومية ٢٤٫٤٪ ، وأخيرا طلبة جامعة الأزهر ١١٫١٪ . وتوضح هذه النتائج تأثير نوعية التعليم فى تفضيل

السلع لدى الطلبة.

وبسؤال الطلاب عن معيار التفضيل بين السلع أشار ٣ر٧١٪ من إجمالى عينة الاستطلاع إلى أن جودة الصنع هى السبب وراء اختيارهم للسلعة التى يشترونها ، ثم يأتى تشجيع السلع المصرية فى المرتبة الثانية ٣ر٢٦٪ ، بينما حصل متغير التفاخر بالمنتج الأجنبى على أقل استجابة لدى أفراد العينة ٩ر١٪ .

وتوضح هذه النتائج أن أفراد العينة من طلبة الجامعات والمدارس لديهم الوعى الكافى للتفرقة بين الجيد والردئ من السلع . وإنهم يشترون ما هو جيد الصنع بغض النظر عن كونه مصرى أو أجنبى ، أى أن المعيار هو معيار موضوعى يضع الفائدة والجودة فى المقام الأول .

ب- *العمل التطوعى*

يعتبر العمل التطوعى من الأعمال التى تقيس عدة أشياء ، فقد يقيس به علماء النفس القدرة على العطاء ، أو الرغبة فى مساعدة الغير ، وقد يقيس به علماء الاجتماع القدرة على الإندماج فى المجتمع والإحساس بمشكلاته . وقصدنا فى هذه الدراسة أن نقيس من خلاله شدة الإنتماء للوطن ، حيث أن العمل التطوعى عمل إختيارى ، ولا يقوم به إلا من يشعر بإنتماء معين سواء إلى الناس الذين يتطوع من أجلهم ، أو إلى المكان الذى يجمعه بهؤلاء الناس . ولقياس ذلك سألنا أفراد العينة عن رغبتهم فى القيام بهذه الأعمال ونوعيتها ، وكانت النتيجة أن نسبة الإستعداد للقيام بأى عمل تطوعى بلغت ٤ر٩٤٪ من إجمالى عينة الدراسة ، فى مقابل نسبة ضئيلة ليس لديها إستعداد للقيام بهذه الأعمال التطوعية بلغت ٦ر٥٪ فقط من إجمالى العينة . ولوحظ أن هذه النسبة الضئيلة كانت من بين طلبة المدارس الأجنبية فقط ، بينما بلغت نسبة الموافقة على القيام بعمل تطوعى فى بقية أنواع المدارس ١٠٠٪ من إجمالى عينة طلبة المدارس

الأخرى . أما بالنسبة لطلبة الجامعات فقد كانت أعلى نسبة من الطلبة لديها الإستعداد للقيام بالأعمال التطوعية هم طلبة جامعة الأزهر ٨ر٩٧٪ ، بينما أقل نسبة توجد بين طلبة الجامعة الحكومية ٩٠٪ . ولكن الملاحظ إرتفاع نسبة الإستعداد للقيام بالأعمال التطوعية لدى طلبة الجامعات المختلفة بشكل عام ، وهذا يشير إلى احساس قوى بالإنتماء حيث لا يبخل هؤلاء الطلبة بالوقت والجهد فى سبيل المساهمة فى مساعدة الغير ، أو المساعدة فى حل مشكلة قومية كمشكلة محو الأمية . ويظهر هذا واضحا فى الاستجابات التى جاءت على السؤال الخاص بنوعية الأعمال التطوعية التى يفضلون القيام بها ، والتى شملت أحد عشر عملا ، كما يوضح الجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣)

نوعية الأعمال التى يمكن أن يتطوع الطلبة للقيام بها

الاستجابات	ك	٪
المشاركة فى تنمية المجتمع وتوعيته ثقافيا	٩٧	٤ر٢١
المشاركة فى حملات نظافة وتجميل البيئة	٣٠	٦ر٦
المشاركة فى الحملات الصحية لرعاية المرضى	١١٨	–ر٢٦
المشاركة فى رعاية الأيتام	٨٨	٤ر١٩
المشاركة فى محو الأمية	٢٩	٤ر٦
المشاركة فى رعاية ذوى الاحتياجات الخاصة	١٤	١ر٣
المشاركة فى حملات التبرع بالدم	٦٦	٦ر١٤
المشاركة فى الدعوة الإسلامية وبناء الجوامع	٢٢	٩ر٤
جمع المال للفقراء والمحتاجين	١٠٠	١ر٢٢
الدفاع عن الوطن	١٨	–ر٤
المشاركة فى رعاية المسنين	١٢	٦ر٢
لا أعرف	٣	٧ر–

ويوضح الجدول أن أكثر الأعمال التطوعية التى يحبون المشاركة فيها هى رعاية المرضى ٢٦٪ ، يليها جمع المال للفقراء ١ر٢٢٪ ، ثم تنمية المجتمع وتوعيته ثقافيا ٤ر٢١٪ ، يليها رعاية الأيتام ٤ر١٩٪ . وأخذت رعاية المسنين أقل نسبة من

الأعمال التى يحبون المشاركة فيها فلم تتعد ٦ر٢٪ فى الأعمال التطوعية . وبين الاستجابات نسبة ضئيلة جدا أقل من ١٪ كانت تحب الاشتراك ، ولكنهم لا يعرفون ما هو العمل الذى يمكن أن يشتركوا فيه . بينما النسبة الغالبة من أفراد العينة كانت تعرف بالتحديد الأعمال التى تحب أن تشارك فيها ، مما يعنى أن غالبية أفراد العينة يعرفون جيدا معنى العمل التطوعى وأنواعه المختلفة التى وصلت إلى أحد عشر عملا تنوعت بين الأعمال التى توجه للقضايا العامة ، وتنمية المجتمع بشكل عام . أو الأعمال التى توجه إلى بعض الفئات الخاصة التى لا يخلو منها أى مجتمع مثل الأيتام ، والمسنين ، وذوى الأحتياجات الخاصة ، والمرضى بشكل عام . وكلها أعمال تنم عن شعور أفراد العينة بالإنتماء إلى مجتمعهم ، ومحاولة المساهمة فى بنائه وتنميته .

أما القلة القليلة من أفراد عينة البحث (٦ر٥٪) من الرافضين للقيام بأى عمل تطوعى ، فقد أشاروا إلى أسباب رفضهم وكانت تدور حول الإنشغال بالدراسة ، وعدم وجود وقت كاف للقيام بالأعمال التطوعية ، أو عدم معرفة الوسيلة التى يمكن أن يشاركوا بها فى هذه الأعمال ، أو رفض أسرهم لذلك خوفا من ضياع وقت الدراسة . وهى فى مجملها أسباب لا تنم عن عدم الرغبة فى الإشتراك فى الأعمال التطوعية . أما من رفضوا لأنهم لا يحبون القيام بمثل هذه الأعمال فكانت نسبتهم ٥ر٢٪ فقط من جملة عينة البحث ، لأنهم غير مقتنعين بجدوى هذه الأعمال .

جـ - الهجرة والجنسية

يفكر عدد من الشباب فى السفر إلى خارج البلد فى محاولة للحصول على فرصة العمل أو للتعليم ، وهو اتجاه يزيد أحيانا مع تناقص وجود فرص عمل مناسبة للشباب داخل بلادهم . ولكن هل يمثل هذا عامل ضغط يدفع الشباب إلى الهجرة

للخارج أو الحصول على جنسية دولة أخرى ؟ وفى محاولة للحصول على إجابات على تلك الأسئلة وجهنا لأفراد عينة البحث عدة أسئلة حول هذا الموضوع . وأشارت النتائج إلى أن ٤٣ر٨٪ من عينة الدراسة وافقت على الهجرة إذا أتيحت لها الفرصة ، بينما رفض ٥٦ر٢٪ من أفراد عينة الدراسة الهجرة خارج البلاد . وبربط هذه النتيجة بنوعية التعليم تبين لنا - كما يوضح الجدول رقم (٤) - أن أكبر عينة من الموافقين على الهجرة كانت بين أفراد عينة المدرسة الأجنبية ، وذلك بنسبة ٥٦ر٧٪ منهم . وكانت أكثر نسبة من الذين رفضوا الهجرة هم من طلبة المدارس الأزهرية إذ بلغت نسبتهم ٧٣ر٣٪ . ويبين الجدول بالتفصيل نسب الموافقة والرفض على الهجرة :

جدول رقم (٤)

ارتباط نوعية الدراسة

بالموافقة على الهجرة إلى الخارج أو رفضها

	أوافق		لا أوافق	
	ك	٪	ك	٪
مدرسة حكومية	١٠	٣٣ر٣	٢٠	٦٦ر٧
مدرسة خاصة	١٣	٤٣ر٣	١٧	٥٦ر٧
مدرسة أجنبية	١٧	٥٦ر٧	١٣	٤٣ر٣
مدرسة أزهرية	٨	٢٦ر٧	٢٢	٧٣ر٣

وتوضح إستجابات هذا الجدول أن نوع التعليم يؤثر بشكل واضح فى مدى قدرة أفراد العينة على الاستعداد للهجرة خارج الوطن الأم ، ويبدو منه أن التعليم الحكومى والأزهرى يكون أكثر فاعلية فى ربط الطالب بوطنه أكثر من التعليم الأجنبى والخاص . ولكن ربما يشكل المستوى الاجتماعى الاقتصادى لأفراد العينة دورا فى هذا الخصوص ، فخبرة السفر لدى بعض أفراد العينة من

الملتحقين بالمدارس الأجنبية والخاصة – خاصة إذا كانت خبرة إيجابية – ربما تشكل عاملا مساعدا فى استعدادهم للسفر والهجرة . ويوضح الجدول رقم (٥) بعض الإختلاف بين نوعية التعليم الجامعى والموافقة على مبدأ الهجرة عما لاحظناه فى الجدول السابق الخاص بنوعية المدارس والإستعداد للهجرة ، حيث يوضح أن النسبة الأكبر من طلبة الجامعة الحكومية ١ر٥١٪ لديها الإستعداد للهجرة ، بينما النسبة الأعلى فى رفض الهجرة تتركز بين طلبة جامعة الأزهر ٣ر٦٣٪ ، يليهم طلبة الجامعة الخاصة ٤ر٥٤٪ ، ثم طلبة الجامعة الأجنبية ٣ر٥٣٪ . ويوضح الجدول نسب الرفض والقبول بالتفصيل كالتالى :

جدول رقم (٥)

مدى ارتباط نوعية التعليم الجامعى بالموافقة على الهجرة أو رفضها

	أوافــــق		لا أوافــق	
	ك	٪	ك	٪
جامعة حكومية	٤٦	١ر٥١	٤٤	٩ر٤٨
جامعة خاصة	٤١	٦ر٤٥	٤٩	٤ر٥٤
جامعة أجنبية	٤٢	٧ر٤٦	٤٨	٣ر٥٣
جامعة أزهرية	٣٣	٧ر٣٦	٥٧	٣ر٦٣

ونستطيع أن نفسر هذه النتائج فى ضوء الأسباب التى ذكرها العدد الأكبر من الموافقين على الهجرة ، حيث جاء البحث عن فرصة عمل على رأس هذه الأسباب بنسبة بلغت ٧ر٥٥٪ من الموافقين على الهجرة ، تلاه تحسين مستوى المعيشة بنسبة بلغت ٩ر٤٢٪ . فالسببان الأساسيان للهجرة هما البحث عن عمل وتحسين مستوى المعيشة ، وهو ما يفتقده بعض الشباب فى مصر نظراً لإرتفاع معدل البطالة بينهم ، وذلك حتى بالنسبة للمتعلمين . أما الأسباب الأخرى للرغبة فى الهجرة فقد كانت لاستطاعة التعبير عن الرأى وممارسة الحرية فى الخارج ، وكانت نسبة من ذكروا هذا السبب ٩ر١٢٪ من جملة من

يريدون الهجرة ، ثم سوء الحالة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر بنسبة ٦ر٨٪ ، يليها الحصول على فرصة أحسن فى التعليم ٢ر٥٪ ، وأخيرا للترفيه والتعرف على ثقافة الشعوب الأخرى ، وذلك بنسبة ٨ر٣٪ .

أما من رفضوا الهجرة إلى الخارج فلهم أسبابهم أيضا ، وكان أول هذه الأسباب أنهم يرفضون الهجرة لأنهم ينتمون إلى هذا الوطن بكل من فيه من الأهل والأصدقاء وذلك بنسبة ٤ر٨٥٪ . أما السبب الثانى فكان الخوف من الاحساس بالغربة ١٥٪ ، ثم أسباب أخرى كانت نسبها ضئيلة للغاية مثل صغر السن ، والخوف من المعاملة السيئة خارج مصر ، وكانت نسبة كل منها ١ر١٪ من جملة الرافضين .

وتوضح الإستجابات السابقة أن الشعور بالإنتماء القوى للوطن هو الدافع الأساسى والأقوى لرفض الخروج منه ، والتوجه إلى دولة أخرى قد توفر مستوى أعلى للمعيشة وفرص أكثر للعمل . وهذا يعنى أن الإنتماء كان عامل جذب للتواجد على أرض الوطن بالرغم من السلبيات الموجودة فيه . بينما البطالة هى عامل الطرد من الوطن ، وهى السبب الأقوى وراء البحث عن مكان غيره .

أما الحصول على جنسية دولة أخرى فقد قبلها العدد الأكبر من عينة الدراسة بنسبة ٥ر٥٩٪ ، بينما رفضها ٥ر٤٠٪ . وقد ارتفعت نسبة من تقبلوا ذلك بين طلبة المدرسة الأجنبية لتصل إلى ٣ر٧٣٪، ولم تختلف كثيراعن طلبة المدارس الحكومية حيث وصلت نسبتهم إلى ٧٠٪ .

وتختلف هذه الاستجابات ونسبتها فى التعليم الجامعى ، حيث يتضح أن أعلى نسبة ممن يوافقون على الحصول على جنسية دولة أخرى كانت بين طلاب الجامعة الأجنبية ٨ر٥٧٪ ، وكانت أقل نسبة رغبت فى الحصول على جنسية دولة أخرى بين طلاب جامعة الأزهر ٨ر٢٧٪ .

ونتبين مما سبق أنه كلما كان التعليم مرتبطا بدول أجنبية أو لغات أخرى غير اللغة الأم ، كلما كان هذا دافعا للحصول على جنسية دولة أخرى .

أما الدول التى يرغب أفراد العينة الحصول على جنسياتها فقد توزعت بين أمريكا ٣ر٢٧٪ من جملة من يريدون الحصول على جنسية دولة أخرى ، ونالت دول أوربية نسبة ٢٩٪ ، دول عربية ٩ر١٤٪ ، كندا ٦٪ ، إيران ٩ر١١٪ أستراليا ٦٪ ، اليابان ٥ر١٪ وأخيرا جنوب أفريقيا ، البرازيل والهند بنسبة ٥ر٠٪ لكل منهم .

وبسؤالهم عن تقييمهم الخاص لشعور الإنتماء للوطن لدى غالبية الشعب المصرى وإعطائه ترتيباً جاءت الإجابات كالتالى : يرى ٤ر٣٤٪ من أفراد العينة أنه شعور قوى جدا ، فى حين يرى ١ر٣٣٪ أنه شعور قوى ، و٧ر٢٧٪ وجد أنه شعور مقبول ، فى حين يرى ٨ر١٠٪ أنه شعور ضعيف ، وأخيرا ٤٪ يروا أنه شعور ضعيف جدا . وتوضح هذه الأستجابات أن النسبة الأكبر من أفراد العينة (أكثر من ٦٥٪) وجدت أن شعور الإنتماء شعور قوى ، وهو مؤشر يدعونا للتفاؤل فبالرغم من كل السلبيات التى تحدث عنها بعض أفراد العينة سواء فى عدم حصولهم على حقوقهم المختلفة ، ورغبة البعض منهم فى الهجرة ، إلا أنهم فى النهاية يرون أن إنتماء الشعب المصرى إنتماءٌ قوى لدى الغالبية العظمى منهم .

ثالثا : المشاركة السياسية *

يمكن القول بأن المشاركة السياسية تعكس درجة ما من الاحساس بالمواطنة والإنتماء ، مع الأخذ فى الاعتبار سبل ووسائل التعبير عن هذه المشاركة ، سواء كانت سلمية أم عنيفة .

* قام باعداد هذا الجزء الأستاذ حسن سلامة ، باحث ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

ويرتبط بقضية المشاركة السياسية عدة قضايا فرعية منها قضية الديمقراطية ومعناها ، مدى فاعلية مؤسسات التنشئة السياسية ، مدى الاقبال على الاشتراك فى الانتخابات سواء الانتخابات الطلابية أو الانتخابات العامة ، بالإضافة إلى مدى فاعلية الأحزاب فى التعبير عن أراء المنتمين إليها ، ومدى نجاحها فى أداء وظائفها ، وأسباب لجوء الراغبين فى المشاركة إلى الاحتجاج أو التظاهر كبديل عن الوسائل والقنوات التقليدية للمشاركة . وسوف نسعى إلى تناول كل قضية من القضايا الفرعية بشئ من التفصيل :

مفهوم الديمقراطية لدى الشباب

طرح سؤال على العينة من طلبة المدارس والجامعات حول معنى الديمقراطية من وجهة نظرهم ، وجاءت الاستجابات لتكشف عن مساواة المبحوثين بين الديمقراطية وحرية التعبير عن الرأى ، على النحو الذى توضحه نتائج الجدول التالى:

جدول رقم (٦)

معنى الديمقراطية من وجهة نظر المبحوثين

الاستجابات	ك	٪
أن أعبر عن رأيى بحرية	٣٣٤	٦٩ر٦
أن أشعر أن رأيى له قيمة	١٩٠	٣٩ر٦
أن أشارك فى قرارات وطنى	١٠٣	٢١ر٥
أن تكون هناك مساواة فى الفرص	١٢٥	٢٦ر–
ألا تستبعد بعض الفئات من المشاركة	٦٩	١٤ر٤
أن يتم تداول السلطة	٣٦	٧ر٥
أن تكون هناك انتخابات نزيهة	٦٠	١٢ر٥
استجابات أخرى	٣٩	٨ر١

يوضح الجدول أن ٦٩ر٦٪ من المبحوثين يرون أن الديمقراطية تعنى التعبير عن الرأى بحرية (أخذا فى الاعتبار أن المبحوث قد اختار أكثر من بديل) ، وجاء

فى المرتبة التالية مباشرة - وإن كان بفارق كبير نسبيا - من يرون أن الديمقراطية تعنى الشعور بأن رأى الفرد له قيمة ، وذلك بنسبة ٦ر٣٩٪ . ويمكن فهم هذه النتيجة أو تفسيرها فى ضوء التركيبة العمرية لأفراد العينة من الشباب الراغب والطامح فى تكوين شخصيته وأن يكون له رأى مستقل ، وهو ما قد يعود - ولو جزئيا- إلى ظروف التواصل الثقافى التى تتوافر لهؤلاء الشباب عبر وسائل الاتصال الحديثة (الانترنت) دون عناء السفر أو غيره . وجاء فى المرتبة التالية من يرون أن الديمقراطية هى أن تكون هناك مساواة فى الفرص ، وذلك بنسبة ٢٦٪ . فى حين جاء فى المرتبة التالية من يرون أن الديمقراطية هى المشاركة فى قرارات الوطن بنسبة ٥ر٢١٪ . تلا ذلك من يرون أن الديمقراطية تعنى ألا تستبعد بعض الفئات من المشاركة ، وأن الديمقراطية هى أن تكون هناك انتخابات نزيهة ، وقد جاءا على التوالى بنسبة ٤ر١٤٪ ، ٥ر١٢٪ . فى حين جاء من يرون أن الديمقراطية هى أن يتم تداول السلطة فى المرتبة الأخيرة بنسبة ٥ر٧٪ . وهذه النسبة الأخيرة تثير التساؤل حول مدى فهم أفراد العينة للمعنى الحقيقى للديمقراطية ، خاصة فى ضوء أن أحد جوانب الديمقراطية المهمة هى تداول السلطة وعدم احتكارها.

وإذا انتقلنا إلى الاستجابات الواردة فى السؤال الخاص بالعوامل التى تحد من الديمقراطية فى أى بلد من البلدان من وجهة نظرهم ، فقد جاءت أعلى نسبة (٥ر٤٦٪) من يرون أن عدم مشاركة الجماهير فى القرارات فى مقدمة العوامل التى تحد من الديمقراطية . وهو ما قد يعكس رغبة عارمة لدى هذه العينة فى المشاركة بوصفها جوهر الديمقراطية الحقيقية ، بحيث لا تستأثر نخبة بعينها بعملية صنع واتخاذ القرار . ولعل هذا التفسير يمكن قبوله فى ضوء حقيقة أن الاستجابة التالية مباشرة كانت هى الاستئثار بالسلطة وجاءت بنسبة

٧ر٤١٪ بوصفها من العوامل التى تحد من الديمقراطية ، وجاء عدم الاحساس بالأمن فى المرتبة التالية بنسبة ٦ر١٩٪ ، فى حين جاء عامل عدم الاهتمام بالتنشئة السياسية للنشء فى المرتبة التالية بنسبة ٨ر١٥٪ ، واقترب منه بنسبة ٨ر١٣٪ عامل وجود القوانين الاستثنائية ، وجاء كل من عدم اشباع الحاجات الأساسية ، وعدم تداول السلطة بين الأحزاب فى المرتبتين الأخيرتين بنسبة ٩ر١٢٪ ، ٥ر١١٪ على التوالى .

مؤسسات التنشئة السياسية والممارسة الديمقراطية

وحول أهم المؤسسات التى تقوم بدور أساسى فى عملية التنشئة السياسية للشباب بوصفها تؤهلهم للمشاركة فى الشأن العام جاءت وسائل الإعلام فى مقدمة مؤسسات التنشئة التى تقوم بهذا الدور ، بنسبة تزيد على ربع العينة (٤ر٢٥٪)، وهو أمر متوقع فى ظل ما نعيشه فى عصر السماوات المفتوحة التى تشهد عشرات القنوات بل مئات القنوات الأرضية والفضائية التى تنقل الحدث بحيث تجعل المتلقى يشعر بأنه يعايشه لحظة بلحظة ، كما تحقق التقارب بين الأفراد متجاوزة المسافات والأمكنة ، ولذلك يمكن القول بأن الفرد يتفاعل مع الآخرين دون أن يتواجد الجميع فى نفس المكان . وجاءت الجامعة فى المرتبة التالية كإحدى مؤسسات التنشئة السياسية بنسبة ١ر٢٣٪ ، وهو مايمكن تفسيره فى ضوء التيارات السياسية المنتشرة واقعيا داخل أسوار الجامعة واهتمام طلابها بالشأن العام ، وأخذا فى الاعتبار الدور التاريخى لطلاب الجامعة فى الحياة السياسية المصرية . بينما احتلت الأسرة كإحدى مؤسسات التنشئة السياسية المرتبة الثالثة بنسبة ٥ر٢٢٪ ، على الرغم من الاعتراف بأن الأسرة هى مؤسسة التنشئة الاجتماعية الأولى بحكم انتماء الفرد إليها، وأخذا فى الاعتبار أن عمليات التنشئة للفرد تبدأ منذ سن الثالثة ، وفق ما تشير إليه بعض

الدراسات خاصة فيما يتصل بالمعارف السياسية . وارتفعت نسبة من يرون أن جميع مؤسسات التنشئة المذكورة (الأسرة – المدرسة والجامعة – وسائل الإعلام – الأحزاب السياسية) لا تقوم بأى دور فى عملية التنشئة السياسية لتصل إلى ٨ر١٥٪ من إجمالى العينة ، وهو ما قد يثير التساؤل حول مدى فهم هذه الشريحة لعملية التنشئة ذاتها ومؤسساتها ، وجاءت الأحزاب – على الرغم من أهميتها فى عملية التنشئة السياسية – فى مرتبة متأخرة بنسبة ٥ر٧٪ لتعكس رؤية هذه العينة حول التدهور الذى أصاب وظائف تلك الأحزاب ، بحيث أضحت – من وجهة نظرهم – لا تمارس أبسطها وهى عملية التنشئة السياسية .

وجاءت المدرسة فى المرتبة الأخيرة بنسبة ٦ر٥٪ وهو ما يمكن تفسيره بانشغال الطلبة بأمور الدراسة . وغياب المضمون السياسى عن المناهج الدراسية الذى يسمح بإيجاد أو تشجيع الفرد المهتم بالشأن العام .

إن المشاركة – مثل الانتخابات العامة لاختيار مرشحين أو أعضاء للبرلمان أو نحوه – تعد خطوة على طريق بناء مواطنة فعالة ، تبدأ أولا بامتلاك المواطن بطاقة انتخابية . وتكشف استجابات الطلبة – جامعيين وفى المدارس – على السؤال الخاص بامتلاك بطاقة انتخابية عن ضآلة نسبة من يحوزون بطاقة انتخاب ، حيث تصل إلى ٧ر٦٪ فقط ، بينما تصل نسبة من ليس لديهم بطاقة انتخاب (٣ر٩٣٪) ، وهى نسبة مرتفعة للغاية حاولنا تفسيرها بالتعرف على الأسباب التى كانت وراء عدم استخراج هذه النسبة لبطاقة انتخابية . وجاءت الاستجابات على السؤال الخاص بأسباب عدم استخراج بطاقة انتخابية لتكشف عن عدة أمور ، حيث جاء السبب الأول وراء عدم استخراج بطاقة انتخابية بين عينة البحث أنهم لايعرفون إجراءات استخراج البطاقة (بنسبة ٣٠٪) ، فى حين جاء السبب الخاص بعدم شعور المبحوث بأهمية وجود بطاقة انتخاب فى المرتبة

الثانية بنسبة ٢٨٪ ، يلى ذلك السبب الخاص بعدم وصول المبحوث إلى السن القانونى بنسبة ٢٠٪ ، تلاه عدم وجود وقت لذلك بنسبة ١٥٪ . وتكشف هذه النتائج عن غياب التوعية المطلوبة للتعريف باجراءات استخراج البطاقة والحث على امتلاكها كأحد مظاهر المواطنة .

ويلاحظ فى هذا الصدد أن العبرة ليست فقط بوجود بطاقة انتخابية لدى المبحوثين – على أهميتها ودلالتها– إلا أن الممارسة تكتسب أهمية أكبر ، خاصة فيما يتصل بالإقبال على المشاركة فى الانتخابات العامة والإدلاء بالأصوات . وقد أشار ٢٠ طالبا تبلغ نسبتهم ٦٢٫٥٪ من الحائزين على بطاقات انتخابية (وعددهم الكلى ٣٢ طالبا) بأنهم شاركوا بالتصويت فى الانتخابات العامة ، بينما لم يشارك ١٢ طالبا بنسبة ٣٧٫٥٪ ، وهو ماقد يعد مؤشرا جيدا فيما يتصل بكون حائزى البطاقات الانتخابية قد قاموا باستخراجها عن قناعة ورغبة فى المشاركة ، ولتيسير إجراءات إدلائهم لأصواتهم باعتبار ذلك حقا لهم كمواطنين .

وقد يكتسب التحليل عمقا أكبر إذا تأملنا الأسباب التى أوردها المبحوثون الذين شاركوا فى الانتخابات العامة لتفسير إقبالهم على المشاركة حيث حصل البديلان (لأن هذا حق لى ، وحتى أختار المرشح الملائم) على نسبة ٤٠٪ ، وجاءا فى المقدمة ليكشفا عن رغبة وفهم من جانب المبحوثين المشاركين فى الانتخابات بأن الأدلاء بالصوت هو من أهم حقوقهم ويسمح لهم باختيار المرشح الملائم ، كما أنه قد يعكس قدرا من الثقة من جانبهم فى كفاءة النظام السياسى وكفالته لشروط المواطنة وأبسطها الإدلاء بالصوت فى الانتخابات .

وفى المقابل فإن كل الفئة من المبحوثين الذين لم يشاركوا بالتصويت فى الانتخابات – (١٢ مبحوثا) – يعتقدون أنه لا قيمة لصوتهم ، ومن ثم عزفوا عن المشاركة لهذا السبب . فى حين أشار ثلاثة منهم إلى أن الانتخابات غير

نزيهة ، وأقر ثلاثة آخرون أن الانتخابات صورية ، بينما لم يجد ثلاثة آخرون من هذه الفئة وقتا للمشاركة فى الانتخابات . ويمكن القول أن هذه الفئة – على قلتها – قد تعتقد أن الدولة قد تؤدى عنهم بعض المهام بما فى ذلك إختيار المرشح ، ومن هنا شعروا بأنه لا قيمة لصوتهم وهو ما يرتبط أيضا بالاعتقاد والذى ظل شائعا حول أن الانتخابات ماهى إلا إجراء شكلى ، إلا أن هذا الاعتقاد قد تراجع بالنظر لضآلة نسبة إختيار البديل الخاص بعدم نزاهة الانتخابات أو أنها صورية ، وذلك تحت تأثير الجهود الحكومية لمد الاشراف القضائى على جميع مراحل الانتخابات .

وتتيح عضوية الأحزاب السياسية العديد من الفرص لأعضائها للمشاركة فى الحياة العامة والتدريب على المناقشات لإبداء الآراء ونقد السياسات ، وفتح الباب أمام عملية التجنيد السياسى لبعضهم وتولى مناصب معينة . كما أنها تمثل قناة مهمة لنقل الأراء بين الفرد والدولة من خلال سعيها إلى تجميع مصالح أعضائها والتعبير عنها فى إطار الصالح العام . ويكشف الانتماء إلى تلك الأحزاب عن عدة أمور ، منها بلورة تيارات سياسية محددة داخل المجتمع تعبر عنها تلك الأحزاب ، وجود قاعدة شعبية وتأييد مجتمعى لها ، رغبة من الأعضاء فى المشاركة فى الحياة السياسية . وتكشف استجابات المبحوثين على السؤال الخاص بالانتماء إلى حزب من عدمه عن عدة أمور : حيث ترتفع نسبة من لا ينتمون إلى أحزاب سياسية بين مفردات العينة لتصل إلى أكثر من ٩٥٪ ، الأمر الذى يكشف عن نوع من اللامبالاة وعدم الاكتراث السياسى لدى أفراد هذه العينة . وهو ما يتضح بدرجة أكبر عندما نتعرف على أسماء الأحزاب التى ينتمى إليها هذا العدد القليل من أفراد هذه العينة .

وقد أوضحت النتائج أن ٢١ مبحوثا من المنتمين للأحزاب منضمون إلى

الحزب الوطنى ، وهو أيضا أمر لا يحتاج إلى تفسير فى ظل التاريخ الطويل للحزب وارتباطه بالدولة . فى حين انتمى طالب واحد فقط إلى الحزب الناصرى ، وهو الحزب المعارض الوحيد الذى ورد ذكره على لسان المبحوثين .

وحول الأسباب التى أوردها من أقروا بانتمائهم إلى أحزاب ، جاءت الاستجابة على السؤال الخاص بلماذا ينتمون إلى هذا الحزب لتكشف عن أن تاريخ ارتباط الحزب الوطنى بالدولة جعل منه الحزب الأكثر شيوعا لدى هذه العينة ، يضاف إلى هذا استمراره فى السلطة لفترة طويلة جعلته أكثر شعبية من غيره من الأحزاب ، فجاء البديل الخاص بأنه الحزب الحكومى الشائع لدى أغلبية أفراد الشعب فى الصدارة لدى سبعة مبحوثين ، يليه البديل الخاص بالدفاع عن قضايا الشباب والذى اختاره أربعة مبحوثين من المنضمين إلى الأحزاب ، وذلك بحكم الاهتمام الكبير والنشاط الذى تقوم به الأمانات الجديدة داخل الحزب كأمانة السياسات التى تنادى بالاهتمام بقضايا الشباب وحل مشكلاتهم . بينما تساوت البدائل الخاصة بتحقيق الحزب لمصالح الشعب – المناداه بالحرية والسلام – والإعجاب بالأفكار والآراء التى يطرحها الحزب حيث أقر بها ثلاثة مبحوثين من الإجمالى ذاته . بينما جاء البديل الخاص بإتاحة الفرصة للمشاركة والحوار فى مرتبة تالية حيث اختاره مبحوثان فقط . وجاء البديل الخاص بالإيمان بفكر جمال عبد الناصر ليكشف عن سبب إنتماء هذا الطالب الوحيد إلى الحزب الناصرى .

وحول أسباب عدم الانتماء للأحزاب ، كشف المبحوثون غير المنتمين للأجزاب – وعددهم ٤٥٨ مبحوثا – عن عدة أمور ، يوضحها جدول رقم (٨) التالى :

جدول رقم (٨)

اسباب عدم الانضمام للأحزاب (ن = ٤٥٨)

	ك	٪
صغر السن وعدم اتساع المدارك	٢٨	٦ر٤
عدم وجود وقت	٥٢	١١ر٤
عدم فهم الأمور السياسية	٩	١ر٩
الانشغال بالدراسة	١٦	٣ر٥
خوف الأسرة	٤	٩ر
عدم الاهتمام بالسياسة	٧٤	١٦ر٢
عدم الاقتناع بفاعلية الأحزاب فى المجتمع	١٢٠	٢٦ر٢
عدم معرفة شئ عن الأحزاب وكيفية المشاركة فيها	١٣٥	٢٩ر٥
الخوف من التعرض لمشاكل سياسية	٦	١ر٣
الانتماء إلى الأحزاب فى حاجة إلى وساطة	١	٢ر
دون سبب	١٤	٣ر١

ويكشف هذا الجدول عن أن السبب الأول وراء عدم إنتماء غالبية أفراد العينة للأحزاب هو عدم معرفة المبحوثين بنشاط تلك الأحزاب وكيفية المشاركة فيها ، وبلغت نسبته ٢٩ر٥٪ . تلاه مباشرة السبب الخاص بعدم الاقتناع بفاعلية الأحزاب ودورها فى المجتمع بنسبة ٢٦ر٢٪ ، ويأتى فى المرتبة الثالثة السبب الخاص بعدم الاهتمام بالسياسة بنسبة ١٦ر٢٪ ، وهو مايكشف عن استمرار حالة اللامبالاه السياسية بين قطاع من المبحوثين . وجاء السبب الخاص بعدم وجود وقت فى المرتبة التالية بنسبة ١١ر٤٪، واقتربت الأسباب المتعلقة بصغر السن وعدم اتساع المدارك ، وعدم وجود ديمقراطية بين الأحزاب ، والانشغال بالدراسة قريبة من بعضها البعض ، فجاءت بنسبة ٦ر١٪ ، ٤ر٨٪ ، ٣ر٥٪ على التوالى . فى حين جاء السبب الخاص بالخوف من التعرض لمشاكل سياسية فى حالة الإنتماء للأحزاب فى المرتبة التالية بنسبة ١ر٣٪ ، تلاه أسباب أخرى كالخوف من الأسرة ، أو أن الانتماء إلى الاحزاب يحتاج إلى وساطة بنسب ٩ر٪، ٢ر٪ على التوالى ، وهو ما قد يكشف عن قصور فى وعى المبحوثين بأبعاد

وحقائق الحياة السياسية .

ويمكن القول بأن توافر الأساليب وقنوات المشاركة من أحزاب أو نقابات ونحوها يمكن أن يوفر قاعدة صلبة للحوار والنقاش وتبادل الأراء وصولاً إلى تسوية سلمية للخلافات بين القوى المتعددة ، وبمفهوم المخالفة فإن غياب أو انسداد هذه القنوات قد يتيح الفرص لبروز أشكال أخرى غير شرعية لهذه المشاركة كالمظاهرات أو أعمال الشغب والتمرد ونحوها. وبسؤال المبحوثين عن امكانية اشتراكهم فى مظاهرة للتنديد بموقف أو سياسة معينة ، أجاب ٢٥٨ طالب – يشكلون نسبة ٨ر٥٣٪ – بامكانية مشاركتهم فى المظاهرات . بينما رفض ذلك ٢٢٢ طالب بنسبة ٢ر٤٦٪ . ويوضح الجدول رقم (٩) الأسباب التى أوردها الموافقون على الاشتراك فى المظاهرات للتنديد بسياسات معينة :

جدول (٩)

اسباب امكانية الاشتراك فى المظاهرات* (ن =٢٥٨)

الاستجابات	ك	٪
للتعبير عن الرأى والاحتجاج	١٧١	٣ر٦٦
لاقتناعى بفاعلية التظاهر لتغيير الأوضاع السلبية	٣٠	٦ر١١
أشعر أنى أقوم بدور مؤثر فى المجتمع	٨	١ر٣
تعبيرا عن الروح الوطنية	١٨	–ر٧
للدفاع عن حقوق المواطنين	١١	٣ر٤
لإحساسى بالظلم	٤	٦ر١
لتوصيل رأى الشعب للحكومة	١٢	٧ر٤
تقليدا لما يفعله الآخرون	٤	٦ر١
تفريغ لشحنة الغضب داخلى	٥	٩ر١
لإيمانى بالقضية التى أتظاهر عنها	١٩	٤ر٧

* يمكن اختيار أكثر من بديل .

وقد جاء السبب الخاص بأن المظاهرة سبيل للتعبير عن الرأى والاحتجاج فى مقدمة الأسباب التى طرحها الموافقون على المشاركة فى المظاهرة حال

قيامها، وجاء بنسبة ٣ر٦٦٪ ، بينما جاء السبب الخاص بقناعة المبحوثين بفعالية المظاهرة فى تغيير الأوضاع السلبية فى المرتبة التالية بنسبة ٦ر١١٪ ، وتأتى أسباب حماسية كالايمان بالقضية موضع التظاهر ، أو التعبير عن الروح الوطنية (بنسبة ٤ر٧٪ ، ٧٪ على التوالى) ، بينما جاء السبب الخاص بتوصيل رأى الشعب للحكومة فى المرتبة التالية بنسبة ٧ر٤٪ ، يليه السبب الخاص بالدفاع عن حقوق المواطنين بنسبة ٣ر٤٪ ، ومن بعده السبب الخاص بأن المتظاهر يشعر بأن له دورا فى المجتمع بنسبة ١ر٣٪ ، وجاءت أسباب أخرى بعد ذلك مثل تقليد لما يفعله الأخرون ، تفريغ لشحنة الغضب أو الاحساس بالظلم بنسب ضئيلة تتجاوز ١٪ بقليل .

وعلى حين أقر ٤ر٥٥٪ من عينة البحث أن أسلوب التظاهر مفيد كأحد أشكال الاحتجاج ، نجد أن النسبة الباقية ٦ر٤٤٪ لا تراه كذلك . ويمثل إرتفاع نسبة من يقرون بفائدة أسلوب التظاهر كأحد أشكال الاحتجاج تأكيدا لرأى أكثر من ثلثى من أقروا بإمكانية أشتراكهم فى المظاهرات حال قيامها بوصفها تعبيراً عن الرأى والاحتجاج .

وحول أسباب عدم المشاركة فى المظاهرات ، جاء اقتناع غير الراغبين فى المشاركة بعدم فائدة هذه المظاهرات فى تغيير الأوضاع فى صدارة أسباب عزوفهم عن الاشتراك فيها بنسبة ٥٥٪ . فى حين جاء بعدها بفارق كبير السبب الخاص بالخوف من الشرطة بنسبة ٣ر٢٠٪ ، واقترب منه السبب الخاص بأن تلك المظاهرات همجية وغير منظمة بنسبة ٥ر١٨٪ . وجاء عدم الاهتمام بالسياسة فى مرتبة تالية بنسبة ٥٪ . واقترب السبب الخاص باعتراض الأسرة ، والآخر الخاص بعدم وجود وقت بنسبة ٦ر٣٪ ، ٢ر٣٪ على التوالى .

خاتمـــة

نخلص من هذه الدراسة بأن الوطن لدى معظم أفراد العينة هو المكان الذى ولدوا وعاشوا فيه ، أما المواطنة فهى الانتماء للوطن والولاء له والدفاع والتضحية من أجله .

- وكان الحق فى التعليم هو أكثر الحقوق التى يرى أفراد العينة أنهم يحصلون عليها ، بينما كانت المشاركة السياسية هى أقل الحقوق التى رأى أفراد العينة أنهم يحصلون عليها .
- أما أهم الحقوق التى يرون أنه يجب أن يحصلوا عليها فكان حقهم فى العمل، مما يعكس احساسهم العالى بمشكلة البطالة .
- وبالنسبة للأعمال التطوعية ، كانت النسبة الغالبة من عينة البحث مستعدة للقيام بالأعمال التطوعية بمختلف أنواعها .
- رفض معظم أفراد العينة من طلبة التعليم الحكومى والخاص ، مبدأ الهجرة بينما قبله طلبة التعليم الأجنبى والخاص . كما قبلت النسبة الأكبر من طلبة التعليم الأجنبى الحصول على جنسية دولة أخرى .
- واحتلت وسائل الإعلام صدارة مؤسسات التنشئة التى تقوم بدور أساسى فى عملية التنشئة السياسية للشباب فى رأى أغلبية هذه العينة .
- لا يمتلك ٩٣٪ من إجمالى العينة بطاقة انتخابية ، وهو ما يعود إلى عدة أسباب ، وجاء السبب الخاص بعدم معرفة إجراءات استخراج البطاقة فى صدارة هذه الأسباب .
- ترتفع نسبة من لا ينتمون إلى أحزاب سياسية بين مفردات العينة لتصل إلى أكثر من ٩٥٪ ، وانتمى أكثر من ٩٠٪ من الذين ينتمون إلى أحزاب إلى الحزب الوطنى ، بينما انتمى طالب واحد فقط للحزب الناصرى .

المراجع

١ - *Encyclopaedia Britannica, INC., The New Encyclopaedia Britannica*, 32 vol., 15th ed., p. 332.

٢ - *World Book International*, The World Encyclopaedia (London: World Book, Inc.) vol. 4, p. 15.

٣ - الدجانى ، أحمد صدقى ، *مسلمون ومسيحيون فى الحضارة العربية الأسلامية* ، القاهرة ، مركز يافا للدراسات والأبحاث ، ١٩٩٩ ، ص ٩١ .

٤ - مناع ، هيثم ، *المواطنة فى التاريخ العربى الإسلامى* ، القاهرة ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ١٩٩٧ ، ص ٦ .

Abstract

OPINION POLL ON CITIZENSHIP
AND POLITICAL PARTICIPATION

Mona Youssef Hassan Salama

This poll is concerned with citizenship, as an important issue in the recent political thought and life. It aims to reveal the intense and depth of citizenship among youth, through some indicators of related issues, such as belonging and political participation. The poll was applied on a sample of students (400) from different high schools and universities, representing the diversity of the educational society in Egypt.

الإرهاصات الفلسفية والمعرفية لمفهوم المجتمع المدنى
فى الفكر الغربى الحديث والمعاصر

رؤية تاريخية بنائية

أحمد حسين*

يعنى المقال الراهن بالسياق التاريخى البنائى والمعرفى اللذين فى إطارهما نبتت فكرة المجتمع المدنى . وينطلق من قناعة أساسية هى أن مفهوم المجتمع المدنى اكتسب معانى مختلفة واكتسى بمضامين سياسية وأيديولوجية متنوعة، وفقاً للظروف التاريخية والمجتمعية التى كان يتم تعريفه فيها ، وتبعا للتشكلات المعرفية القائمة آنذاك ، ولذلك فهو يكتسب الآن معنى ومضمونا يغايران - إلى حد كبير- ما كان قد اكتسبهما فى مرحلة تاريخية سابقة وفى ظل أوضاع اجتماعية وسياسية مختلفة .

يشير المجتمع المدنى فى مفهومه المعاصر بوجه عام إلى جملة المؤسسات الطوعية التى تملأ الفراغ الاجتماعى بين الفرد والأسرة ، والدولة : كالأحزاب السياسية ، والنقابات المهنية ، والاتحادات العمالية ، والجمعيات الاجتماعية والثقافية وأجهزة الإعلام ... إلخ ، والتى تسهم فى التحولات السياسية والديمقراطية فى المجتمع . أما على مدار القرنين (١٧و١٨) فقد قُصِدَ به المحاولات الدءوبة لظهور الدولة والحكم المدنى خارج النظام الثيوقراطى ، ثم التوصل إلى عقد اجتماعى بين المواطنين والدولة يتضمن التزامهما بما يمليه التعاقد من حقوق وواجبات . ويمكن

* باحث ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى والأربعون ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٤.

القول إن المعنى المتداول الذى يستخدم به المفهوم فى عصرنا الراهن يعود – إلى حد كبير – إلى القرنين السابقين (١٩و٢٠) ، إذ شهد المفهوم تطوراً جعله مختلفاً بعض الشئ عن تلك المعانى التى طالما ارتبطت به لدى مدرسة العقد الاجتماعى على سبيل المثال . والعرض التالى يشرح فى إيجاز أهم إسهامات المدارس النظرية المختلفة التى كان لها فضل صياغة وبلورة مفهوم المجتمع المدنى ، مروراً بكل من فرجسون وباين ، ثم الفلسفة الحديثة والمعاصرة حيث هيجل وماركس وجرامشى ، ثم الحديث عن الانبعاثة المعاصرة للمجتمع المدنى فى العالم ، فى إطار ما سمى بالموجة الثالثة من التحول الديمقراطى . كما يعرض المقال عددا من الملاحظات الأولية حول موقع الدول العربية على خريطة هذا الجدل .

أولاً - الفلسفة السياسية الكلاسيكية الحديثة : ميلاد مفهوم المجتمع المدنى

خبر المجتمع الأوروبى بنية طبقية صارمة ، تقننت وفقاً لها ملكية الأرض والمزايا العينية ، تقنيناً يميز بين مالكين وتابعين ، ويُشّرع لهذه البنية تصورا أيديولوجيا يربط بين السلطة والقدسية ، ويقضى باعتبار السلطة مطلقة فى مرجعيتها السياسية أو الدينية . وقد صاغ هذا التصور الأيديولوجى رجال الكنيسة وفقهاء القانون المقدس ، فتوازى مع هيمنة هذا النسق الفكرى السياسى الثيوقراطى نظام اجتماعى اقتصادى قاس إلى حد كبير . ففى النظام الإقطاعى انقسم المجتمع الأوربى إلى طبقات : الذين يتعبدون وهم كبار رجال الدين ، والذين يحاربون وهم النبلاء ، والذين يعملون ويكدون من أجل إطعام الآخرين وهم السواد الأعظم من البشر الذين كانوا بمثابة أقنان أو فى وضعية اجتماعية قانونية مماثلة لذلك [1] . إلا أنه ومع تفجر الثورتين – الصناعية والسياسية – تغيرت بشدة البنى الأيديولوجية والمادية ، فظهرت حركة شديدة للإصلاح الدينى،

وأبيحت حرية الفكر والاعتقاد، وتحرر العقل الإنسانى من كل سلطان، ووضعت كافة الأفكار والممارسات تحت مجهر التشريح والنقد العنيف بمعيار العقل وحده، وبدأت الأصوات تطالب بتغيير كافة النظم الاجتماعية المختلفة : سياسية ، ودينية، وأخلاقية ، واقتصادية [٢] . ثم مع ظهور الطبقة البرجوازية باستقلالها الاقتصادى والسياسى وتصاعد دورها الاجتماعى ، حملت مشعل الحضارة والتنوير ، وشجعت الأفكار العقلانية المستنيرة ، ودّعمتْ مطالب الإصلاح على كافة الأصعدة الاجتماعية [٣] . مجمل القول إن هذه التغيرات إن دلت على شئ فإنما تدل على ميلاد شئ جديد تماماً ، ذلك الذى عبر عنه "روسو" فى العقد الاجتماعى ، حينما أكدَ على ضرورة البحث عن نظام مدنى جديد خارج النظام الكنسى القائم ، نظام اجتماعى جديد لديه عزم أكيد على مقاطعة النظام القديم، وتوقيع عقد أيديولوجى على ميلاد المجتمع المدنى .

١ - **مدرسة العقد الاجتماعى** Social Contract

وتعد من أولى المدارس الفكرية التى ظهرت فى نهايات القرن السادس عشر[٤] ، وتعتبر إسهامات فلاسفتها وما أنتجته من جدال من مصادر التراكم الذى أفادت منه – بصور مختلفة – نظرية المجتمع المدنى . وقد بدأ أنصار هذه المدرسة من افتراض أساسى مؤداه أن ثمة حالة طبيعية عاشها الإنسان قبل أن يحيا فى مجتمع ، تلك الحالة الأولى خضع فيها البشر لقوانين الطبيعة وحدها، ثم انتقل بعدها إلى الحياة فى إطار مجتمع يعيش ويسلك وفقاً لضوابطه وقوانينه . وبغض النظر عن الخلاف حول ما إذا كانت حالة الطبيعة تعد خيراً كاملاً ، وأن الإنسان بانتقاله إلى العيش داخل المجتمع فقد جزءاً مهماً من سعادته وبهجته ، فإن ماتوصل إليه الفلاسفة هو استحالة استمرار الإنسان فى هذه الحالة الأولى ، وضرورة وجود نوع من التعاقد الاجتماعى بين الإنسان والمجتمع الذى يعيش

فيه . ولكن ما شكل هذا التعاقد وطبيعته ، وكيف يتسنى له أن يصان ، وما دور كل من المواطنين والحكام فى ضوء هذا التعاقد ؟ كانت هذه بمثابة نقطة الاختلاف بين فلاسفة هذه المدرسة . فالفيلسوف الإنجليزى توماس هوبز – على سبيل المثال – ارتأى أن التعاقد الاجتماعى لابد وأن يُبنى على الخوف المشترك من الجميع على مصالحهم الذاتية ؛ لأن الأنانية والفردية هى الوازع الذى يدفع الإنسان إلى تحصيل أكثر مما يمكن تحصيله من الماديات . وأن الحاكم هو الشخص الوحيد الذى له الحق فى استخدام القوة والقهر متى لزم الأمر . فالأفراد عليهم أن يؤدوا الواجبات والالتزامات المفروضة حينما تطلب منهم ، وإذا ما رفضوا يتلقون العقاب المناسب ، مما يضمن تحقيق الاستقرار والترابط الاجتماعى، وبقاء التعاقد . فالخوف من القوة او استخدامها هو الذى يضمن – بدوره – امتثال الأفراد للمعايير والضوابط الأخلاقية ، والقوة لدى هوبز مرادفة للدولة ، التى رآها بمثابة "التنين" Le viathan الذى لن يستطيع أحد غيره أن يكبح جماح الأفراد(٥).

أما لوك فأكد أن نشأة المجتمع المدنى جاءت نتيجة الاختلاف الذى حدث بين أفراد المجتمع الطبيعى فى تفسير حقوقهم الطبيعية ، ونظرا لعدم وجود قاض محايد كانت نشأة الحكم المدنى، كى توفر سلطة التقاضى وتنفيذ الأحكام القضائية. والروابط التى تنشأ بين الأفراد فى المجتمع المدنى ليست طبيعية بل تعاقدية ، وهى مفتوحة لأفراد جدد قد يشاءون الانضمام إلى ذلك المجتمع. ويرى لوك أنه فى إطار المجتمع المدنى يسلم أعضاء المجتمع عملية الحكم إلى مجموعة من الأفراد القادرين على ممارسة الحكم ، والقادرين على إصدار القوانين التى تكفل الحقوق الطبيعية للأفراد التى كانوا يتمتعون بها فى مجتمع الطبيعة ، وعلى المجموعة الحاكمة تنفيذ هذه القوانين ومعاقبة المخالفين ، وذلك كله بغية احترام

حق الملكية . ويؤكد لوك أنه فى سياق المجتمع المدنى يتم الفصل بين السلطات والتحديد الدقيق لها، كما تُجرى انتخابات دورية تتجدد فيها دماء النخبة الحاكمة . وإذا ما شعر أفراد المجتمع أن الحكومة تسيئ استخدام سلطاتها فإن لهم الحق فى إعفاء الحكومة من مهامها ومناصبها ، وإلغاء التفويض الجماهيرى لها بتولى الحكم[٦] . يخلص ذلك إلى أن لوك يعادل بين المجتمع المدنى والمجتمع السياسى أو الدولة ، فكلاهما لديه يعبران عن شئ واحد ، هو الانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة الاجتماع الإنسانى . وفى حين رد لوك الانتقال من حال الطبيعة إلى الاجتماع الإنسانى إلى عملية الاختلاف بين الأفراد، فإن **چان جاك روسو** أرجعها إلى غريزة "حب الامتلاك" عند الإنسان بسبب انغماسه فى حياة المدنية والعلوم والفنون والحضارة ، وهنا وجب الانتقال إلى نظام اجتماعى مدنى جديد، لاستحالة الاستمرار على الحالة القائمة . فى ظل هذا النظام المدنى الجديد تتكتل مجموع الإرادات الفردية الخاصة للمواطنين فى شكل إرادة عامة يسميها روسو الشعب ، والذين هم متساوون وليس لأحد حق طبيعى على الآخر . وبموجب هذه الإرادة العامة يضع كل شخص نفسه وجميع قوته شركة تحت إدارة هذه الإرادة العامة فى إطار عقد اجتماعى ، يكون المواطنون بموجبه فاعلين ، ولهم القدرة على اتخاذ القرارات ، ولا يمكن لهم التنازل عن سيادتهم أو إرادتهم[٧] . وهكذا يتضح أن الفكر السياسى الأوروبى التقليدى - وبدون استثناء - حتى منتصف القرن الثامن عشر لم يكن قد فّرق بعد بين الدولة والمجتمع المدنى اللذين كانا بمثابة مفهوم واحد متداخل يشير إلى نمط من أنماط الهيئات السياسية ، يخضع المواطنون فى إطاره لمجموعة من القوانين الخاصة التى تضمن نظاما يتحقق فيه الأمن والحكم الجّيد . إلا أنه بحلول النصف الثانى من القرن الثامن عشر أضحى مفهوم المجتمع المدنى واحداً من

المفاهيم الرئيسية التى تميز الفكر السياسى الأوروبى [٨] .

٢ - آدمز فرجسون Adams Ferguson

لا يُعد المجتمع المدنى – لدى فرجسون – مجالا متميزاً عن الدولة ، بل شيئاً واحداً، فالمجتمع المدنى نمط من النظام السياسى ينظم ذاته ، ويحمى فنونه الإنتاجية والتجارية ومنجزاته الثقافية ومضامين الشعور العام التى تنتشر عبر فضائه ، كل ذلك بواسطة الحكومة المنظمة وقواعد القانون والدفاعات العسكرية الحصينة ، كما كان حال اليونان القديمة والجمهورية الرومانية. إذ شكلت هذه الأمثلة العتيقة للمجتمع المدنى – لدى فرجسون – نماذج مثالية بالنظر إلى نقده للمجتمعات المدنية المعاصرة مثل بريطانيا . يرى فرجسون أن تلك الميول التمدينية جلية فى المجتمعات الحديثة . فالتجارة والصناعة شهدتا طفرة واسعة ، ومصادر الثروة الطبيعية تراكمت بصورة لم يسبق لها مثيل ، وازدادت فنون الإنتاج التكنولوجية ، وأضحى مبدأ تقسيم العمل واسع التطبيق بين العمال والرأسماليين ، هذه الفئة الأخيرة التى تناقص إنتاجها وتزايد ربحها [٩] . وثمة نزعة اعتذارية نستشفها لدى فرجسون تجاه تقدم المجتمع المدنى حينما يؤكد أن نجاح المجتمع المدنى فى تأسيس حكومة منظمة وتطوير الحالة الإنتاجية لم يحقق مزيداً من الأمن والأمان الاجتماعيين ، بل على العكس ظهرت عوائق خطيرة تمثل أشكالا متنوعة من الفساد والانحدار الأخلاقى ، وهى حالة غير مقصودة من نتاج ترتيبات هذه النوعية من المجتمعات . لقد ذهب فرجسون إلى أن ثمة خطراً يعترى المجتمع المدنى وهو افتقاده إلى الشعور العام الذى يربط بين المواطنين، فأصبحت الحياة العامة المجال الذى يكافأ فيه الإنسان على طموحه وغروره ، وليس الذى يخلق أفضل الفرص لتحقيق السعادة والبهجة للعقل والقلب الإنسانيين . وقد عوّل فرجسون – فى الواقع – كثيراً على مبدأ تقسيم العمل

بوصفه المهيىء الأول للفساد والانحدار الأخلاقيين اللذين أصابا الروح الاجتماعية العامة . ويبرهن على ذلك بأنه فى اليونان القديمة والجمهورية الرومانية - حيث أشكال التنظيم البسيطة - غاب الفساد نسبياً. أما فى المجتمعات المدنية الحديثة - حيث التناقض والتقسيم العميق للعمل بين الإدارة العامة والمواطنين والسياسيين ، بين العمال وأصحاب الأعمال ، بين الضباط والمدنيين - فتآكلت روابط الحياة الجمعية المدنية . وحتى الشعور بالتفاعل بين الأفراد والجماعات قد تحلل أيضاً، وأصبح المجتمع المدنى - ترتيباً على ذلك - مكوناً من أجزاء لا يربطها رباط حيوى ببقية الجسد المجتمعى ، فالأنشطة الإنتاجية الصناعية والتجارية أوجدت الانقسام الطبقى ، وتصارعت الطبقات من أجل المكاسب الخاصة والحياة المترفة ، وأفضى ذلك إلى تزايد وضعية اللامساواة الاجتماعية ، وأصبحت الثروة والجاه موضع حسد من أولئك الذين لا يمتلكونهما على من يمتلكونهما[١٠] . وبهذا أصبح المجتمع المدنى خطراً كبيراً بإفساده للروح العامة ، ليس فقط بسبب انتشار الفساد المتخفى تحت قناع بناء حكومة منظمة وإنجاز طفرة تقدمية إنتاجية، بل أيضاً لأن افتقاده للروح العامة قد حيّد ارتياب المواطنين بشأن القوة . ومن ثم كان ذلك الممهد لحكومة مستبدة ، من هنا كانت العلاقة الارتباطية - لدى فرجسون - بين وجود المجتمع المدنى والاستبداد السياسى الذى ارتآه نمطاً للقيادة الأوليجاركية التى تعمد إلى تهدئة المواطنين واستيعابهم وتجريدهم من حقوقهم التقليدية ، حتى لو اضطرت إلى استخدام القوة العسكرية أو التنظيم البيروقراطى .

٣ - توماس باين Thomas Paine

ذهب باين إلى ضرورة تقييد قوة الدولة بواسطة المجتمع المدنى بوصفه وسيلة أخلاقية . وأكد على أن إمكانية وجود مجتمع مدنى متميّز عن الدولة ينظم نفسه

بطريقة طبيعية ، فى مقابل دولة محدودة غير ممتدة تديره فى حدود معينة معروفة، هى قيمة لا تتواجد ، بل تتناقض مع عهد الاستبداد السياسى ومصادرة حقوق وحريات الأفراد[11]. ويقرر باين أن لهذه الأوضاع تداعيات سلبية فى العديد من المجالات ، ففى نطاق الأسرة دعّم نمط الدولة الاستبدادية النمط الأبوى لاستخدام القوة داخل الأسرة المعيشية ، كما أوجد هذا النموذج من الدولة شكلاً جائراً للتقسيم الطبقى الشديد والاستقطاب داخل البناء الاجتماعى ، فيفرض مزيدا من الضرائب على المواطنين ، وتمتد يد الدولة إلى كل مظاهر الحياة الاجتماعية وتجلياتها ، هذه الظروف الاجتماعية والسياسية أدت إلى تدهور اجتماعى ، ومعاناة بعض الطبقات من الفقر ، وفى الوقت نفسه فإن هذا النموذج يعطى امتيازات اجتماعية لطبقات أخرى . وإزاء هذه الحالة الحادة من الاستقطاب المادى والمعنوى فإن صراعاً طبقياً عنيفاً يطفح على كأس المجتمع[12].

ويحاول باين أن يستجلى لماذا يكون الأفراد دائماً بحاجة لأنماط من التعاون الاجتماعى السلمى فى أشكال من الحياة الاجتماعية يعتمدون فيها على ذواتهم ويستقلون عن الدولة ومؤسساتها. فهم لديهم ميول طبيعية لتجاوز فرديتهم وتوحيد قوتهم ، ولن تتحقق رغبتهم فى تنشيط قواهم وإشباع حاجاتهم المتنوعة لعجزهم بمفردهم دونما استنادهم إلى نشاط الآخرين ، فهم إذن مدفوعون إلى أشكال من التبادل والتعاون التجارى وفقا لتقسيم العمل وتبادل المصالح ، ومن ثم فحينما يشكلون علاقات اقتصادية تنافسية يتمايزون فى إطارها ولا يرتبطون ببعضهم البعض ، فينتمون إلى حرف وتجارات ونشاطات ووظائف متباينة ، ومن ثم يتقابلون ويعبرون ويتوحدون ويتعارضون ، ثم يتكتلون وينفصلون عن بعضهم البعض ، ومن ثم تتقابل مصالحهم وأوضاعهم ، وهذا شئ طبيعى[13] . ويؤكد باين أنه كلما كان للمجتمع المدنى قدرته على القيادة والحكم الذاتيين لأفراده

غدا أقل حاجة للاعتماد على مؤسسات الدولة وقوانينها. فالمجتمع الذى لديه ثقة فى قدراته على تنظيم ذاته وإدارتها إنما يتطلب الحدود الدنيا من الآليات السياسية ، وهى ما أسماها باين "الحكومة" لتأكيد التفاعل الطبيعى للأجزاء المختلفة للمجتمع المدنى مع بعضها البعض[١٤].

٤- هيجل Hegel

يعتبر هيجل أول من تحدث - بصراحة - عن الفصل بين ما هو سياسى وماهو مدنى، بين مجال المعاملات والنشاطات الإنتاجية والاقتصادية ، ونطاق الإدارة والسياسة والحكم ، أى بين المجتمع المدنى والدولة السياسية أو المجتمع السياسى der Staat . وجاءت محاولته للتمييز بين الذاتين منظمة وواضحة فى سياق كتابه "فلسفة الحق" ، حيث ذهب إلى أن مجال الحياة الأخلاقية التى يعيشها الأفراد تنقسم إلى مجالات ثلاثة أساسية : الأسرة ، والمجتمع المدنى ، والدولة . فهى بمثابة لحظات فى النظام الأخلاقى ، وهى أيضا قوى أخلاقية تنتظم وفقاً لها حياة الأفراد . ومن ثم فمعايير النظام الأخلاقى تصبح واقعية بطرق مختلفة فى إطار أفعال وسلوكيات وعلاقات الأفراد الذين يعيشون فى ظل هذه الأنماط الثلاثة للنظام الأخلاقى . فإذا كان واقع الحال فى نطاق الأسرة يحدد واجبات أفرادها اعتمادا على المقومات الطبيعية مثل النوع والميلاد ، ويجعل المصالح الكلية للأسرة هى الملامح الرئيسية المميزة للوضع الأخلاقى فى مجتمع الأسرة ، ففى إطار المجتمع المدنى يعترى هذه الوحدة الأخلاقية الطبيعية والمادية التفكك والتجزؤ ، فالأفراد يتمحور جل اهتمامهم فى إشباع حاجاتهم الخاصة التى تفرضها عليهم فرديتهم ، ومن ثم فهم ينشطون فيعملون ، وينتجون ، فيتبادلون أعمالهم وإنتاجهم فى إطار السوق من أجل هذا الإشباع . هذه الوضعية تؤسس نمطاً جديداً من الروابط بين الأفراد، فبينما تسيطر الأنانية

على سلوكياتهم ، فهم يعجزون عن إشباع حاجات الآخرين الذين يعيشون معهم، وتتناقض حاجاتهم ومصالحهم ، رغم أنهم مشتركون - فى الوقت ذاته - فى علاقات اجتماعية متشابكة[١٥] . هكذا ميّز هيجل المجتمع المدنى بالطابع الاقتصادى، بوصفه الفضاء الذى يشهد تقسيماً رشيداً للعمل بين الأفراد ، كما أنه فضاء التنافس وتبادل الخبرات المادية لتحقيق المصالح الخاصة والمتعارضة ، إلا أنه - فى الوقت نفسه - يحمى الحرية المطلقة للفرد ، ويزيد من حاجاته ومن وسائل إشباع هذه الحاجات . هذه الأنشطة الاقتصادية الخاصة هى التى تشكل جوهر كتلة الأنشطة الجماعية فى إطار المجتمع المدنى . ومن هنا تأتى وظيفة السلطات العامة حينئذ ، وهى التدخل فى عمليات السوق ، وتأكيد الأمان للأفراد ولممتلكاتهم، وضمان الحق فى الحياة المستقرة والرفاهية الاجتماعية ، والتى هى - فى التحليل الأخير - جوهر حياة المجتمع المدنى [١٦] . وهكذا يفصل هيجل بين الدولة والمجتمع المدنى بعد أن كانا يشيران - تقريباً - إلى نفس المعنى والمضمون، وخصوصاً لدى مدرسة العقد الاجتماعى[١٧] . فهو ينظر إلى الدولة بوصفها ذاتاً سياسية قوية ، تتميز عن الذوات الأخرى فى إطار المسيرة التاريخية الكلية للحياة الأخلاقية . وإذا كانت الأسرة والمجتمع المدنى مجرد مصادر لمؤثرات لحظية فى هذه الحياة الأخلاقية ، فإن الدولة هى وحدها مصدر التخصص للقوى المتباينة ومجالات النشاط السياسى . ومن ثم ، ووفقاً لهذه الرؤية السياسية الضيقة ، تكمن الفروق بين الدولة والمجتمع المدنى فى الغايات النهائية لأنشطتهما كل على حدة ، وليس فى طابعهما .

٥ - كارل ماركس K. Marx

تحدث ماركس - لفترة وجيزة - عن مفهوم المجتمع المدنى قبل أن يطور نظريته عن المادية التاريخية ، وقبل أن يؤسس ترسانته المفاهيمية الأخرى التى تميزت

بالثراء والتنوع ، فشملت مفاهيم مثل : قوى الإنتاج ، وعلاقات الإنتاج ، وأسلوب الإنتاج ، والبناء التحتى ، والبناء الفوقى ، تلك التى أغنته - فيما بعد - عن استخدام مفهوم المجتمع المدنى . والقارئ لمؤلفات ماركس وفريدريك إنجلز يجدهما استخدما مفهوم المجتمع المدنى كثيراً فى بعض المؤلفات ، خاصة "نقد فلسفة الحق" الهيجيلية ، ثم "الأيديولوجية الألمانية"، ثم "إسهام فى نقد الاقتصاد السياسى"، ثم "فقر الفلسفة". ولكنه فى المؤلف الأول "نقد فلسفة الحق" استخدمه ماركس بكثرة مقارنة بالمؤلفات الأخرى[١٨] . وقد أضحى مفهوم المجتمع البرجوازى - أى المدنى - أحد المفاهيم المركزية فى النظرية الاجتماعية الماركسية ، بل بصورة أو بأخرى هو نفسه أساس هذه النظرية . وذهب ماركس إلى أن الفكرة الواقعية تنقسم إلى مجالين مثاليين هما : الأسرة ، والمجتمع المدنى ، اللذان يمثلان المرحلة أو الطور النهائى لتلك الفكرة ، على خلاف هيجل الذى ذهب إلى أن الدولة هى المرحلة النهائية فى مسيرة فكرة الواقع والتاريخ ، وما الأسرة والمجتمع المدنى إلا مجرد لحظات فى هذه المسيرة . فالدولة ترتكز على ركنين أساسيين هما : الأسرة ، والمجتمع المدنى اللذان يعتمد عليهما مصير الدولة ، - فالدولة سياسيا- لا تستطيع الاستمرار فى وجودها بدون الأساس الطبيعى للأسرة والأساس الاصطناعى للمجتمع المدنى . فالدولة هى نتاج لهما، وليس العكس[١٩]. لقد رأى ماركس المجتمع المدنى الفضاء الذى يشمل كل العلاقات والروابط المادية القائمة بين الأفراد فى مرحلة تاريخية محددة من تطور القوى الإنتاجية ، ويشمل كذلك مجمل تجليات الحياة الصناعية والتجارية فى هذه المرحلة ، فهو الأساس الاقتصادى الذى تشيَدْ عليه مقومات البنية الأيديولوجية والسياسية بكل تنوعاتها وجزئياتها. إنه على المدى البعيد يتجاوز الدولة والأمة ، لكنه من ناحية أخرى يؤكد ذاته من خلال علاقاته الخارجية مع الدول والقوميات

الأخرى . وعلى الصعيد الداخلى يؤكد ذاته أيضاً بتنظيم نفسه كدولة معينة ، هكذا فهو فضاء العلاقات الاقتصادية التى تخضع لها المؤسسات السياسية القائمة . كما اعتبر ماركس المجتمع المدنى ساحة تناقض وتصارع المصالح الاقتصادية فى إطار القيم البورجوازية والحياة الاجتماعية بصفة عامة[٢٠] . وحينما تناول العلاقة بين المجتمع المدنى و"الدولة" أكد ما أكده هيجل من الانفصال بين الذاتين – الدولة والمجتمع المدنى – والازدواجية والتناقض بينهما، بل قد ذهب إلى ما هو أبعد ، فشخص الدولة بوصفها القوة المادية المنظمة ، التى تظهر لأعضاء المجتمع المدنى بوصفها قوة إغترابية تقع خارج سيطرتهم ، بل وتسيطر وتهيمن عليهم[٢١] . لقد اهتم ماركس إذن بالعلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى ، ولكنه جعل الأخير فضاء الحياة السياسية ومصدراً للتغير السياسى[٢٢]، وجعل الدولة الجهاز القمعى الذى يستخدم لصيانة المصالح والأهداف المادية الطبقية المحددة ، وهى أيضاً الآلية التى تمخضت عن الظروف المادية المحددة والواقعية للمجتمع المدنى[٢٣] .

٦- انطونيو جرامشى A. Gramsci

طور جرامشى مفهومه عن المجتمع المدنى حينما تحدث عنه فى إطار ما أسماه "مذكرات السجن" ، والتى جمعها المحررون بعد ذلك تحت عنوان الدولة والمجتمع المدنى . والحقيقة أن هذه المذكرات جاءت مضطربة ، وتعانى قدراً كبيراً من عدم الاتساق الداخلى فى المفاهيم التى زخرت بها، حيث كتبها جرامشى تحت وطأة السجن وظروف المرض ، وفى أوقات مختلفة متفرقة ، فلم تسنح له الفرصة لأن يعيد كتابتها فى صيغ أكثر تلاؤما وإحكاما. وقد انعكس هذا الاضطراب – على سبيل المثال – على الدور المركزى الذى أولاه للمجتمع المدنى، باعتباره نقيضاً ومقابلاً للمجتمع السياسى . ومن ثم فإن هذا المفهوم يشمل بعضاً من اللبس

والغموض بالنظر إلى قلة المحاولات التفسيرية له من قبل جرامشى[٢٤] . ويعرف جرامشى المجتمع المدنى – فى سياق حديثه عن المثقفين وتكوينهم – فيقول "إن ما يمكن أن نفعله الآن هو تحديد مستويين رئيسيين للأبنية الفوقية : أحدهما هو ما يمكن أن نسميه "بالمجتمع المدنى" أى مجموع الهيئات التى توصف عادة بأنها خاصة ، والمستوى الآخر هو "المجتمع السياسى" . ويقابل هذين المستويين وظيفة الهيمنة التى تمارسها الطبقة أو الجماعة الحاكمة فى المجتمع كله من جهة ، ووظيفة السيطرة المباشرة التى تمارسها من خلال مؤسسات الدولة وحكم القانون من جهة أخرى"[٢٥] . ومن ثم يعتبر جرامشى المجتمع المدنى هو الإطار الذى يضم كل ما يسمى بالخاص من المنظمات ، كالنقابات ، والأحزاب السياسية ، والمدارس والجامعات ، والجمعيات الثقافية ، والكنائس ، ووسائل الإعلام والرأى العام ... إلخ ، هذه المنظمات والهيئات تتجسد فيها شبكة معقدة من الممارسات والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد ، كما تتمايز عن عملية الإنتاج ومجال البنية الاقتصادية التحتية عموماً، وتمارس دورها بعيدا عن الأجهزة القمعية والقهرية [٢٦]. ولا يعتبر جرامشى المجتمع المدنى قاصراً على مجالات الصراعات الطبقية انطلاقاً من تصادم المصالح الاقتصادية ، بل يعّده أيضاً ساحة للنضالات الديمقراطية والشعبية ، وبالأخص السياسية والثقافية والأيديولوجية بين الطبقات ، بالنظر إلى محددات كثيرة كالنوع ، والعمر ، والجيل، والجماعة المحلية ، والإقليم . لقد كانت الظرفية المادية ، التى دفعت جرامشى لتطوير إسهاماته النظرية – هى اهتمامه بأنسب الاستراتيجيات الثورية التى يمكن بها للطبقة العمالية فى المجتمعات الديمقراطية والليبرالية ، ومنها مجتمعه الإيطالى الفاشى – أن تعتلى قمة السلطة . وأدرك أنه لا يمكن – بصورة أو بأخرى – أن يتحقق لها ذلك عن طريق ما أسماه جرامشى بـ"حرب المناورة" كحال المجتمع

الروسى، وأرجع ذلك إلى كون المجتمع الروسى يشهد دولة قوية ومجتمعا مدنيا ضعيفا وهلاميا، فى ظل بنية اجتماعية غير ناضجة ، فلم يمكن ثمة توازن بين الدولة الروسية والمجتمع المدنى فيها[٢٧] . أما فى المجتمعات الغربية - حيث قوة الدولة والمجتمع المدنى معاً - فالدولة تكون أشبه بقلعة محاطة بنظام دفاعى من الحصون والمتاريس التى تتمثل فى المجتمع المدنى بمؤسساته ، كما لا يمكن أختزال الدولة إلى مجرد جهاز للقمع والقهر كحال الشرق . ومن ثم - وفقاً لجرامشى - فإن أنسب الاستراتيجيات للثورة واعتلاء السلطة هى حرب المواقع . فالمجتمع المدنى قد أصبح بنية بالغة التعقيد قادرة على المقاومة ، مقاومة تقلبات العامل الاقتصادى المباشر بنتائجه المأساوية (الأزمات والكوراث التى تعترى الدولة..)[٢٨] . وعندما يتعرض جرامشى للدولة فإنه يعتبرها ليس فقط جهازا للحكم بل جهازاً خاصا للهيمنة ، فهى تُنصّب نفسها المسئولة عن المحافظة على النظام العام واحترام القانون . ويرى جرامشى أن المجتمع المدنى يخضع للدولة فهو جزء لا يتجزأ منها. فمفهوم الدولة المتكاملة يعنى الجمع بين المجتمع السياسى والمجتمع المدنى[٢٩] *. وأخيراً فإن جرامشى رغم كثرة الانتقادات الموجهة إليه فيما يتعلق بالتناقضات التى تكتنف تعريفاته أحياناً ، فإن ما قدمه فى هذا الإطار يعتبر تطويرا لكل التراث الماركسى بشأن مفهوم المجتمع المدنى ، الذى لا ينتمى إلى البنية التحتية بل إلى البنية الفوقية العليا. بالإضافة إلى أن جرامشى نفسه ، وما قدمه من إسهام نظرى رائع ، لم يأخذ بعد حقه من الدراسة ، ولا يزال قابلاً لإعادة الاكتشاف والتفسير[٣٠] .

ثانيا -الانبعاثة المعاصرة للمجتمع المدنى : ملامح الجدل المعاصر حول المفهوم

على الرغم مما ذهب إليه البعض من عدم تغير جوهر مفهوم المجتمع المدنى منذ أن استخدمه منظرو العقد الاجتماعى وحتى هيجل وماركس ودى توكفيل

وجرامشى ، وأن كل ما فعله مستخدمو المفهوم من المحْدَثين هو توسيع نطاقه ومظاهره فى المجتمعات المعقدة المعاصرة [٣١] ، لا يمنعنا ذلك من القول بأن المفهوم بعد جرامشى انحسر تداوله فى الأوساط الأكاديمية والعلمية ، ثم مالبث أن ظهر بقوة فى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات . وسنحاول - فى إيجاز - رصد ما يدور بشأن عودة الحياة إلى المفهوم والمبررات التى تساق لتبرير ذلك . وعند رصد المراحل التاريخية التى مر بها مفهوم المجتمع المدنى يتضح أنه مر بمرحلتين أو موجتين من موجات التحول الديمقراطى فى العالم كما يرى ذلك صامويل هانتنجتون[٣٢] : فالموجة الأولى - كما حددها - تتجذر فى الثورتين الفرنسية والأمريكية وما صاحبهما من تبلور مؤسسات ديمقراطية خاصة بهما بعد فترة من الزمن . ولقد انتشرت هذه الموجة من الولايات المتحدة وفرنسا إلى سائر الدول الأوربية الأخرى ، حيث بريطانيا ، وإيطاليا ، ثم أيرلندا ، وإيسلندا ، وبعض دول أمريكا اللاتينية كالأرجنتين وشيلى ، حتى وصل عددها إلى ثلاثين دولة . ثم بدأت الموجة الثانية فى منتصف أربعينيات القرن العشرين وانتهت فى أوائل الستينيات منه ، وشملت : ألمانيا الغربية ، وإيطاليا ، والنمسا ، واليابان ، وكوريا ، والأرجنتين ، وكولومبيا ، وبيرو ، وفنزويلا ، وبعض الدول الإفريقية . ثم أخيراً الموجة الديمقراطية الثالثة والتى بدأت فى منتصف السبعينيات وخبرت انهيار النظم الدكتاتورية الشيوعية بدءا بالبرتغال ونهاية بالاتحاد السوفيتى . فى خضم هذه التحولات الثورية الديمقراطية الأخيرة عاد مفهوم المجتمع المدنى إلى الظهور بعد معاناة طويلة تحت نير الاستبداد الشيوعى ، حيث شهدت الدول الشيوعية تحولات ديمقراطية ، بعضها جاء بطريق التمرد الشعبى والحرب الأهلية المطولة ، والبعض الآخر بالاضطرابات الثورية ، والبعض الثالث والأخير اتبع النهج الديمقراطى حيث المفاوضات والتسوية

والاتفاق . وهنا ظهرت مؤسسات المجتمع المدنى بوصفها الفاعل الاجتماعى الجديد النشط الذى قاد عملية التحرر من الاستبداد . ففى بولندا نجد حركة "تضامن العمالية" ، وفى تشيكوسلوفاكيا نجد المنتدى المدنى ، وفى ألمانيا الشرقية نجد المنتدى الجديد . وهذا يعنى فشل التجربة الشيوعية فى هذا الإطار[٣٣]. وتجدر الإشارة هنا إلى أهم ظروف الانتعاشة المعاصرة للمجتمع المدنى ، والتى منها :

١ – ما سبقت الإشارة إليه من الانهيارات والاضطرابات التى شهدتها أوروبا الشرقية بصفة عامة ، والاتحاد السوفيتى فى أحداث نوفمبر ١٩٨٩ بوجه خاص . فهذه المجتمعات رئى أنها عطلت المسيرة التاريخية لمجتمعاتها المدنية ، ففرضت عليها قيوداً ، وتدخلت فى شئونها ، وإن كانت لم تدمرها تماماً، الأمر الذى جعلها يقظة فى انتظار اللحظة التاريخية المناسبة، للتحرر من الشيوعية والانطلاق بقوة من جديد . ومن ثم فصحوة المجتمع المدنى العالمى المعاصر تعود – فى بعض جوانبها– إلى الانتفاضة العالمية التى قادتها العديد من المنظمات والجمعيات المستقلة عن سلطة الدولة والأحزاب ، وحيث تتوافر لها مساحة من حرية التعبير والفكر والوعى والممارسة السياسية [٣٤].

٢ – ما ذهب إليه البعض حول تأثير الحركة التى قادها بعض المثقفين الأوربيين فى العصر الحديث ، والتى رأوا فيها أن ثمة جوانب سلبية عديدة انطوت عليها الحضارة الأوربية الرأسمالية ، وتشبعت بها الأنظمة السياسية الليبرالية القائمة . تركزت مجمل أفكار هذه الحركة حول الخوف من الثقة الزائدة فى القوة البشرية ، والإيمان المفرط بأن الحل الوحيد لكافة المشاكل الإنسانية يكمن فى القوة الاقتصادية وحدها، وأن النمو الاقتصادى

اللامحدود كفيل بحل تلك المشكلات . كما رأى هؤلاء المثقفون أن العالم المعاصر يسعى حثيثاً فى طريق الشقاء، وأن الليبرالية السياسية الأوربية أضحت مهددة إذا تم الإفراط فى هذه الاعتقادات وفى القدرة السحرية للتكنولوجيا ، وفى كفاءة الدولة القومية . ولقد لخصت عملية إلقاء القنبلة الذرية على المدن اليابانية هذه الثقة الخطيرة، كما دفعت هذه الوضعية أحد الكتاب – البرت كاميو Albert Camus – لأن يقرر "لقد وصلت حضارتنا التكنولوجية إلى أعظم درجات الوحشية والبربرية". ومن ثم فإن إعادة بعث المجتمع المدنى – بما ينطوى عليه من قيم التسامح والرضا والاختيار والتعاون – يعد أحد الحلول الجوهرية لهذه المشكلة العضوية"[٣٥].

٣ – ثالث هذه المبررات ما يكشف عنه الجدل الدائر بين أنصار النظريتين الاجتماعيتين : الرأسمالية الليبرالية ، والماركسية التقليدية ، ورؤية كل منهما للنظام الاجتماعى والسياسى القائم، وما ينبغى أن يكون عليه ، ثم رؤية كل منهما للآخر، وتفنيده للأسس والمبادئ التى ينهض عليها. حيث لعبت هذه الجدالات النظرية وما تمخض عنها دوراً محورياً فى تدعيم الانبعاثة المعاصرة للمجتمع المدنى على صعيدى الفكر والممارسة . فالنظرية الماركسية ترى أن مفهوم المجتمع المدنى ينطوى على قدر كبير من الغموض، وله القدرة على تجميع lumping العديد من الأشياء المتنوعة والمتناثرة بعضها مع بعض، بدءاً من الأسرة المعيشية ، ومروراً بالجمعيات التطوعية ، والاتحادات التجارية الحرة ، وقوى وعلاقات وآليات السوق، ثم فى النهاية المشروعات الرأسمالية الكبرى ، بل حتى النسق الاقتصادى الرأسمالى بأكمله . كذلك يخفى المفهوم البناء الكلى للقهر والقمع الرأسماليين . إن النظام الرأسمالى إذا كان قد منح أشكالاً من الحرية

الهامشية الهشة ، فإنه قد مارس أيضاً أشكالاً جديدة من السيطرة والقهر ، تمتعت بهما الدولة التى قامت دعائمها على الملكية الخاصة والاستغلال الطبقى، وحتمية قوى السوق وآلياته(٣٦) . كما يرى الماركسيون أن الرؤى الليبرالية الجديدة المدافعة عن المجتمع المدنى قد انساقت إلى إسباغ الطابع المؤسسى والليبرالى الحر على الدولة والمجتمع المدنى على السواء . كما أسرفت فى الحديث عن استقلالية هذا المجتمع التى توجد فقط بالاسم ، حيث عادة ما يتم إنكار العلاقة الفعلية بين الدولة والمجتمع المدنى، ويغلف ذلك نسقا شاملاً وقويا من اللامساواة الاجتماعية(٣٧). ويضيف أنصار هذا الرأى أننا إذا افترضنا استقلالية المجتمع المدنى عن الدولة ، فما هى إذن أسس اعتماد المواطنين على الدولة ؟ وكيف يمكن صيانة ضمانات الشرعية إن لم يكن بواسطة الدولة ، وكيف يمكن ضمان حيادية الدولة إزاء استقلال مؤسسات المجتمع المدنى ومنظماته ؟ كثيراً ما تتعثر الليبرالية فى الإجابة عن هذه التساؤلات(٣٨) . وأخيراً يرى الماركسيون استمرار الحاجة إلى معرفة حقيقة ما يزعمه المدافعون الليبراليون عن المجتمع المدنى ، حول قدرتهم على الفصل بين الحرية والاستقلال عن السوق وآلياته القمعية ، وكيف سيستطيعون توظيف السوق بوصفه مجالاً مشجعاً على تحقيق الكفاءة والإنتاجية العالية دونما أن يضطروا إلى فرضه كنظام أو نمط من أنماط الضبط الاجتماعى ، وما هو ثمن الديمقراطية الذى سيتكبده من يكتوون بنيران السوق وعملية فرض نمطه وعلاقاته وآلياته لاسيما عندما يتصدون لمقاومة البطالة التى سوف يعانون منها(٣٩) .

أما أنصار النظرية الليبرالية فيرون أنه لايمكن اختزال كل أنماط الصراعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقومية وغيرها من أنماط

الصراع الإنساني المتنوعة فى نمط واحد فقط وهو الصراع الطبقي[٤٠] . كذلك فشلت الماركسية فى إدراك تنوع الأنماط المؤسسية فى ساحة المجتمع المدنى ، تلك الساحة التى يمكن أن تتعايش فيها كافة أساليب الحياة ومختلف الأيديولوجيات ، وجماع التطلعات المشروعة فى شكل سلمى ، إضافة إلى أهمية عدم طمس الاختلافات والتمايزات بين الدولة والمجتمع المدنى ، بل صياغتها والعمل على إيضاحها فى شكل متبلور ، لاسيما إذا كانت تهدف لتحقيق الحرية والمساواة [٤١] . كذلك فإن سعْى النظرية الاشتراكية – خاصة الماركسية – لإلغاء الملكية الخاصة ومحاولة تنظيم صفوف الطبقة العاملة للاستيلاء على السلطة أفضى فى النهاية إلى تآكل المجتمع المدنى الذى كان قائماً فى أوروبا فى القرن التاسع عشر ، وبالتالى مركزية الأنظمة الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية ، فى ظل هيراركية تراتبية واحدة ، واستمر ذلك حتى نهاية ثمانينيات القرن العشرين[٤٢] .

ومن ثم تمخض الجدل بين النظريتين عن ظهور وليد جنينى ثالث يقدم نفسه ليس كبديل لهما وإنما يجمع بين أفضل ما ينطويان عليه من مزايا، ثم يتلافى أوجه القصور التى تكتنف كل منهما على السواء . ثم يطرح هذا الفكر تساؤلات حول أفضل الظروف الاجتماعية والسياسية التى تكفل الحياة الجيدة للمواطنين ، وأفضل الأشكال المؤسسية التى يجب تأسيسها والحفاظ عليها. إن ما يقدمه المجتمع المدنى من إجابة عن هذه التساؤلات يتضمن رفضاً جزئياً للنموذجين ، ثم توفيقا جزئياً بينهما أيضاً. ووفقا لهذه الرؤية تعتبر الحياة الاجتماعية الجيدة التى يتم إنجازها متجسدة فى المجتمع المدنى بوصفه ساحة للصراع والنزاع ، ولكن فى الوقت نفسه ساحة للتماسك والتضامن الحقيقى والأصيل بين البشر بوصفهم كائنات اجتماعية ، ويعبرون أفضل تعبير عن حالة

الاجتماع الإنساني المُثلى . فالدفاع عن المجتمع المدنى دفاع عن قيمتين أساسيتين لا تتجزآن : الحياة الجمعية ، والحرية الفردية ، فكل فرد له الحق فى أن يدخل أو يترك أية رابطة من الروابط المختلفة [٤٣] . إن المدافعين عن المجتمع المدنى لديهم رؤية أكثر واقعية لكل من النظامين السياسى والاقتصادى، فهما يتوافقان مع الصراع الذى يأتى فى صورة التقسيم السياسى والتنافس الاقتصادى . كما توفر الحرية الفردية والجمعية غطاءً من الشرعية لشبكة علاقات السوق حينما يكون تشاركيا participatory ، ومن ثم يكون السوق أنسب التكوينات الاقتصادية الاجتماعية ملاءمةً لنظرية المجتمع المدنى[٤٤] . وإذا كان الأفراد فى ظل دولة الرفاه المعاصرة لا تقدم لهم السياسة العديد من الفرص لتقرير مصيرهم – وفقاً لما ذهب إليه كل من روسو وأنصار الرؤية الكلاسيكية الليبرالية – فهم لا يملكون إعطاء أنفسهم حق سن القوانين التى يخضعون لها ، ويتلقون الخدمات المدنية المقدمة إليهم سواء كانت سيئة أو جيدة . ففى إطار شبكة الحياة الجمعية فى المجتمع المدنى يمكنهم صنع قرارات عديدة صغيرة ، ويعيدون تشكيل الأمور والمصائر الواسعة النطاق والخاصة بالاقتصاد والدولة . بمعنى آخر ، فى ظل النسق الذى يتسم بالطابع الاختيارى الديمقراطى العام سوف يكون المجال رحباً أمام مساواة جديدة ومزيد من الحرية الحقيقية [٤٥] . وفى مواجهة فشل النظريتين الليبرالية والماركسية فى تأسيس سياسات ديمقراطية حية منتعشة فإن سياسات المجتمع المدنى تدعو إلى تبنى أفكار جديدة وأنماط حديثة للتفاوض الإيجابى الذى يتم فى كنف الدولة المركزية [٤٦] .

خاتمة : المجتمع المدنى فى العالم العربى، ملاحظات أولية

لم تنعزل المجتمعات العربية فى الحقيقة عن هذا الجدل المعاصر والصحوة الراهنة للمجتمع المدنى ، فإذا كانت الموجة الثالثة من التحول الديمقراطى فى

العالم حملت فى رحمها عودة المجتمع المدنى مرة أخرى إلى الحياة السياسية والاجتماعية وحقل الصراع الأيديولوجي على الصعيدين المحلى والعالمى ، فإن المجتمعات العربية كانت ولازالت جزءا لا يتجزأ من هذا النسيج العالمى الذى يُسيِّرَهُ تيار يدفع إلى خلق ما يسمى "بالمجتمع المدنى الكونى"Universal أو العالمى(٤٧) . ولأننا نعيش فى جيرة عالمية واحدة ، يجمعنا عالم واحد مشترك المقدرات والمصير، فلابد إذن من مجتمع مدنى كونى عالمى يتبنى حقوق الإنسان والحريات العامة فى العالم ، ويشيع المناخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى الملائم للتحول الليبرالى والديمقراطى فى هذا العالم ، خاصة عقب انهيار الكتلة الاشتراكية (٤٨) ، ويتخذ ذلك تجليات متباينة أهمها دعم المنظمات الوسيطة والجمعيات التطوعية الخاصة ، التى تراهن عليها القوى العالمية بوصفها الجواد الرابح فى دفع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى إطار مجتمعاتها، خاصة فى دول العالم الثالث . ومن ثم فإن ماتمنحه المؤسسات الدولية المالية والحكومات الرأسمالية المسيطرة عليها من مساعدات كمية وكيفية إنما يتجه إلى هذه المنظمات بالأساس(٤٩) . على أن ذلك بدوره لا يخلو من أهداف ومبررات أيديولوجية وسياسية ، يأتى على رأسها دفع عملية التحول الليبرالى وإعمال آليات السوق الرأسمالية (٥٠) *. لم يكن إذن المجتمع العربى بعيداً عن - بل متضمنا فى إطار - هذه الصحوة العالمية ، فقد أثير المفهوم فيه فى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات ، وشرع علماء السياسة والاجتماع فى دراسة المفهوم وتبيان جذوره التاريخية ، كما عُقدت الندوات والمؤتمرات** حول المفهوم والمؤسسات المشكلة له ودورها فى التحول الديمقراطى ، بالإضافة إلى ظهور بعض الدوريات العلمية المتخصصة فى رصد تحولات المجتمع المدنى العربى . والحقيقة تنتاب الباحث غضاضة حال تعرضه لتلك المقتربات البحثية والمقاربات

التحديثية للمفهوم ، والتى اعتاد الباحثون العرب - باستثناء قلة منهم - على نهجها وهم بصدد التأريخ للمجتمع المدنى ، ليس على مستوى المفهوم بل المؤسسات والممارسات والقيم التى ينطوى عليها المجتمع المدنى ، فهذه المقتربات تضع الباحث العربى فى تاريخ المجتمع المدنى - فى إطار مجتمعنا العربى الإسلامى - فى حرج منهجى لا يحسد عليه ، وتضيع عليه فرصة البحث فى أصول المفهوم فى التراث الإسلامى ، والتى لو صحت دراستها بدقة وموضوعية وعمق لاضطررنا إلى مراجعة الكثير من المقولات التى نرددها عن اقتصار خبرة المجتمع المدنى على التجربة الغربية الأوربية وحدها دون غيرها[٥١].

ويمكن تقسيم الباحثين العرب حيال هذه الإشكالية إلى فريقين أساسيين :

أولهما : يرى عدم إمكانية قيام ديمقراطية فى مجتمع غير مدنى، فهما متلازمان مرتبطان معا إلى حد كبير فمن الصعب قيام مجتمع مدنى فى العالم العربى على النحو القائم فى النسق الغربى[٥٢] ، كما يستحيل قيام مجتمع مدنى عربى فى ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة فى المجتمعات العربية الآن، والتى تتميز بغياب مؤسسات مجتمع مدنى عاجزة عن التوسع والانتشار [٥٣] .

وثانيهما : يؤكد أن مجتمعنا العربى الإسلامى خبر تاريخيا مجتمعا مدنيا لعله فى بعض كياناته وجوانبه كان أكثر اتساعاً وتنوعاً وتسامحا مما هو عليه الآن فى المجتمع العربى المعاصر. فقد شهد هذا المجتمع تكوينات وروابط هى ما نسميها الآن بالمجتمع المدنى، فالظواهر قد وُجدت قبل وجود المسميات[٥٤] ، فقد ورد ذكر المفهوم عند كل من الفارابى وابن خلدون ، خاصة الأخير الذى تحدث عن أهل الدولة فى مقابل أهل العصبية ، أى أهل الحكم والسياسة فى مقابل أهل الحرف والصنائع والطوائف والفرق . كما ميّز بين السياسة المدنية والسياسة

الحكومية ، أى بين اهتمام الأفراد بشئونهم الخاصة وأمورهم الحياتية اليومية فى تواز مع الاستغناء عن الحكام (أهل الحكم) الذين يديرون الحكم بالاستناد إلى شرعية ومرجعية دينية . كما تحدث ابن خلدون عن "الدولة المستجدة" مقارنة "بالدولة المستقرة" مشيراً إلى أشكال من العمل الأيديولوجى فى المجتمع المدنى أو الاجتماع الإنسانى . فالدولة المستجدة لايمكنها تعويض الدولة المستقرة إلاّ إذا قامت بعمل دعائى من أجل نشر هيمنتها ، أو إذا قامت "بالمطاولة" حسب تعبيره (فبنو مرين طاولوا الموحدين ثلاثين سنة ثم حاربوهم ثلاثين سنة) . والمطاولة هنا تعادل ما قصده "جرامشى" بعد ذلك "بالهيمنة الأيديولوجية" التى تسبق الحرب أو الثورة كعمل مادى . فوفقا لابن خلدون ، كانت الأنظمة السياسية ورجال السياسة يبعثون دعاتهم إلى أقاصى البلاد شرقاً وغرباً لهذا الغرض الدعوى، الذى كان يتطلب تطوير مؤسسات أيديولوجية سياسية بدءا من السقيفة إلى الخطب على المنابر[٥٥] .

ومن ثم فما وجد تاريخياً فى إطار المجتمع العربى هو المجتمع الأهلى لوصف مظاهر العلاقة بين البشر الذين ينتجون أنماطاً من العمل والنشاط الاقتصادى الإنتاجى والتبادلى والسياسى والثقافى والاجتماعى، وبين الدولة كهيئة حاكمة ومنظمة وضابطة لإيقاع علاقات البشر فى المجتمع . إن ذلك يوازى - إلى حد كبير - مفهوم المجتمع المدنى فى الحديث ، ومن حيث دلالة استقلاليته عن الدولة عبر مؤسسات مستقلة أو شبه مستقلة أو وسيطة [٥٦] . تلك المؤسسات أو التنظيمات الموازية لتنظيمات الدولة ، والتى تَركّزَ من خلالها النشاط المدنى - بشكل أساسى- فى الإنتاج الحرفى والتجارة ، وانتظم فى "الأصناف" التى هى عبارة عن تنظيمات اجتماعية تراتبية متماسكة ، كل تنظيم فيها يعبر عن أهل حرفة من الحرف ، وكل تنظيم (صنف) أو "طائفة" ذات تراتبية

قوية كتلك التى شهدتها الطرق الصوفية بداية من المريد (المبتدئ) إلى شيخ الطائفة الذى كان يعين بالإجماع لخلقه وتدينه ، وكان عليه أن يهتم بأمور الطائفة وشئون أبنائها والنظر فى شكاواهم ورفعها إلى القاضى . كل تلك التنظيمات الوسيطة كانت تقوم بوظائف أهلية عديدة بمعزل عن السلطات والهيئات الحاكمة فى الدولة الإسلامية . كما كان الأمر لا يخلو كذلك من قيام هذه التنظيمات ببعض الحركات الاجتماعية ، سواء المنفصلة أو مع عامة الشعب ، مثل حركات : "العيَّارين ، والشطّار ، وتنظيمات "الفتوة" فى العصور العباسية . وكلها كانت حركات اجتماعية ، سواء بالاتفاق مع السلطة الحاكمة ، أو بمعزل عنها وفى مواجهتها من خلال الاحتجاج والرفض . كما كانت – فى كل الأحوال – تعبيراً سياسياً مستقلاً عن الهيئة الحاكمة ومؤسساتها . كما كانت هناك – إضافة إلى ذلك – الأوقاف ومؤسسات البر والخير التى تثبت أن المجتمع العربى زخر بالمؤسسات (التى نسميها الآن بالجمعيات الأهلية) ، والتى أمدّت الأفراد بالنفع العام . فقد كانت هناك المساجد والحوانيت والخانات ودور العلم والمدارس والمستشفيات والأوقاف على المقابر ، والأوقاف للقرض الحسن ، وأوقاف البيوت الخاصة بالفقراء واليتامى والمعاقين والمجذومين . وكانت هناك السِقايات والمطاعم الشعبية التى يفرق فيها الطعام للفقراء والمحتاجين ، ووقف الآبار لسقاية المسافرين والزروع والماشية ، ووقف عقارات وأراض زراعية يصرف منها على المجاهدين أو يصرف من ريعها – فى حالة عجز الدولة – لإصلاح القناطر والجسور . كما كان هناك الكثير من الأوقاف للصرف على اللقطاء واليتامى والمعدمين والعميان، بل كان هناك وقف حُبِسَ ريعه لتزويج الشباب غير القادرين[٥٧] . ومن ثم – ووفقاً لهذا الرأى – فإن المجتمع المدنى الأهلى كان متجذرا فى المجتمع العربى الإسلامى التاريخى ،

وأن ما أصابه من فترات انقطاع كان بفعل العوامل الداخلية (الأنظمة الحاكمة الشمولية) ، أو الخارجية (الاستعمار والإمبريالية) .

المراجع والهوامش

١ - العلوى ، سعيد بن سعيد : نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدنى فى الفكر الغربى الحديث ، (فى) : مركز دراسات الوحدة العربية : *المجتمع المدنى فى الوطن العربى ودوره فى تحقيق الديمقراطية* ، الطبعة الأولى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢، ص ص ٤٢-٤٥ ، ٥٥ - ٥٨ .

٢ - المرجع السابق ، ص ص ٥٥-٥٨ .

٣ - عودة ، محمود : *علم الاجتماع بين الرومانسية والراديكالية* ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مكتبة سعيد رأفت ، ١٩٧٦، ص ص ٦- ١٥ .

٤ - الخشاب ، مصطفى : *علم الاجتماع ومدارسه* ، الكتاب الأول ، تاريخ التفكير الاجتماعى وتطوره ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨١، ص ص١٩٢-١٩٥ .

Barker, Ernest (ed.), *Social Contract: Essays* by Lock, Hume, Rousse, New York, Oxfrod University Press, 1962, pp. 3-193,

٥ - Hobbes, Thomas, *Leviathan,* New York, The Bobbs-Merrill Company, Inc. 1958, pp. 93-104, pp. 119-122.

٦ - لوك ، جون : *فى الحكم المدنى* ، ترجمة : فخرى ، ماجد ، بيروت ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، ١٩٥٩، ص ص ١٨٥-١٨٩، وص ص ٢٤٤-٢٤٥ .

٧ - Rousseau, J.J, *The Social Contract,* An Eighteenth-Century Translation, Completely Revised, London, Hafner Press, 1947, pp. 19-23.

وانظر ترجمة عربية لنفس المؤلف .

- روسو ، جان جاك : *العقد الاجتماعى . مبادئ الحقوق السياسية* ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية ، القاهرة ، دار المعارف ،١٩٥٤، ص ص ١٦-١٧، ص ص ٤٥-٤٩، ص ٥٣ .

٨ - Keane, John, Despotism and Democracy, (In): Keane, John (ed.), *Civil Society and The State*, London, New York, Library of Congress, 1993, pp. 35-36.

٩ - Ferguson, Adams (1723-1816), *An Essay on The History of Civil society,* New Jersy, Transaction Book, 1980, pp. 1-15.

١٠ - Ibid., p. .25.

١١ - Paine, Thomas, *Rights of Man, Being Answer to Mr. Burke's Attack on The French Revolution*, Edited with Introduction by: Convay, Daniel, Vol. II, New York and London, G.P. Putnam's Sons, 1894, pp. 272-356.

١٢- Keane, John, Despotism and Democracy: Op. Cit., pp. 44-45.

١٣- Ibid, p. 45.

١٤- Ibid, p. 138.

١٥- Hegel, W.F., *Philosophy of Right 1821*, Translated by: Knox, T.M. Ford Claredon Press, 1962, p.145, 183, 257, 267.

١٦- Pelczynski, Z.A.,The Significance of Hegel's Separation of The State and Civil Society, (in): Pelczynski, Z.A. (ed.) *The State and Civil Society, Studies in Hegel's Political Philosophy,* London , Cambridge Press, 1984, pp.1-13.

١٧- Hegel, op. cit., p. 145.

١٨- Popper, K.R, *The Open Society and Its Enemies, The High Tide of Prophecy: Hegel and Marx,* and The Aftermath, vol. II, London, Routledge & Kegan Paul, 1966, p.50, 51, 75.

١٩- Marx, Karl, *Selected Writings,* Mclellan, David, (ed.)Oxford University Press, 1977. p.26-28.

٢٠- Pelczynski , C.A., op. cit., pp.1-12.

٢١- Marx, K, *Seclected Writtings,* op. cit., pp. 26-27.

٢٢- Marx, K. Angles, F, *The German Ideology,* Translated by, Ryazanskaya, S., Moscow, Progress Publishers, 1964, pp. 61-65.

٢٣- Marx, Karl, *The Poverty of Philosophy,* Moscow, Progress Publishers, 1975, pp. 97-166.

٢٤- لمتابعة الأبعاد الأساسية فى فكر جرامشى راجع :
جرامشى ، أنطونيو ، *كراسات السجن* ، ترجمة غنيم عادل ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ،١٩٩٤ ، ص ١٤ .

٢٥ - غرامشى أنطونيو ، فكر *غرامشى* ، مختارات ، ترجمة سالينارى ، كارلوس سبينيلا ، ماريو، تعريب الشيخ على تحسين ، بيروت ، دار الفارابى ، ص ص ١١- ١٦ .

٢٦ - مركز البحوث العربية ، *قضايا المجتمع المدنى العربى فى ضوء أطروحات جرامشى* ، مركز البحوث العربية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

٢٧ - المرجع السابق .

٢٨- جرامشى ، أنطونيو ، *كراسات السجن* ، مرجع سابق ، ص ، ٢٨ .

٢٩- Bobbi, Norberto, Gramsci and the Conception of Civil Society, in: Moufe, Chantal (ed.), *Gramsci and Marxist Theory*, London, Routledge & Kegan Pual, 1979, pp. 30-32.

* هنا يوازى جرامشى بين المجتمع المدنى والدولة ، بوصفهما شيئاًواحداً ، مما دفع بعض الباحثين للقول بغموض المفهوم لديه وعدم وضوحه .

٣٠- جرامشى ، أنطونيو : مرجع سابق ، ص ، ٢٢٥

٣١- Buci-Glucksmann, *Christine Gramci and The State*, Translated by: Fernbach, David, London, and Wishart Lawrence Undated, pp.47-54.

٣٢- Bobbio, Norberto, op. cit., p. 40.

٣٣- Ibid., p. 30.

٣٤- هانتنجتون ، صموئيل ، *الموجة الثالثة* ، التحول الديمقراطى فى أواخر القرن العشرين، ترجمة علوية ، عبد الوهاب ، القاهرة ، دار سعاد الصباح ، ١٩٩٣، ص ، ١٤ .

٣٥- هانتنجتون ، صموئيل : المرجع السابق ، ص ٧٢ وما بعدها .

٣٦- Bseligmon, Adam, The Idea of Civil Society, New York, The Free Press, 1992. pp. 241, Reviewed by: Sandywell, Barry (in): *The British Journal of Sociology*, vol. 45, No.2, June 1994, pp. 326-327.

٣٧- Gellner, Ernest, Civil Society in Historical Context, *International Social Science Journal*, No. 129 August 1991, pp. 495-503.
See also:
Isaac, Jeffrey, Civil Society and The Spirit of Revolt, Dissent, vol. 40, Summer 1993, pp. 356-361.

٣٨- Hirst, Paul, Associative Democracy, Dissent, spring 1994, pp. 241-247.

٣٩- Wood, Ellen Meiksnis, Power and Oppression, New Statesman and Society, vol.2, oct. 1989, p. 30.

٤٠- Pirson, Christopher, New Theories of State and Civil Society. Recent Developments in Post Marxist Analysis of The State, *Sociology*, vol. 18, no. 4, No.v. 1984, pp. 563-571.

٤١- Wood, Ellen Meiksins, *Power and Oppersion*, op. cit., p. 30.

٤٢- Person, Christopher, op. cit., pp. 563- 571.

٤٣- Gellner, Ernest, op. cit., PP. 495-503.

٤٤- Walzer, Michael, The Civil Society Argument, The Good Life, *New Statesman and Society*, vol.2, oct., 1989, pp. 28-31.

٤٥- Hirst, Paul, op. cit., pp. 241-247.

٤٦- Issac, Jeffery, op. cit.pp. 356-361.

٤٧- لمزيد من التفاصيل حول هذا التوجه أوالتيار العالمى راجع :
نص تقرير لجنة "إدارة شئون المجتمع العالمى : "*جيران فى عالم واحد*" ، ترجمة : رضوان ، عبد السلام ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب – الكويت ، سبتمبر ١٩٩٥ ، العدد (٢٠١) . ص ص ٧٥-٩٦ .

٤٨- سيفيكوس : "*التحالف العالمى لمشاركة المواطنين: مواطنون فى دعم المجتمع المدنى فى العالم* ، طبعة الجمعية العمومية العالمية ، منشورات التجمع العالمى ، ط ١ ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٩٤، الفصول : الأول والثامن والتاسع .

٤٩- Ebeid Makram, Mona, Democratization in Egypt: The Algeria Complex", *Middle East Policy,* Vol. III, No.3, 1994, pp. 119-124.

٥٠ - Williams, David Young, and Tom, : Governance, The World Bank, and Liberal Theory, *Political Studies*, XLII, 1994, pp. 84-100.

* على أن ذلك لم يحل بالطبع دون وجود بعض المفكرين المناهضين لهذه الفكرة على الأصعدة العالمية والإقليمية والمحلية ، بدعوى أن المبادئ التى تنسبها الرأسمالية لنفسها وتروجها كانت ومازالت موجودة فى ظل حضارت تاريخية ومعاصرة. راجع على سبيل المثال فقط:
Berthoud, Grerald, Modernity and Development, *The Sociological Review,* vol. 2, No. 4, Nov.1994, pp. 23-35.

** من أمثلة هذه الندوات ما عقده مركز البحوث العربية عامى (١٩٩٠ ، و١٩٩٢) والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان عام (١٩٩١) ، ومركز دراسات الوحدة العربية عام (١٩٩٢) .

٥١- لمزيد من التفاصيل حول أصحاب هذه الرؤية راجع :
لبيب ، الطاهر، مفهوم المجتمع المدنى (فى) : *المجتمع المدنى* ، ط ١ ، تونس ، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ، صامد للنشر والتوزيع ، ١٩٩١ ، وخاصة ص ص ٨-١٦، ص ٥٧ .

زايد ، أحمد ، نحو مفهوم جديد للمجتمع المدنى ، نشرة *البحوث العربية* ، مركز البحوث العربية ، العدد الثامن ، فبراير ١٩٩٥، ص ص ٣٢-٣٤ .

إبراهيم ، سعد الدين ، *المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى* ، ١٩٩٢ ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

٥٢- الزغل ، عبد القادر ، مفهوم المجتمع المدنى والتحول نحو التعددية الحزبية ، فى : مركز البحوث العربية : *قضايا المجتمع المدنى العربى فى ضوء أطروحات جرامشى* ، مرجع سابق ص ص ٤٠-٥٩ .

٥٣- الجابرى ، محمد عابد : إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدنى فى الوطن العربى ، *المستقبل العربى* ، العدد ١٦٧، يناير ١٩٩٣ ، ص ص ٤-١٥ .

ولمزيد من التفاصيل حول علاقة الدولة الديمقراطية بالمجتمع المدنى الديمقراطى راجع :
Walzer, Michael, The Idea of Civil Society: *A Path to Social Reconstruction*, *New Statesman and Society*, vol.3 , Dec, 1991, p. 302.
Mirsky, Yehudah, Democratic Politics, Democratic Culture, *Orbis*, Vol.37, No. 4, 1993, pp. 567:580.

٥٤- كوثرانى ، وجيه : المجتمع المدنى والدولة فى التاريخ العربى ، فى : مركز دراسات الوحدة العربية ، *المجتمع المدنى ودوره فى تحقيق الديمقراطية* ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٠-١٢١ .

٥٥- ابن خلدون ، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد ، *المقدمة* ، بيروت ، دار القلم ، ١٩٨٤ .

لبيب ، الطاهر : مفهوم *المجتمع المدنى* ، مرجع سابق ، ص١٣ .

٥٦- كوثراني ، وجيه ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٠ - ١٢١ .

٥٧- يوسف ، عبد الودود محمد : طوائف الحرف والصناعات أو طوائف الأصناف في حماة في القرن السادس عشر ، *مجلة الحوليات الأثرية* ، السنة ١٩، د. ت ، ص ٨٥ . وانظر كذلك الخياط ، عبد العزيز : المجتمع المتكافل في الإسلام ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٨١ ، ص٢٣٢ ، نقلا عن : كوثراني ، وجيه ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٤-١٢٩ .

Abstract

ANTOLOGICAL AND PHILOSOPHICAL ROOTS OF CIVIL SOCIETY CONCEPTION, WITHIN CONTEMPORARY EUROPEAN THOUGHT

Ahmed Hussein

This article is divided into three main parts, the first aims to figure out philosophical and antological essences of civil society theory, it begins with classical phase, which focus on social contract scholars as J. Lock, T, Hobbes, and J.J. Rousseau and others like A. Fergeson, De Tokfille and T. Paine.

The second studies contemporaty emergence of civil society conception, and the conditions under which it became controversial in particular between new Marxists and Liberalists.

Finally, the third explores the situation of current debate within the Arab context.

دور المرأة الإماراتية فى التنشئة الاجتماعية للطفل
فى دولة الإمارات

دراسة ميدانية لعينة من النساء المتعلمات

محمد المطوع *

تهدف الدراسة إلى التعرف على أهم التغيرات التى يشهدها مجتمع الإمارات ، ومدى انعكاسها على التنشئة الاجتماعية للطفل ، وتحديد الدور الذى تلعبه الأسرة ومختلف المؤسسات الاجتماعية فى تنشئة الطفل اجتماعيا وثقافيا . كما تسعى الدراسة إلى الكشف عن دور المرأة المتعلمة فى تنشئة الطفل ، وأكثر أساليب التنشئة الاجتماعية انتشارا بين النساء المتعلمات .

وقد أوضحت الدراسة أن هناك عوامل متعددة تجعل من المرأة الأم مشاركا فى عملية تنشئة الطفل بصورة كبيرة وفعالة . كما تطلب فهم وتحليل قضايا المرأة وأدوارها فى التنشئة الاجتماعية للأبناء رؤية شمولية تضع المرأة والطفل فى سياق اجتماعى اقتصادى ثقافى محلى وقومى من جانب، وإقليمى عالمى من جانب آخر .

مقدمة

يشهد العالم المعاصر الآن تحولات واضحة على كافة الأصعدة والمستويات ، تلك التحولات تُعد انعكاسا لمجموعة من العوامل والظروف المتفاعلة والمتشابكة . فتطور نظم المعلومات ووسائل الإعلام والاتصالات ، والتطورات التكنولوجية والفكرية والثقافية ترتبط بتغيرات أخرى : اقتصادية ، واجتماعية ، وسياسية ،

* أستاذ علم الاجتماع المشارك جامعة الإمارات العربية المتحدة .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى والأربعون ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٤ .

وأيديولوچية . تلك التطورات أضحت تمثل تحديا هاما يواجه العالم المعاصر الآن ، ليس فقط على مستوى البلدان النامية والفقيرة ، ولكن أيضا على مستوى البلدان المتقدمة صناعيا .

وفى ظل هذه التحولات ، تشهد معظم مجتمعات العالم الثالث تغيرات واضحة تؤثر على كافة الأنظمة الاجتماعية . ولما كانت الأسرة تمثل أحد هذه الأنظمة الاجتماعية ، فلا شك أنها تتأثر – بشكل مباشر وغير مباشر – بتلك التغيرات . الأمر الذى ينعكس بدرجة أو بأخرى على الوظيفة الأساسية للأسرة ، والتى تتمثل فى عملية التنشئة الاجتماعية ، أى تلك العملية التى يتم بمقتضاها إعداد الطفل وتكوينه جسديا ونفسيا واجتماعيا وثقافيا وعقليا . ومن ثم فإن دور الوالدين فى هذه العملية يُعد دورا مهما ومؤثرا . فالتطور الاجتماعى والثقافى للطفل مرهون بهذا الدور من جانب ، وبالدور الذى تقوم به المؤسسات الأخرى – التربوية والدينية والإعلامية والتثقيفية – من جانب آخر .

والواقع أن دولة الإمارات العربية المتحدة ليست بمعزل عن تلك التغيرات الحادثة على المستويين العالمى والإقليمى . فتغير أنماط الأسرة وبنائها ووظائفها وأدوارها يمثل انعكاسا للتغيرات البنائية والثقافية التى يشهدها المجتمع ، وبخاصة خلال العقود الثلاثة الأخيرة . تلك التغيرات البنائية التى تعرضت لها الأسرة الإمارتية لابد وأن تنعكس على عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال . وقد تكون تلك الانعكاسات إيجابية فى بعض الجوانب ، وسلبية فى جوانب أخرى . وثمة مجموعة من العوامل مسئولة عن ذلك منها : الاعتماد على الخدم والمربيات الأجنبيات ، ووسائل الإعلام وبخاصة التليفزيون ، وغيرها من العوامل الأخرى ، والتى تؤثر – بشكل مباشر أو غير مباشر – فى عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال .

ولقد كان من أبرز التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى تمت فى مجتمع الإمارات خلال السنوات الأخيرة التركيز على التنمية البشرية باعتبارها المحور الأساسى والمحرك الرئيسى لعملية التنمية بصفة عامة ، والتنشئة الاجتماعية للأجيال المستقبلية بصفة خاصة . ومن ثم جاء التركيز من جانب الدولة على المرأة ، وضرورة أن تساهم بإيجابية فى عملية التنمية ، لا سيما فى ظل التركيبة السكانية التى تتميز بها مجتمعات الخليج بصفة عامة ، ومجتمع الإمارات بصفة خاصة . وبعد أن حظيت المرأة الإماراتية بمكانة متميزة من الناحية التعليمية ، ومن ثم ارتفع عدد الحاصلات على الشهادات الجامعية ، فإن الأمر تطلب أن يكون لها دور فى عملية التنمية الشمولية التى تمر بها الدولة، ولا سيما الدور الرئيسى فى عملية التنشئة الاجتماعية والثقافية للطفل الإماراتى، فى ظل الظروف والتغيرات التى يمر بها العالم من ناحية ، وتلك التى يشهدها مجتمع الإمارات باعتباره جزءا لا يتجزأ من العالم من ناحية أخرى .

وكما هو معروف ، فإن أحد أهم أهداف خطط التنمية والتطور فى أى مجتمع من المجتمعات يتمثل فى تطوير مختلف مواصفات وخصائص ومكونات الشخصية فى المجتمع فلقد تم وضع كثير من الخطط والبرامج لتحقيق تلك الأهداف وللنهوض بالطفل على كافة المستويات ، وذلك مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه الفئة الاجتماعية – الأطفال – تمثل المصدر الاجتماعى الرئيسى الذى تعقد عليه الآمال فى المستقبل .

ومن مظاهر اهتمام الدولة بالطفل إنشاء كثير من المراكز والمؤسسات المهتمة بقضايا الطفولة ، منها على سبيل المثال لا الحصر : مركز الطفولة بالمجتمع الثقافى – أبو ظبى ، ودائرة الثقافة والإعلام بالشارقة ، والتى تتولى تنفيذ مجموعة من الأنشطة والبرامج ذات العلاقة بالطفل . فضلا عن تقديم

العديد من الخدمات الموسمية التى تخدم ثقافة الطفل من حيث إقامة المعارض الفنية للأطفال ، والمسابقات الفنية والثقافية ، والمجلس الأعلى للأسرة فى الشارقة الذى أخذ على عاتقه النهوض بالطفل وتنميته ، وقد انبثق عنه برلمان الطفل الذى يعتبر من أوائل المؤسسات العربية التى تفسح المجال أمام الأطفال للتعبير عن آرائهم . وأصبح الآن جزءا أساسيا من مهرجان دبى تخصيص حيز للأطفال وتشجيع مواهبهم المختلفة ، ومنها على سبيل المثال : جائزة الشيخة لطيفة لإبداعات الطفولة ، وجائزة "فاطمة بنت هزاع لقصة الطفل" ... وغيرها من المجالات الأخرى التى تهتم بقضايا الطفولة [١] .

الواقع الاجتماعى للطفل فى البلدان العربية

يمكن القول إن الواقع الفعلى للطفل يؤكد على أن السياق الاجتماعى والاقتصادى العام للبلدان النامية يعد مسئولا – بدرجة كبيرة – عن الواقع الاجتماعى للطفل وتفاقم قضاياه ومشكلاته ، وكافة مظاهر الحرمان التى يتعرض لها الأطفال فى تلك الدول . حيث يشير التقرير والذى أعده "جيمس ب . جرانت" مدير المكتب التنفيذى لمنظمة الأمم المتحدة للأطفال ، والذى يستعرض فيه أوضاع الوفيات فى العالم النامى ، إلى أن الخسارة التى تخسرها هذه البلدان بوفاة ربع مليون طفل أسبوعيا ، وليس بسبب الحروب والأزمات الطبيعية ، ولكن بسبب عوامل : الفقر ، والجهل ، والمرض . وأنه على الرغم من الانخفاض الملحوظ ، وبخاصة فى العالم العربى فى العقود القليلة الماضية ، فإنه ما تزال تعانى الطفولة العربية من مشكلات عديدة ومتنوعة .

وعلى أية حال ، يمكن تلخيص ملامح الواقع الاجتماعى والاقتصادى والثقافى والصحى للطفولة العربية على النحو التالى :

- يقدر عدد الأطفال العرب دون سن الخامسة عشرة بأكثر من ٩٠ مليون طفل ، يمثلون ما بين ٤٥٪ و٥٠٪ من إجمالى سكان الوطن العربى ، بينما لا تتجاوز هذه النسبة ٢٣٪ فقط فى الدول الصناعية .
- إن نصف هؤلاء الأطفال مهددون فى صحتهم الجسمانية بأخطار المجاعة والفقر والحروب .
- يعانى الأطفال العرب من فقر فى كثير من البلدان العربية ، والتى تشير الإحصاءات فيها إلى أن نسبة السكان الذين يعيشون دون مستوى الفقر تصل إلى ٨٠٪ .
- كما يعانى كثير من الأطفال فى المجتمعات العربية من ظروف سكنية غاية فى السوء ، حيث إن ما بين نصف وثلث السكان فى تلك البلدان ما زالوا يعيشون فى ظروف غير صحية ، حيث يعانون من نقص واضح فى الخدمات .
- تواجه الطفولة العربية – وبخاصة فى المناطق الريفية والحضرية الفقيرة – أوضاعا غاية فى القسوة .
- إن غالبية الأطفال العرب يعيشون فى أسر تعانى من الأمية التعليمية والثقافية والحضارية .

وإذا كان مجتمع الإمارات يتفق فى بعض السمات مع المجتمعات العربية الأخرى باعتباره مجتمعا من المجتمعات النامية ، إلا أنه قد يتميز بخصوصية . فقد أدى اكتشاف النفط إلى جعله يحتل مكانة بين المجتمعات الغنية التى تتميز بارتفاع مستوى الدخول ، ومن ثم ارتفاع المستوى المعيشى للأفراد . ولكن على الرغم من ذلك توجد أيضا بعض الفروق والاختلافات بين الإمارات المختلفة ، حيث يتسم بعضها بارتفاع المستوى الاقتصادى والثقافى ، فى حين تتسم الإمارات الأخرى بانخفاض المستوى الاقتصادى والثقافى ، الأمر الذى ينعكس

فى نهاية الأمر على واقع الأسرة الإماراتية بصفة عامة ، والطفل الإماراتى بصفة خاصة .

هذا فضلا عن أن التغيرات التى مر بها مجتمع الإمارات قد أفرزت كثيرا من المظاهر ، من بينها : تعليم المرأة وخروجها للعمل من جانب ، والاعتماد على الخدم والمربيات الأجنبيات من جانب آخر . الأمر الذى صاحبه عدد من المشكلات والتناقضات الاجتماعية والثقافية ، وبخاصة فى الجوانب المتعلقة بالتنشئة الاجتماعية للأطفال . ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل يعيش الطفل فى ظل تناقض بين أساليب مختلفة للتنشئة الاجتماعية ، تجمع بين الأساليب التقليدية والأساليب الحديثة . وهو ما ستسعى محاور الدراسة الميدانية للتعرف عليه .

أهداف الدراسة وتساؤلاتها

تسعى الدراسة إلي تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إجمالها على النحو الآتى :

١ – التعرف على أهم التغيرات التى يشهدها مجتمع الإمارات ، ومدى انعكاساتها على التنشئة الاجتماعية للطفل .

٢ – تحديد الدور الذى تلعبه كل من العائلة ومختلف المؤسسات لجعل الطفل ينمو اجتماعيا وثقافيا .

٣ – الكشف عن دور المرأة المتعلمة فى التنشئة الاجتماعية للطفل .

٤ – تحديد أنماط انتماءات الطفل إلى مجتمعه ، ومختلف العوامل المؤثرة فى ذلك الانتماء .

٥ – التعرف على أساليب التنشئة الاجتماعية الأكثر انتشارا بين النساء المتعلمات .

وفى ضوء الأهداف السابقة تمت صياغة مجموعة من التساؤلات تسعى الدراسة للإجابة عنها ، يمكننا إجمالها فيما يأتى :

١ - إلى أى مدى يؤثر تعليم الأم على التنشئة الاجتماعية للطفل ؟

٢ - هل مازالت الأسرة الإماراتية تقوم بالدور الرئيسى والفعال فى عملية التنشئة الاجتماعية للطفل الإماراتى فى ظل التغيرات المحلية والإقليمية والعالمية ؟

٣ - ما هو تأثير وسائل الاتصال الحديثة - وبخاصة التليفزيون فى ظل الأقمار الاصطناعية - فى عملية التنشئة الاجتماعية للطفل الإماراتى ؟

٤ - ما هى أنماط الانتماء الاجتماعى للطفل إزاء الدولة الاتحادية ؟

٥ - ما هى أساليب التنشئة الاجتماعية الأكثر انتشارا بين النساء المتعلمات ؟

المدخل النظرى للدراسة

من أجل تحقيق تلك الأهداف تنطلق الدراسة الراهنة من عدة تصورات نظرية ، يمكن من خلالها وضع رؤية نظرية تتناسب وطبيعة وأهداف الدراسة ، حيث يشير مفهوم التطور إلى بعض أنواع التغير المتلاحق الذى يحدث عبر الزمن ، ويخضع - فى معظم جوانبه - إلى التدرج الزمنى الموروث . أما التعليم فإنه يشير إلى التغير السلوكى الذى يقع بسبب التأثيرات القادمة من البيئة . ويركز بعض المنظرين على التطور ، وطريقة الحصول على التعليم ، بينما يركز البعض الآخر على الاثنين معا [٢] .

وعادة ما تنطلق نظريات التطور من التركيز على التغيرات التى تطرأ على الطفل بسبب التفاعل بين التطور والتعليم . لذلك ينظرون إلى التطور على أنه سلسلة من الخطوات أو المراحل التى يمر بها الطفل فى طريقه كى يصبح بالغا .

أما النظريات السلوكية فإنها تركز على كيفية تعلم الطفل ، بغض النظر عن عمره أو المرحلة التى يمر بها. فى حين ينطلق البعض الآخر من النظريات التعليمية ، والتى توضح مـا الذى يحـصل فى الدمـا غ . فى حين ينظر آخـرون إلى السلوك الذى يمكن ملاحظته فقط (٣) .

تنطلق نظريات تطور الطفل من توضيح الإجراءات الأساسية ، وتقرر كيف ومـتى يتـعلم الطفل . ويرى بعض المنظرين أن الناس يتـعلمـون بنفس الطريقـة تقريبا ، بغض النظر عن أعمارهم . بينما يرى الآخرون أن التعليم يحصل بطرق مختلفة ، وحسب نمو الشخص عبر مراحل تطوره المختلفة (٤) .

وهناك بعض المنظرين كانت لآرائهم تأثيرات فـاعلة مثل : جان بياجيه ، ليفي فايكوتيسكى ، اس .ديود ، اى . ايركسـون ، بـى . سكنـر ، ار . سـيرز ، ايه . بندورا ، كـارل . روجـرز وابراهام مـاسلو . وكل من هؤلاء المنظرين مـعنى بشكل رئيسى بجزء من التطور التعليمى ، عدا سكنر ، وهو استثناء ، حيث تقدم نظريته شرحا لأى سلوك تعليمى سـواء كان تأثيرا مـعرفيا ، أو ماديا . وقد قـام كثير من المنظرين باستعراض التطور والتعليم كإجراء منتظم من الولادة وحتى البلوغ . فى حين ركز منظرون آخرون على الأدوار التى يلعبها مـختلف الأطراف فى تطور الطفل (٥) .

ويكمن دور البالغ فى توفير الحوافز المختلفة من خلال التفاعل الشـخصى وبتوفير الأجواء التحفيزية . وفى هذا الصدد يناقش هورنك وجونار (١٩٨٨) بأن التفاعل الاجتماعى والمصادر الاجتماعية يعتبران داعمين أسـاسيين فى التطور المعرفى . كمـا أكدا على أن "الإحالة الاجتمـاعية تستخدم من قبل الأطفال الرضـع للحـصـول على المعلومـات من الآخـرين ؛ لغـرض الفـهم ، وتقـيـيم الأحـداث ، والتصرف بطريقة ملائمة إزاء الحـالات". كمـا افترضـا بأن التـأثير الإيجابى من

الآخرين يسهل السلوك الإيجابى إزاء تجنب التأثيرات السلبية"[٦].

وقد ركز منظرون آخرون على تأثير العوامل الهيكلية على تطور الطفل . (كولز اند كول (١٩٦٩) ، سويك ومانتج (١٩٨٣) ، شوز - لاندسون ، واوين (١٩٨٧) جيغر وهيفرمان ، منتون (١٩٩٠) ، وأكدوا جميعا على تأثير العامل الاجتماعى - الثقافى على تطور الطفل . وناقشوا بأن لكل من الآباء والأمهات دورا هاما فى تطور الطفل . وأكد بعضهم على أن التركيز الإضافى فى العائلات المعاصرة ينجم عندما يكون كلا الأبوين يعمل خارج البيت . ويعتقد آخرون بأن الأطفال الرضع يصابون بضرر نفسى إذا كانت الأم تعمل خارج المنزل فى السنة الأولى من عمر الطفل ، ومن ثم فإن المستوى التعليمى هام جدا ، حيث إن الأبوين يجب أن يكونا على معرفة بثقافة الطفل وكيفية ترويضه اجتماعيا[٧] .

ويناقش بيرتون وايت (١٩٧٤) بأن البيئة التى يوفرها البالغ والطريقة التى يتفاعل فيها الطفل تبدو فى توفير أفضل تنشئة ممكنة قبل مرحلة دخول الطفل إلى المدرسة . ويقول : "يجب على البالغ أن يكون على ممارسة مباشرة مع الطفل بحيث يسمح بأكبر قدر من الحرية ، ولكن فى نفس الوقت يسمح للطفل بالتكيف مع النظم الضرورية" [٨] .

ومن ثم تنطلق الدراسة الراهنة من المدخل الشمولى الذى يركز على كافة العوامل والأبعاد التى تلعب دورا محوريا فى التأثير على التنشئة الاجتماعية للطفل ، حيث تمثل عملية فصل العناصر والأبعاد عن بعضها البعض عملية تجزيئية تعزل المشكلة عن سياقها الاجتماعى والاقتصادى والثقافى . ومن ثم لابد من النظر إلى دور الأم المتعلمة فى عملية التنشئة الاجتماعية للطفل فى ضوء جميع الظروف والأبعاد التى تحيط بالمرأة والطفل ، والتى تؤثر على تنشئته الاجتماعية .

الإجراءات المنهجية للدراسة

تعد تلك الدراسة من الدراسات الوصفية ، بالإضافة إلى اعتمادها على المنهج التاريخى الذى يمكن من خلاله ربط المشكلة بالسياق السوسيو - تاريخى الذى ظهرت فيه ، وكذلك العوامل والظروف المختلفة التى لعبت دورا محوريا فى التأثير على عملية التنشئة الاجتماعية . كما اعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان ، والتى اشتملت على عدد من المحاور الأساسية تمثلت فى : بيانات أولية ، وبيانات عن مكان السكن ، وبيانات عن الوضع الاقتصادى للعائلة بشكل عام ، وبيانات عن المستوى التعليمى والوظيفى للأم والأب ، وبيانات تتعلق بخصائص الأطفال وأنماط تطورهم ، وبيانات عن العوامل والظروف المؤثرة فى عملية التنشئة الاجتماعية للطفل الإماراتى ، وأخيرا مقترحات الأم حول تفعيل عملية التنشئة الاجتماعية للطفل الإماراتى .

تم تحكيم استمارة البحث ، وإجراء اختبار قبلى شمل ٢٥ مفردة من مجتمع البحث ، قبل إعدادها فى صورتها النهائية .

مجالات البحث

أ - المجال المكانى : ويتمثل فى الإمارات السبع بدولة الإمارات العربية المتحدة .

ب - المجال الزمانى : ولقد استغرقت الدراسة الميدانية ما يزيد على ثلاثة أشهر ، قام الباحث خلالها بزيارات متقطعة للإمارات المختلفة من أجل تحديد العينة .

جـ - المجال البشرى: (العينة) نظرا لعدم توافر الإحصاءات الرسمية الدقيقة عن التركيبة السكانية بالدولة بصفة عامة ، وعن المرأة المتعلمة والمتزوجة ولديها أطفال بصفة خاصة ، فقد لجأ الباحث إلى العينة العمدية على مستوى الإمارات السبع بالدولة ، حيث تم اختيار حوالى ٤٤٥ امرأة يحملن جنسية

الإمارات موزعة على النحو التالى :

إمارة أبو ظبى ١٨٩ ، ودبى ١١٠، والشارقة ٦٠، وعجمان ١٢، ورأس الخيمة ٣٨ ، والفجيرة ١٩ ، وأم القيوين ١٧ امرأة .

أما عن أساليب التحليل ، فقد اعتمدت الدراسة على أسلوبين أساسيين هما : الأسلوب الكمى ، والأسلوب الكيفى ؛ وذلك بهدف فهم المشكلة فهما شموليا . حيث قام الباحث بعرض وتحليل المعطيات التاريخية والمعاصرة ، والتى تعكس التحولات الاجتماعية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمجتمع الإمارات ، ومدى انعكاس ذلك على عملية التنشئة الاجتماعية للطفل الإماراتى ، هذا فضلا عن تحليل النتائج فى ضوء الدراسات السابقة والإطار النظرى للدراسة .

نتائج الدراسة الميدانية

فيما يتصل بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية الديموجرافية لعينة الدراسة ، توضح بيانات الدراسة الميدانية أن جميع حالات الدراسة من المتزوجات ولديهن أبناء ، كما أن أغلبهن ينتمين إلى أسر نووية ، كما يتضح من البيانات الواردة فى الجدول التالى :

جدول رقم (١)

نوع الأسرة فى عينة الدراسة

نوع الأسرة	ك	٪
نووية	٢٩٦	٦٦ر٥
ممتدة	٩٧	٢٢١ر٨
مركبة	٤٢	٩ر٤
لم يبين	١٠	٢ر٣
المجموع	٤٤٥	١٠٠

لقد كشفت معطيات الدراسة الميدانية عن التغيرات التى تعرضت لها

الأسرة الإماراتية ، وبخاصة خلال العقود الأخيرة ، وذلك بفعل التحولات التى تعرض لها مجتمع الإمارات . تلك التغيرات والتحولات قد جاءت نتاجا لمجموعة من العوامل المتداخلة والمتفاعلة (المحلية والإقليمية والعالمية) ، حيث تمثلت فى : ارتفاع نسبة التعليم ، والتطور الواضح فى وسائل الإعلام والاتصال ، وارتفاع مستويات الدخول ، ومن ثم مستويات المعيشة ، وكذلك ارتفاع مستوى التحضر ونمو المدن ، وأيضا الانفتاح على الثقافات الأخرى ، فضلا عن الاعتماد المتزايد على العمالة الوافدة ، وبخاصة الخدم والمربيات الأجنبيات ، ناهيك عن الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا ، وبخاصة المنزلية . وهذه العوامل جميعها قد أسهمت - وبدرجات متفاوتة - فى تغيير نمط الأسرة الإماراتية ، حيث أصبح نمط الأسرة النووية هو النمط الأكثر انتشارا ، وأن ثمة تراجعا واضحا على مستوى المجتمع بشكل عام فى الأنماط التقليدية للأسرة . وتعكس البيانات الواردة بالجدول السابق هذه التغيرات ، حيث جاءت الأسرة النووية فى المرتبة الأولى بنسبة ٥ر٦٦٪ من إجمالى عينة الدراسة ، فى حين جاءت الأسرة الممتدة فى المرتبة الثانية بنسبة ٨ر٢١٪ ، أما نمط الأسرة المركبة فقد جاء فى المرتبة الثالثة بنسبة ٤ر٩٪ من إجمالى العينة ، مما يؤكد على أنه على الرغم من التغيرات التى تعرضت لها الأنماط التقليدية للأسرة الإماراتية ، فإنها ما تزال موجودة ومستمرة ، وتعكس البناء الاجتماعى التقليدى الذى ما يزال يؤثر بشكل أو بآخر .

ولكن على الرغم من ذلك يجب أن نضع فى الاعتبار أنه توجد اختلافات جوهرية بين نمط الأسرة النووية فى كل من المجتمعات المتقدمة والبلدان النامية ، ومنها مجتمع الإمارات ، حيث إن نمط الأسرة النووية فى المجتمعات الأولى قد يصل إلى طفلين فقط ، فى حين جاء نمط الأسرة النووية فى مجتمع الإمارات

يشتمل على ١٠ أفراد ، وأحيانا يفوق ذلك ، وهو ما يكشف عن طبيعة اختلاف المصطلح وفقا لاختلاف المجتمعات وخصوصيتها المجتمعية ، كما يتضح من بيانات الجدول التالى :

جدول رقم (٢)

حجم العائلة فى عينة الدراسة

عدد أفراد الأسرة	ك	٪
٢ - ٤	١٣٣	٢٩ر٩
٥ - ٩	١٧٧	٢٩ر٨
١٠ - ١٤	٧٥	١٦ر٧
١٥ فأكثر	١٤	٢ر٣
لم يبين	٤٦	١٦ر٣
المجموع	٤٤٥	١٠٠

حيث تكشف بيانات الجدول السابق عن أن حجم الأسرة التى تتراوح أعدادها ما بين ٦ أطفال وأقل من عشرة أفراد تحتل المرتبة الأولى بنسبة ٣٩ر٨٪، تليها الأسرة التى يقل فيها العدد عن خمسة أفراد ، حيث احتلت المرتبة الثانية بنسبة ٢٩ر٩٪ ، ثم الفئة من ١٠-١٤ فردا بنسبة ١٦ر٧٪ ، وأخيرا ١٥ فردا فأكثر .

وهذا ما يكشف عن أثر التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى أدت إلى زيادة عدد أفراد الأسرة من جراء الرفاه الاقتصادى وحاجة الدولة إلى مزيد من السكان .

أما فيما يتصل بالحالة التعليمية للأم ، فقد كشفت الدراسة الميدانية عن طبيعة التغيرات التنموية التى حدثت فى الدولة خلال الفترات الأخيرة ، حيث احتلت نسبة التعليم الجامعى المرتبة الأولى بنسبة ٣١ر٧٪ ، تليها نسبة التعليم

المتوسط وحصلت على المرتبة الثانية بنسبة ٦ر٢٥٪ ، ثم التعليم الثانوى ، أى أن نسبة النساء اللاتى تركن التعليم إما لظروف عائلية أو وفقا لرغبة الزوج ، ومن ثم لم تحصلن على الثانوية العامة أو الدبلوم المتوسطة ، فقد بلغت نسبتهن حوالى ١ر٢١٪ ، ثم الحاصلات على الإعدادية ١ر١٩٪ . وأخيرا نسبة الحاصلات على درجة الماچستير والتى جاءت فى المرتبة الأخيرة ٥ر٢٪ ، وربما يرجع ذلك إلى احتياجها إلى الجهد والوقت والمال من جانب ، وإلى عدم وجود درجة الدكتوراه بجامعة الإمارات وغيرها من جامعات الدولة من جانب آخر .

وفيما يتعلق بالعلاقة بين المستوى التعليمى ونمط الأسرة الذى تفضله المرأة ، فيمكن الكشف عنها من واقع بيانات الجدول التالى :

جدول رقم (٣)

العلاقة بين المستوى التعليمى للأم ونمط الأسرة الذى تفضله

نمط الأسرة	نووية		ممتدة		مركبة		المجموع	
المستوى التعليمى	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
إعدادية	١٢	١ر٦	٤٠	٣ر٢٥	٣٣	٩ر٣٥	٨٥	١ر١٩
ثانوية	٢٣	٨ر١١	٤٨	٤ر٣٠	٢٣	٠ر٢٥	٩٤	١ر٢١
معاهد متوسطة	٥٨	٧ر٢٩	٣٨	١ر٢٤	١٨	٦ر١٩	١١٤	٦ر٢٦
جامعى	٩٣	٧ر٤٧	٣١	٦ر١٩	١٧	٥ر١٨	١٤١	٧ر٣١
دراسات عليا	٩	٦ر٤	١	٦ر٠	١	١ر١	١١	٥ر٢
المجموع	١٩٥	٩ر٤٣	١٥٨	٥ر٣٥	٩٢	٧ر٢٠	٤٤٥	١٠٠

تكشف بيانات الجدول السابق عن أن هناك علاقة بين ارتفاع المستوى التعليمى للمرأة والاتجاه نحو تكوين الأسرة النووية ، حيث جاءت نسبة النساء المتعلمات تعليما جامعيا واللاتى ينتمين إلى أسر نووية ٧ر٤٧٪ ، تليها فئة الحاصلات على تعليم متوسط بنسبة ٧ر٢٩٪ ، ثم الحاصلات على التعليم الثانوى بنسبة ٨ر١١٪ . فى حين حصلت الأسرة الممتدة على أعلى نسبة لدى النساء

الحاصلات على الثانوية (٤ر٣٠٪) ، تليها فئة الحاصلات على الإعدادية (٣ر٢٥٪) ، ثم الحاصلات على تعليم متوسط (١ر٢٤٪) ، والتعليم الجامعى (٦ر١٩٪) . أما نمط الأسرة المركبة ، فقد جاءت أعلى نسبة له لدى فئة الحاصلات على الإعدادية (٩ر٣٥٪) ، تليها فئة الحاصلات على الثانوية ، ثم المتوسط والجامعى .

وعلى صعيد آخر ، تكشف البيانات الإجمالية الواردة بالجدول ذاته عن أن نمط الأسرة الأكثر رغبة لدى أفراد عينة الدراسة يتمثل فى نمط الأسرة النووية ، حيث جاءت نسبته ٩ر٤٣٪ بالمقارنة بالنمطين الآخرين : الممتدة ، والمركبة (٥ر٣٥٪ ، و٧ر٢٠٪ على التوالى) . ومن ثم تتفق تلك النتيجة مع نتائج كثير من الدراسات والبحوث السابقة ، والتى تناولت الأسرة العربية بشكل عام ، والأسرة الخليجية والإماراتية بشكل خاص . حيث أثبتت تلك الدراسات أن نمط الأسرة الذى أصبح منتشرا الآن فى تلك المجتمعات ، وكنتيجة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى تتعرض لها تلك المجتمعات خلال العقود القليلة الماضية ، هو نمط الأسرة النووية بكل خصائصها البنائية والوظيفية [٩] .

ويلاحظ هنا أن رغبة أفراد العينة فى أن تكون الأسرة من نوع الأسرة الممتدة أكبر مما هو على أرض الواقع ، وهذا يشير إلى أن أفراد العينة مازلن مشدودات إلى ثقافة الماضى ، حيث كانت الأسرة الممتدة أكثر انتشارا . أما فيما يتصل بالعلاقة بين المستوى التعليمى وأثره على نوع الطفل المفضل لديهن ذكرا أو أنثى ، فيمكننا توضيح تلك العلاقة من بيانات الجدول التالى :

جدول رقم (٤)

العلاقة بين المستوى التعليمى وأثره

على نوع الطفل الذى تفضل المرأة إنجابه

نوع الطفل	ذكر		أنثى		المجموع	
مستوى التعليم	ك	٪	ك	٪	ك	٪
إعدادية	٨٣	٩٧٫٦	٢	٢٫٤	٨٥	١٠٠
ثانوية	٩٠	٩٥٫٦	٤	٤٫٤	٩٤	١٠٠
معاهد متوسطة	٩٧	٨٥٫٠	١٧	١٥	١١٤	١٠٠
جامعى	١١١	٧٨٫٧	٣٠	٢١٫٣	١٤١	١٠٠
دراسات عليا	٩	٨١٫٨	٢	١٨٫٢	١١	١٠٠
المجموع	٣٩٠	٨٧٫٦	٥٥	١٢٫٤	٤٤٥	١٠٠

تكشف بيانات هذا الجدول عن سيطرة القيم التقليدية على المرأة الإماراتية ، بغض النظر عن مستوياتها التعليمية ، حيث مازالت تسيطر عليها قيم تفضيل الذكور على الإناث رغم المستويات التعليمية التى وصلت إليها ، وإن كانت أعلى نسبة قد جاءت من النساء اللاتى يحملن الإعدادية والثانوية العامة ، بينما كشفت المرأة الحاصلة على شهادات جامعية أنها أقل تفضيلا للذكور عن سواها ، وهذا يشير إلى أن ارتفاع المستوى التعليمى قد يساهم فى تغيير النظرة إلى نوع الطفل فى الأسرة . إلا أن ما تجدر الإشارة إليه أن نوع الطفل المفضل تتدخل فيه عدة عوامل منها رغبة الزوج هى التى تتحكم فيها ، حيث إنها إذا لم تنجب ذكورا إما أن يطلقها أو يتزوج عليها ، فمازال الرجال – رغم ادعاءاتهم المختلفة – يحبون إنجاب الذكور ، ويكرهون الإناث . كما أن البيئة الاجتماعية بعامة مازالت تفضل إنجاب الذكور ، وتتوجه الأمهات فى دعواتهن بأن يرزق أبناؤهن وبناتهن ذرية من الذكور .

وفيما يتصل بالحالة المهنية للأم ، كما هو معروف أن نسبة النساء العاملات فى دولة الإمارات العربية المتحدة ليست كبيرة ، بالرغم من تطور

الظروف الاجتماعية والاقتصادية لبعض العائلات ، وازدياد عدد الخريجات من المدارس والجامعات ، حيث تشير الإحصاءات الواقعية إلى أن نسبة النساء العاملات فى دولة الإمارات العربية لاتتجاوز ١٠٪ من مجموع القوة العاملة فى الدولة ، وخاصة فى القطاع الاتحادى ، سواء كان فى الجامعة أو التربية أو الصحة أو وزارات الدولة المختلفة ، فى حين أن تلك النسبة لاتتجاوز ٥ر٠٪ من الإناث المواطنات فى القطاع الخاص ، وأكثر العاملات فى القطاع الخاص من غير المواطنات .

وقد كشفت الدراسة الميدانية عن انخفاض نسبة العاملات بين أفراد العينة ، حيث لم تصل نسبتهن إلا حوالى ٧ر٣١٪ ، فى حين جاءت نسبة غير العاملات حو الى ٨ر٦٤٪ فقط .

أما فيما يتعلق بالخصائص الديموجرافية ، فيمكن توضيحها من خلال توزيع مفردات العينة وفقا للسن والحالة المهنية :

وفيما يتعلق بالسن ، فقد كشفت معطيات الدراسة الميدانية عن مجموعة من الحقائق ، كما يتضح ذلك من واقع بيانات الجدول التالى :

جدول رقم (٥)

توزيع مفردات العينة وفقا للسن

المرحلة العمرية	ك	٪
أقل من ٢٠سنة	١٥	٤ر٣
٢٠ – ٣٠	١١٧	٢٦ر٣
٣٠ – ٤٠	٢٢١	٤٩ر٧
٤٠ – ٥٠	٥٨	١٣ر٠
٥٠ فاكثر	٣٤	٧ر٦
المجموع	٤٤٥	١٠٠

قد جاءت أعلى فئة من تتراوح أعمارهن ما بين ٣٠ و ٤٠ سنة ، حيث احتلت المرتبة الأولى بنسبة ٤٩٫٧٪ ، تليها فئة من تقع أعمارهن ما بين ٢٠ و ٣٠ سنة بنسبة ٢٦٫٣٪ ، أى أن نسبة من تقع أعمارهن ما بين ٢٠ و ٤٠ سنة قد بلغت حوالى ٧٦٪ من إجمالى العينة .

إن نسبة من تقع أعمارهن ما بين ٤٠ و ٥٠ سنة لم تبلغ سوى ١٣٪ ، فى حين أن من تقع أعمارهن فى فئة ٥٠ سنة فأكثر لم تبلغ سوى ٦٫٧٪ فقط ، بينما من تقع أعمارهن فى فئة أقل من ٢٠ سنة جاءت حوالى ٣٫٤٪ فقط من إجمالى العينة .

تكشف بيانات هذا الجدول عن أن الفئات الشابة هى أكثر الفئات العمرية ، ومن ثم يجب توجيه وتوعية هذه الفئات والاهتمام بها من أجل خلق جيل واع وقادر على تحمل المسئولية ، حيث تقع على عاتقهم عملية التنشئة الاجتماعية لأطفال الإمارات .

أما فيما يتعلق بالحالة المهنية للأم ، تكشف بيانات الدراسة الميدانية عن عدد من المؤشرات الأساسية ، كما يتضح ذلك من واقع بيانات الجدول التالى :

جدول رقم (٦)

توزيع مفردات العينة وفقا للحالة المهنية

الحالة المهنية للأم	ك	٪
تعمل	١٤١	١٣٫٧
لا تعمل	٢٨٧	٦٤٫٣
غير مبين	١٧	٤٫-
المجموع	٤٤٥	١٠٠٫٠

إن نسبة المرأة غير العاملة قد حصلت على المرتبة الأولى بنسبة ٦٤٫٥٪ ،

وهو ما يؤكد على تأثير القيم الاجتماعية من جانب ، والتى مازالت تلعب دورا أساسيا فى عزوف المرأة عن العمل ، وارتفاع مستوى الدخل الأسرى من جانب آخر ، مما أثر - بشكل واضح - على ضعف مشاركة المرأة الإماراتية فى قوة العمل .

إن نسبة المرأة العاملة لا تتعدى ٣١ر٧٪ من إجمالى العينة ، حيث جاءت فى المرتبة الثانية .

على الرغم من ضعف مشاركة المرأة الإماراتية فى قوة العمل - كما يتضح من واقع بيانات الجدول السابق - فإن وصول حجم مشاركة المرأة فى قوة العمل بنسبة ٣١ر٧٪ يعد إسهاما حقيقيا وتغيرا إيجابيا استطاعت المرأة أن تحرزه فى ظل الخصوصية المجتمعية لدولة الإمارات ؛ وذلك بفضل السياسات التنموية للدولة التى منحت المرأة العديد من الامتيازات المختلفة من أجل جذبها ومشاركتها فى عمليات التنمية ، لاسيما وأن المرأة الإماراتية تعيش فى ظل ظروف اقتصادية مرتفعة ومرفهة ، مما يجعلها تحجم عن العمل .

لقد استطاعت السياسات التنموية المختلفة للدولة تعديل قيم واتجاهات المرأة الإماراتية نحو العمل ، ومن ثم تفعيل دورها فى المجتمع .

وفيما يتصل بالتنشئة الاجتماعية للطفل الإماراتى ، يمكننا القول إن عملية التنشئة الاجتماعية بما تتضمنه من قيم اجتماعية وأساليب متنوعة لتربية وتنشئة الأبناء ، والتى تسهم بشكل إيجابى أحيانا وسلبى أحيانا أخرى فى تكوينهم الاجتماعى والنفسى والتربوى والثقافى والاجتماعى ، من أهم الوظائف التى كانت تتولاها الأسرة الإماراتية فى ظل ظروف المجتمع الإماراتى التقليدى . غير أن التغيرات التى مر بها المجتمع الإماراتى - وبخاصة منذ منتصف القرن العشرين وحتى الآن - قد انعكست - بشكل مباشر أو غير مباشر - على واقع

الأسرة الإماراتية على كافة المستويات والأصعدة . الأمر الذى صاحبته تغيرات واضحة ليس فقط من حيث البناء والتكوين ، ولكن أيضا من حيث الأدوار والوظائف ، هذا فضلا عن تغير القيم الاجتماعية وأنماط العلاقات الاجتماعية ، وبناء السلطة واتخاذ القرار . والملاحظ أن تلك التغيرات لم تتعرض لها الأسرة فقط ، بل وأيضا المنظومة القيمية ، سواء الاجتماعية ، أو الاقتصادية ، أو السياسية . ولقد جاءت هذه التغيرات انعكاسا لمجموعة من العوامل المتفاعلة والمتداخلة على المستويين المحلى والقومى ، وكذلك على المستويين الإقليمى والعالمى منها : تطور التعليم ، وتطور أساليب الاتصال والإعلام ، وأساليب النقل والمواصلات ، وكذلك تطور معدلات التحضر ، واستخدام التكنولوچيا ... إلخ .

وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية الكثيرة التى أفرزتها تلك التغيرات ، فإن ثمة بعض الجوانب السلبية التى تؤثر فى الأسرة الإماراتية بعامة ، والطفل بخاصة . وتتمثل تلك السلبيات فى الاعتماد المتزايد للأسرة على الخدم والمربيات الأجنبيات ، كما يتضح ذلك من واقع بيانات هذا الجدول :

جدول رقم (٧)
الأسر التى تعتمد على خدم أو مربيات
أجنبيات فى تربية الأطفال

الاعتماد على مربيات أو خادمات	ك	٪
نعم	٢٦٧	٦٠
لا	١٧٨	٤٠
المجموع	٤٤٥	١٠٠

حيث تؤكد بيانات هذا الجدول أن حوالى ٦٠٪ من إجمالى عينة الدراسة

تعتمد على الخدم والمربيات الأجنبيات فى تربية وتنشئة الأطفال ، بينما أكد حوالى ٤٠٪ على عدم اعتمادهن على الخادمات والمربيات ، بل يقمن بأنفسهن بتربية ومتابعة الأطفال . ويكشف الواقع الفعلى أن الاعتماد على الخدم والمربيات الأجنبيات فى تنشئة الأطفال تصاحبه تأثيرات سلبية كثيرة على الطفل ، تلك التأثيرات تبدو واضحة فى جوانب كثيرة "جسمانيا وثقافيا وتربويا واجتماعيا ووجدانيا وفكريا" ، حيث أكدت الكثير من الدراسات - التى اهتمت بقضايا الأسرة والطفل الإماراتى - على سلبيات استخدام المربيات الأجنبيات على الأسرة بشكل عام ، والأطفال بشكل خاص[١٠] .

وعلى الرغم من تلك التغيرات التى تعرضت لها الأسرة الإماراتية ، فإنها لم تكن - بحال من الأحوال - تغيرات جذرية ، فلا شك أن هناك جوانب ومكونات وعناصر ووظائف كثيرة قد تغيرت ، وهناك عناصر ومكونات أخرى لم تتغير ، وما تزال مستمرة وفاعلة . ففيما يتعلق بأساليب التنشئة الاجتماعية ، يمكننا القول إن ثمة مجموعة متنوعة ومتباينة من الأساليب التى تلجأ إليها الأسرة لتنشئة أبنائها . ويمكننا التعرف على الأساليب الأكثر انتشارا على مستوى عينة الدراسة ، والفروق بين تلك الأساليب ، ومدى استخدامها من جانب الأسر بشكل عام . وجوانب الاتفاق والاختلاف بين الأساليب التى تلجأ إليها المرأة فى عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء . ومن جانب آخر ، إلى أى مدى تؤثر المستويات التعليمية المختلفة للمرأة على استخدام أى من تلك الأساليب .

جدول رقم (٨)

الأساليب التى تتبعها الأسرة فى تنشئة الأطفال

الأساليب المتبعة فى التربية	ك	٪
ضرب الأولاد كلما أخطأوا	١١	٤ر٤
ضرب الأولاد إذا أخطأوا كلما فشلت الأساليب الأخرى	٢٣١	١ر٩٣
عدم ضرب الأولاد تحت أى ظرف من الظروف	١٥	٠ر٦
الحرص على متابعة الأولاد بصورة دائمة	١٧٩	٢ر٧٢
المناقشة والحوار	٩٥	٣ر٣٨
المجموع	٥٣١	

تكشف البيانات السابقة عن أن أسلوب ضرب الأولاد إذا أخطأوا كلما فشلت الأساليب الأخرى يعد الأسلوب الأكثر انتشارا ، حيث جاء فى المرتبة الأولى بنسبة ١ر٩٣٪ . ثم الحرص على متابعة الأولاد بصورة دائمة ، حيث جاء فى المرتبة الثانية ٢ر٧٢٪ . وقد جاء أسلوب الإهمال والانشغال عن الأولاد بسبب مشاكل الحياة اليومية فى المرتبة الثالثة ٣ر٣٨٪ . فى حين أخذت الأساليب الأخرى تحصل على مراتب متدنية فى عملية التنشئة الاجتماعية ، حيث جاء أسلوب ضرب الأولاد تحت ضغط أية ظروف يحتل المرتبة الرابعة بنسبة لا تتعدى ٦٪ ، وكذلك أسلوب ضرب الأولاد كلما أخطأوا ٤ر٤٪ فقط .

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين ترك الطفل يشاهد التليفزيون والمستوى التعليمى للعينة ، فقد كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن أن معظم أفراد العينة قد تركن الأبناء للتليفزيون يشكل سلوكهم ، حيث تبين أن حوالى ٦ر٦١٪ من أفراد العينة يتركن الأطفال يشاهدون التليفزيون ، فى حين أن حوالى ٤ر٣٨٪ فقط هن اللاتى يتابعن هؤلاء الأطفال ولا يتركنهم بصورة كلية للتليفزيون . وكانت أكثر الفئات تركا لهؤلاء الأطفال للتليفزيون هن الحاصلات على الدراسات العليا (١ر٨١٪) ، يليها المعهد المتوسط (٧ر٨٠٪) ، ويقل الاعتماد على التليفزيون كلما

انخفض المستوى التعليمى ، وهذا يشير إلى أن الأم ذات التعليم العالى تترك لأبنائها حرية الاختيار ، وتبدو أقل تشددا فى فرض الرقابة على سلوكه ، ولهذا السلوك وجهان : فقد يكون تأثيره إيجابيا إذا ما تم تزويد الطفل بالوعى اللازم ، إلا أنه قد يصبح ذا نتائج خطيرة إذا لم يملك الطفل الوعى الكافى لتحديد اختياره ، كما يتضح ذلك من الجدول التالى :

جدول رقم (٩)

العلاقة بين نمط مشاهدة الطفل للتليفزيون والمستوى التعليمى للأم

مشاهدة التليفزيون / مستوى التعليم	يتركن الطفل يشاهد التليفزيون بمفرده		يتابعن أطفالهن		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
إعدادية	٣٥	٤١٫٢	٥٠	٥٨٫٨	٨٥	١٠٠
ثانوية	٤١	٤٣٫٦	٥٣	٥٦٫٤	٩٤	١٠٠
معهد متوسط	٩٢	٨٠٫٧	٢٢	١٩٫٢	١١٤	١٠٠
جامعى	٩٧	٦٨٫٨	٤٤	٣١٫٢	١٤١	١٠٠
دراسات عليا	٩	٨١٫١	٢	١٨٫٩	١١	١٠٠
المجموع	٢٧٤	٦١٫٦	١٧١	٣٨٫٤	٤٤٥	١٠٠

فى حين تكشف بيانات الجدول رقم (٩) عن العلاقة بين قضاء وقت الفراغ مع الطفل حسب المستوى التعليمى ، حيث كشفت الدراسة الميدانية عن أن معظم أفراد العينة (٥٣٫٥٪) لا يقضين وقت الفراغ مع الطفل بل يتركنه للتليفزيون ، فى حين جاءت نسبة من تقضى وقت فراغها مع الطفل لا تتجاوز ٤٦٫٥٪ من إجمالى العينة . وترتفع نسبة الأمهات اللاتى يقضين وقت فراغهن مع الطفل بين حملة المعاهد المتوسطة ، وتنخفض بين حملة الشهادات الجامعية والدراسات العليا، وقد يكون ذلك بسبب انخراط حملة الشهادات الجامعية والعليا فى العمل الاجتماعى ، مما يستغرق جزءا من وقت فراغهن الذى تخصصه الأخريات

للأطفال ، كما يتضح ذلك من الجدول :

جدول رقم (١٠)

العلاقة بين قضاء وقت الفراغ مع الطفل حسب المستوى التعليمى للأم

وقت فراغ الطفل / مستوى التعليم	يقضى الطفل وقت فراغه مع الأم		يقضى الطفل وقت فراغه مع التليفزيون		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
إعدادية	٣٧	٤٣ر٥	٤٨	٥٦ر٥	٨٥	١٠٠
ثانوية	٤٣	٤٥ر٧	٥١	٥٤ر٣	٩٤	١٠٠
معهد متوسط	٧١	٦٢ر٣	٤٣	٣٧ر٧	١١٤	١٠٠
جامعى	٥٣	٣٧ر٦	٨٨	٦٢ر٤	١٤١	١٠٠
دراسات عليا	٣	٢٧ر٢	٨	٧٢ر٢	١١	١٠٠
المجموع	٢٠٧	٤٦ر٥	٢٣٨	٥٣ر٥	٤٤٥	١٠٠

وفيما يتعلق باختيار الألعاب وعلاقتها بالمستوى التعليمى ، فقد كشفت بيانات الدراسة الميدانية عن أن تأثير ارتفاع الدخل كان واضحا على جميع الفئات التعليمية ، حيث انتشر شراء الألعاب بين معظم فئات العينة ، وإن كانت فئة من لا يشترين ألعابا لأطفالهن لم تتجاوز نسبتهن ١ر٣٪ فقط ، كما يتضح ذلك من بيانات الجدول التالى :

جدول رقم (١١)

العلاقة بين اختيار الألعاب وعلاقتها بالمستوى التعليمى للأم

الألعاب / مستوى التعليم	ألعاب عادية		ألعاب لتنمية الذكاء		ألعاب حسب مستوى ذكاء الطفل		لا توجد ألعاب		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
إعدادية	٤٥	٥٢٫٩	١٩	٢٢٫٤	١٦	١٨٫٨	٥	٥٫٩	٨٥	١٠٠
ثانوية	٤٧	٥٫٠	١٠	١٠٫٦	٣٠	٣١٫٩	٧	٧٫٤	٩٤	١٠٠
معهد متوسط	٨٧	٧٦٫٣	٢٠	١٧٫٥	٥	٤٫٣	٢	١٫٧	١١٤	١٠٠
جامعى	٢٧	١٩٫١	٤٥	٣١٫٩	٦٩	٤٨٫٩	–	–	١٤١	١٠٠
دراسات عليا	–	–	٣	٢٧٫٣	٨	٢٧٫٧	–	–	١١	١٠٠
المجموع	٢٠٦	٤٦٫٣	٩٧	٢١٫٨	١٢٨	٢٨٫٨	١٤	٣٫١	٤٤٥	١٠٠

كما أوضحت الدراسة أيضا أن الحاصلات على تعليم متوسط كانت أكثر الفئات شراءً للألعاب العادية لأبنائهن ، حيث بلغت نسبتهن حوالى ٧٦٫٣٪ ، تليها فئة من الحاصلات على الإعدادية ٥٢٫٩٪ من حملة تلك الشهادة ، ثم الإعدادية (٢١٫٨٪) ، وتقل النسبة كلما ارتفع المستوى التعليمى . أما أعلى الفئات شراء للألعاب التى تنمى ذكاء الطفل ، فقد جاءت النسبة مرتفعة لدى الحاصلات على تعليم جامعى (٣١٫٩٪) ، والدراسات العليا (٢٧٫٣٪) ، وكذلك أيضا شراء الألعاب حسب ذكاء الأطفال فقد ارتبط بالمستوى التعليمى ، كلما ارتفع المستوى التعليمى كلما زادت هذه الألعاب ، والعكس صحيح ، ولا توجد بين أفراد العينة من حملة الشهادة الجامعية والدراسات العليا من لا تشترى ألعابا لأولادها .

جدول رقم (١٢)

العلاقة بين المستوى التعليمي والقيم التي تغرسها الأم في نفوس الأبناء

القيم	غرس أهمية الاتحاد		الحديث عن التاريخ		الحديث عن شجاعة الآباء		زيارة المتاحف		الاهتمام بالتعليم		المجموع	
مستوى التعليم	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
إعدادية	٦٥	١ر١٩	١٠	١ر٦	٨	٤ر٦	٧	١ر٧	٤٥	٦ر١٣	١٣٥	٧ر١٢
ثانوية	٥٥	٢ر١٦	١١	٧ر٦	١٢	٦ر٩	٦	١ر٦	٣٣	١٠٠ر٠	١١٧	٠ر١١
معهد متوسط	٩٨	٨ر٢٨	٦٧	٦ر٤٠	٤٠	٠ر٣٢	٢٣	٣ر٢٣	١٠٠	٣ر٣٠	٣٣٧	٨ر٣١
جامعي	١١٢	٩ر٣٢	٧٠	٤ر٤٢	٦٠	٠ر٤٨	٤٥	٥ر٤٥	١٤١	٧ر٤٢	٤٢٨	٥ر٤٠
دراسات عليا	١٠	٩ر٢	٧	٢ر٤	٥	٠ر٤	٩	١ر٩	١١	٣ر٣	٢٢	٠ر٤
المجموع	٣٤٠	١ر٣٢	١٦٥	٦ر١٥	١٢٥	٨ر١١	٩٩	٣ر٩	٣٢٠	٣ر٣١	٠٥٩	١٠٠

تكشف البيانات الإحصائية الإجمالية الواردة بالجدول السابق – والخاصة بقيم الانتماء – عن مجموعة من الحقائق نجملها فيما يأتي :

- إن هناك بعض القيم الاجتماعية الإيجابية التي تهتم الأسرة الإماراتية بعامة والزوجة المتعلمة على وجه الخصوص بغرسها في الأبناء خلال عملية التنشئة الاجتماعية ، وبخاصة في المراحل الأولى لنمو الطفل . وتأتي في مقدمة تلك القيم غرس أهمية الاتحاد ، حيث جاءت نسبتها ١ر٣٢٪ كقيمة اجتماعية لها مضامين ومدلولات اجتماعية وسياسية وثقافية . فدولة الإمارات لها تجربة رائدة في هذا المجال ، ومن ثم فإن غرس هذه القيمة لدى الأطفال يعني مزيدا من الولاء والانتماء للوطن من ناحية ، والمشاركة بفاعلية في الحفاظ على هويته وكيانه واستقلاليته وتماسكه الاجتماعي والسياسي من ناحية أخرى .
- أما قيمة التعليم وأهميته بالنسبة للمواطن الإماراتي ، فقد جاءت في المرتبة الثانية بنسبة ٢ر٣١٪ ، حيث يحتل التعليم مكانة خاصة في الدولة من حيث تطوير نظمه وبرامجه لكي تتواكب مع تطورات العصر من جانب ، ولأهميته

فى عملية التنمية من جانب آخر . ثم تأتى القيم الخاصة بأهمية التاريخ وبخاصة تاريخ الدولة وتطورها وكفاحها ، وبخاصة خلال المرحلة الاستعمارية ، فضلا عن أن تلك القيمة تدعم الهوية وتنمى روح الولاء والانتماء للوطن والهوية العربية والإسلامية ، وقد جاءت نسبة هذه القيمة بين المتغيرات الواردة بالجدول ٦ر١٥٪ لتحتل بذلك المرتبة الثالثة . ثم تأتى قيمة الشجاعة فى المرتبة الرابعة بنسبة ٨ر١١٪ ، تليها قيمة أخرى مرتبطة بالتراث والهوية تتمثل فى تشجيع الأطفال على زيارة المتاحف والأماكن الأثرية بالدولة ، باعتبارها تمثل رموزا للحضارات التى عايشها المجتمع الإماراتى عبر المراحل التاريخية المختلفة ، والتى أضحت تمثل جزءا أساسيا من مكوناته الحضارية والثقافية ، وقد جاءت نسبة هذه القيمة ٣ر٩٪ .

- ومن جانب آخر تشير البيانات الإحصائية الواردة بالجدول إلى أن هناك علاقة بين ارتفاع المستوى التعليمى للأمهات وأسلوب تنشئتهن لأطفالهن . فكلما ارتفع مستواهن التعليمى كلما زاد توجههن نحو الاهتمام بغرس القيم الإيجابية فى عقول أطفالهن ، وتوضح النسب الواردة بالجدول ذلك ، فالحاصلات على تعليم جامعى يملن أكثر نحو غرس قيم الشجاعة وزيارة الأماكن الأثرية والمتاحف ، وكذلك الحديث عن أهمية التعليم والتاريخ لأطفالهن حيث جاءت نسب تلك القيم ٠ر٤٨٪ ، و٥ر٤٥٪ ، و٧ر٤٢٪ ، و٤ر٤٢٪ ، و٩ر٣٢٪ على التوالى . فى حين جاءت النسب الخاصة بالحاصلات على تعليم متوسط فى المرتبة الثانية ... وهكذا . الأمر الذى يؤكد على أن ارتفاع المستوى التعليمى والثقافى للأمهات ، ومن ثم ارتفاع مستوى وعيهن الاجتماعى والثقافى يمكنهن من تنشئة أطفالهن بطريقة تختلف عن تلك التى تستخدمها الأمهات غير المتعلمات . ولذلك نجد الدولة حريصة على تعليم

الإناث وزيادة وعيهن من أجل تنشئة صحيحة لأبنائهن ، ويبدو هذا الاهتمام واضحا من خلال الخدمات المختلفة التى تقدمها الدولة للمرأة بشكل عام ، سواء فى مجالات التعليم أو العمل أو الصحة وغيرها ، مما يدعم دورهن فى المجتمع بعامة ، وعلى مستوى الأسرة بخاصة .

استخلاصات عامة

توصلت الدراسة – من خلال التحليلات النظرية والميدانية – إلى مجموعة من النتائج يمكننا إجمالها فيما يلى :

١ – إن التحليل الاجتماعى التاريخى لمجتمع الإمارات قد أوضح أن المجتمع يشهد تغيرات واضحة خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، وبخاصة منذ الاستقلال وقيام الدولة الاتحادية ، هذه التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الإيكولوجية قد أحدثت تغيرات هامة على صعيد الأنظمة الاجتماعية والتى تعد الأسرة أحدها ، حيث تعرضت الأسرة الإماراتية للعديد من التغيرات ليس فقط على مستوى بنيتها ، ولكن أيضا على مستوى وظائفها . ومن مظاهر تلك التغيرات : تغير شكل ونمط الأسرة ، وحجمها ، والقيم الاجتماعية المحددة للعلاقات الاجتماعية داخلها ، فضلا عن تغير الأدوار والمكانات وبناء القوة والسلطة .

٢ – وعلى المستوى النظرى ، فقد كشفت الدراسة الميدانية عن قصور بعض الاتجاهات النظرية التى انطلقت فى تحليلاتها للتنشئة الاجتماعية للطفل من التركيز على عامل واحد ، حيث جاء الواقع الفعلى فى دولة الإمارات العربية المتحدة يؤكد على مجموعة من العوامل والمتغيرات التى لعبت دورا محوريا فى التأثير على تلك العملية ، ومن ثم تشكيل وبناء الطفل الإماراتى ، وقد كان من أبرز تلك العوامل : المستوى التعليمى للوالدين ،

وبخاصة الأمهات ، حيث يلعب هذا العامل دورا أساسيا فى تشكيل نمو الطفل من الناحية العقلية والفكرية والاجتماعية بشكل عام ، فضلا عن النمو الجسمانى والصحى للطفل . كما أن لوسائل الإعلام المختلفة - وبخاصة التليفزيون - تأثيرا واضحا فى هذا المجال ، لدرجة أن البعض يذهب إلى القول "جيل التليفزيون" ؛ وذلك نظرا لحجم التأثيرات المباشرة التى يحدثها هذا العامل . ومن جانب آخر ، يأتى تأثير الاعتماد المتزايد للخدم والمربيات على الطفل ، حيث يكتسب الطفل قيما وعادات وتقاليد قد تؤثر - بشكل سلبى - على اتجاهاته وسلوكياته . حيث أشارت بعض الحالات إلى تلك التأثيرات ، وبخاصة ممن لديهن خدم ومربيات بالمنزل . ومن ثم تؤكد الدراسة الراهنة على أنه لا يمكننا فهم وتحليل دور المرأة الإماراتية فى عملية التنشئة الاجتماعية للطفل بدولة الإمارات العربية المتحدة إلا من خلال رؤية شمولية تضع فى الاعتبار كافة العوامل والمتغيرات التى تؤثر - بدرجات متفاوتة - فى تلك العملية . ولا سيما أن مجتمع الإمارات شأنه فى ذلك شأن المجتمعات النامية بعامة ، والعربية بخاصة ، يجمع بين القديم والحديث . فالتأثيرات التى يتعرض لها المجتمع نتيجة التطورات العالمية وما تفرزه العولمة وما تفرضه من تحديات ، وبخاصة فى ظل التكنولوجيا الحديثة وثورة المعلومات والبث المباشر والإنترنت ، وغيرها ، هذه الأمور جميعها وما ينتج عنها من قيم واتجاهات ينبغى وضعها فى الاعتبار عند فهم وتحليل هذه الظاهرة ، وانعكاساتها على الطفل الإماراتى .

٣ - إن اهتمام الدولة بقضية التعليم - وبخاصة تعليم الإناث - قد أحدث تغيرات هامة فى أوضاع ومكانة وأدوار المرأة ، الأمر الذى انعكس

- بوضوح - فى أدوارها فى عملية التنشئة الاجتماعية للطفل على وجه الخصوص ، وكذلك الأساليب التى تستخدمها فى تنشئة الأبناء .

٤ - إن فهم وتحليل قضايا المرأة وأدوارها فى عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء يتطلب رؤية شمولية تضع المرأة والطفل فى سياق اجتماعى اقتصادى ثقافى محلى وقومى من جانب ، ومدى التأثير الذى يحيط بهما بفعل العوامل والمتغيرات الخارجية الإقليمية والعالمية من جانب آخر .

٥ - كما أوضحت الدراسة الميدانية أيضا أن لوسائل الإعلام - وبخاصة التليفزيون - تأثيرا واضحا فى عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال ، وقد يكون هذا التأثير سلبيا فى بعض جوانبه ، وقد يكون إيجابيا فى جوانب أخرى . ومن ثم فالأمر يتطلب ضرورة التدخل من جانب الأسرة والأم على وجه الخصوص لضبط مشاهدة الطفل للتليفزيون ، والتدخل فى اختيار البرامج المفيدة التى ينبغى على الطفل مشاهدتها .

٦ - أوضحت بيانات الدراسة الميدانية أيضا أن ثمة علاقة بين المستوى التعليمى للأم واتجاهاتها نحو الإنجاب ، حيث تبين أن الأمهات المتعلمات تعليما جامعيا ومتوسطا هن أكثر الفئات رغبة بالأسرة النووية ، ومن ثم تغير اتجاهاتهن نحو الإنجاب ، على الرغم من أن السمة الغالبة للأسرة الإماراتية بشكل عام تتمثل فى كثرة الإنجاب ، وثمة اعتبارات ديموجرافية يجب أن نضعها فى الاعتبار .

٧ - تتفق الدراسة الراهنة مع بعض الدراسات السابقة فيما يتعلق بالآثار السلبية المترتبة على اعتماد بعض الأسر الإماراتية على الخدم والمربيات الأجنبيات فى عملية تربية وتنشئة الأطفال ، وبخاصة اكتساب الأطفال بعض القيم والعادات السلوكية السيئة ، وضعف اللغة العربية ، علاوة على

عدم اعتماد الأبناء على أنفسهم ، هذا فضلا عن التناقض والتضارب القيمى بين القيم العربية والأجنبية ، مما يؤثر على التنشئة الاجتماعية للطفل ، ويؤدى إلى ضعف الشخصية ، وعدم القدرة على اتخاذ القرار ، وانخفاض المستوى الدراسى .

٨ - أما عن أساليب التنشئة الاجتماعية الأكثر انتشارا على مستوى عينة الدراسة ، فقد تبين أنها تتراوح بين ضرب الأبناء فى حالة الخطأ ، وعدم ضربهم تحت أى ظروف ، أو الحرص على متابعة الأولاد بصورة دائمة ، والانشغال عنهم بسبب مشاكل الحياة اليومية . وجدير بالذكر أن ضرب الأطفال من الأساليب التربوية التى تسىء للطفل ونموه النفسى والاجتماعى ، ولذلك لابد أن تتجه أساليب التنشئة الاجتماعية نحو رفض هذا الأسلوب ، والابتعاد عنه تحت أى ظرف من الظروف .

٩ - وفيما يتعلق بأسلوب رعاية الطفل - وبخاصة فى مجال قضاء وقت الفراغ مع الأطفال - فقد تبين أن النسبة الغالبة من عينة الدراسة تترك الأطفال مع التليفزيون ، كما أنهن يتدخلن فى شراء الألعاب للأطفال ويحددن نوعيتها .

١٠- وأخيرا ، أوضحت البيانات الميدانية أن ثمة علاقة بين ارتفاع المستوى التعليمى للأمهات وأنماط القيم الاجتماعية التى يحرصن على غرسها فى عقول أطفالهن . حيث تبين أن النساء الحاصلات على الشهادة الجامعية والمتوسطة هن أكثر الفئات حرصا على غرس القيم الإيجابية مثل : أهمية الاتحاد ، والقيم المتعلقة بأهمية التعليم ، وكذلك القيم المتعلقة بقيمة التراث والأماكن الأثرية المنتشرة بالدولة ، فضلا عن القيم الأخرى التى تتعلق بالشجاعة .

وفى ضوء هذه النتائج ، يرى الباحث أن قضايا المرأة والطفولة على الرغم من أهميتها على كافة الأصعدة والمستويات ، فإنها ما تزال بحاجة إلى بحوث ودراسات متخصصة تكشف عن طبيعة الواقع الاجتماعى للمرأة فى دولة الإمارات ، وكذلك طبيعة الواقع الاجتماعى والثقافى للطفل هناك ، وكيفية فهم وتشخيص هذا الواقع بكل مشكلاته وتناقضاته ، ومن ثم العمل على حل هذه المشكلات ، حتى يمكن للأسرة بشكل عام والمرأة بشكل خاص أن تقوم بأدوارها، وبخاصة فى مجال التنشئة الاجتماعية للأبناء بالشكل الذى يضمن إنتاج أجيال من الأبناء على مستوى عال من النضج العقلى والجسمى والفكرى والثقافى والاجتماعى ، ومن ثم يمكن للمجتمع أن يستفيد من تلك الطاقات بصورة جيدة فى عمليات التطور والنمو والتنمية بكل أبعادها ومستوياتها .

كما يقتضى الأمر أن تأخذ الأمهات بعين الاعتبار التطورات التى شهدتها مجتمعاتنا والتقدم العلمي والتقنى ، لا سيما فى وسائل الإعلام ، مما أدخل للأسرة شركاء فى تنميتهم وهو التليفزيون ، مما يستدعى مراقبة الأبناء وتوجيههم نحو المشاهدة الواعية والمفيدة .

المراجـــع

١ – مركز زايد للتنسيق والمتابعة ، *ثقافة الطفل فى دولة الإمارات العربية المتحدة* ، سبتمبر ٢٠٠١ ، ص ص ٦٧–٨٧ .

٢ – Charles, Worth R., *Understanding Child Development*, . U. S. A, Delimar Publishers, Inc,1992.

٣ – See: Ribbens G. F., *Patterns of Behavior: A Camparative Sociology, Text for the Critical Student*, London, 1979.

٤ – Charles Worth R., *Understanding Child Development*, op, cit..

٥ – Ibid.

٦ – Horick, R and Guner M. R, A, Descriptive Analysis of Infant Social Referencing. *Child Development*, vol. 59, 1988, pp. 626 - 634.

٧ – See: Cole M. and Cole S. R., *The Development of Childern.* New York, Scientiffic American Book, 1989 .

Hornick, R. and Gunar, M. R,op. cit., pp. 626 - 634.

Atar, E. , Children and Commercials,*Childhood Education.*, vol. 66,1989, pp. 66 - 67.

Piaget J., The Child´s Conception of Physical Causality. Lowa, J. Pinon, MF, Huston A. C and Wright J. C. " Family Ecology and Child Characteristics that Predict Young Children´s Educational Television Viewing, *Child Development*, vol. 60,1989. pp. 846 - 856.

٨ – Ribbens G. F, 1989, op. cit.

٩ – انظر :

الكاظم ، أمنية على ، تأثير العمالة الوافدة على التنشئة الاجتماعية للطفل القطرى ، *شئون اجتماعية* ، المجلد ١٠ ، العدد ٣٧ ، ١٩٩٣ . ص ص٥–٢٨ .

السيار ، عائشة ، الطفل والتنشئة الاجتماعية فى الإمارات ، ورقة عمل مقدمة *المؤتمر الإقليمى الرابع للمرأة فى الخليج والجزيرة العربية* ، ١٥– ١٨ ديسمبر ١٩٨٦ .

١٠ – انظر :

الكبيسى ، سعد وآخرين ، *الأسرة العربية بين الثبات والتغير* ، دراسة ميدانية مقارنة لواقع ومستقبل الأسرة فى دولة الإمارات العربية المتحدة ، مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس ، ج ، م ، ع . ٢٠٠٠ ، ص ص١٦٢–١٧٠ ، ص ص١٧٣–١٧٤ .

Abstract

THE ROLE OF WOMEN IN THE SOCIALIZATION OF
THE CHILD IN U. A. E. SOCIETY
A FIELD STUDY

Mohammed Almutuawa

The United Arab Emirates is among the developing countries whose children have been affected by structural changes which occurred in the last three dcades. This study seeks to investigate the impact of these changes, and the role of the mother in the socio-cultural development of the child. It aims at identifying some features of socialization and roles played by mothers to strengthen the children's feeling of belonging to their society.

In conclusion, the study shows that the interaction of the mother in the socialization process of the child proved to be particularly important, the cultural content of mass media has a negative impact on the cognitive development of the child and on the formation of an authentic identify, since children are fed with various inputs which are completely different from the cultural language of their society. These findings showed, therefore, the possible negative effects of mass media on children's cognitive development and identity.

الاتصال الثقافى بين الجماعة الأصلية
والجماعات الوافدة فى الواحات البحرية *

حسن بركات

أهمية الموضوع

١ - الأهمية النظرية

يعد موضوع الاتصال الثقافى من الموضوعات الحيوية الهامة فى الدراسات الأنثروبولوچية ، وذلك لكونه عماد الحياة الإنسانية ، فلا يوجد مجتمع يعيش بمعزل عن الآخر عزلة مطلقة .

ولكن وإن فُرض ووجد هذا المجتمع المنعزل تكون العُزلة نسبية ، وهذا ما حدث فى مجتمع الواحات البحرية (مجتمع البحث) ، فقد ظل زمنا طويلا فى عزلة عن المجتمع الكبير ؛ وذلك لسوء وصعوبة الانتقال منه وإليه حتى بداية السبعينيات ، أى بعد اكتشاف خام الحديد به ، وما ترتب عليه من شق وتمهيد ورصف الطرق المؤدية إليه ، إضافة إلى دخول الكهرباء من السد العالى، ومن هنا عرفت الواحة النور ، وظهور الجماعات الوافدة من وادى النيل ، وخاصة فى مناطق "القُصع الخمس".

* ملخص رسالة دكتوراه ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة الزقازيق فرع بنها ، ٢٠٠٣ .

وهذه القصع عبارة عن خمسة تجمعات سكانية متجاورة ، هذه الجماعات الوافدة عاشت جنبا إلى جنب مع أبناء المجتمع الأصلى ، وربطت بينهم علاقات جوار أدت إلى تغير فى شبكة العلاقات الاجتماعية . وبالطبع فإن عملية الجوار بين الثقافات المختلفة ينتج عنها زيادة فى المعرفة بمجالات جديدة فى بعض نواحى الحياة نتيجة الاحتكاك بهذه الثقافات المختلفة . هذا إلى جانب أن الواحة قد تعرضت لموجات من التبادل السكانى ، بعضها جاء من ليبيا فى صورة غزوات ، أو بعض القبائل النازحة إليها .

أى أن الواحة تجمع أنماطا متباينة من الثقافات نتيجة وجود خليط من مجموعات سكانية مختلفة وافدة إليها . وهذا الدراسة تسعى إلى الكشف عن نوعية العلاقات الاجتماعية التى ترتبت على هذا الاتصال . وأن الأمر ليس مجرد اكتساب أنماط أو سمات ثقافية جديدة . وإنما قد يترتب عليه ، وبطريقة واضحة ، ظهور نوع جديد من العلاقات الاجتماعية .

وتأتى أهمية هذه الدراسة فى كونها تتجه إلى المجتمعات الصحراوية التى تعانى من قلة الدراسات حول موضوع التفاعل الاجتماعى بين الثقافات المختلفة ، ونقص الدراسات العلمية السوسيولوچية والأنثروبولوچية حول موضوع الاتصال الثقافى وتأثيره على العلاقات الاجتماعية فى منطقة الواحات البحرية .

ومن الملاحظ تزايد الدور الذى تلعبه الجماعات الوافدة بشكل عام على المجتمع الذى تفد إليه ، مع اهتمام الحكومات والمنظمات بهذه الجماعات الوافدة ؛ لما لها من تأثير على البناء الاجتماعى داخل المجتمع الذى تنتسب إليه . علما بأن الوقت الحاضر يشهد تطورا متلاحقا فى دراسة موضوع الاتصال الثقافى فى مجال الدراسات الأنثروبولوچية على وجه التحديد .

كما تكمن الأهمية النظرية فى انطلاقها فى تحليل المادة الميدانية

"الأثنوجرافية" فى ضوء بعض القضايا النظرية مثل : النظرية الوظيفية ، والتأويلية ، والاتصال والتغير الثقافى .

٢ - الأهمية التطبيقية

تكمن الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة فى توجيه أنظار المسئولين ومخططى البرامج الاقتصادية والاجتماعية فى مجتمع الواحات البحرية إلى تأثير الاتصال الثقافى بين الجماعة الأصلية والجماعات الوافدة فى العلاقات الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية والسياسية .... ومدى ما وصلت إليه هذه العلاقات . أى معرفة أثر هذا الاتصال الثقافى على مجتمع الواحات البحرية ، وإلى أى حد غيَّر من فكر أبناء هذا المجتمع من خلال التأثير والتأثر بالجماعات الوافدة .

مشكلة الدراسة

تُعد الواحات البحرية منطقة جذب لعناصر سكانية تحمل معها ثقافات مختلفة ، مما أتاح الفرصة للاحتكاك الثقافى بين السكان الأصليين والجماعات الوافدة ، وانعكس أثره على أبناء المجتمع الأصلى من خلال انتقال سمات ثقافية جديدة له . وهذه الدراسة تسعى للكشف عن أثر التفاعل الناتج عن هذا الاتصال ، والتعرف على مدى التمايز الثقافى بين السكان الأصليين والجماعات الوافدة ، ومعرفة ما ترتب على هذا الاحتكاك فى بعض عناصر الثقافة المادية واللامادية .

تساؤلات الدراسة

يطرح البحث مجموعة تساؤلات يمكن إجمالها فى تساؤل رئيسى هو :

- ما هو تأثير الاتصال الثقافى بين الجماعة الأصلية والجماعات الوافدة فى مجتمع الواحات البحرية على العلاقات الاجتماعية والنشاط الاقتصادى واللغة والثقافة السائدة ؟

يتفرع منه مجموعة تساؤلات فرعية ، وهى :

- ما أثر الاتصال الثقافى على العلاقات الاجتماعية ؟
- ما أثر الاتصال الثقافى على العلاقات الاقتصادية ؟
- إلى أى مدى أثر الاتصال الثقافى على اللهجة المحلية ؟
- ما هو تأثير الاتصال الثقافى على المشاركة السياسية ؟
- إلى مدى أثرّ الاتصال الثقافى على الميل نحو التغير فى الثقافة السائدة ؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة نحو تحقيق هدفين أساسيين هما :

الأول : إلقاء الضوء على طبيعة العلاقات بين الجماعة الأصلية والجماعات الوافدة ، والكشف عما إذا كان هناك نوع من التكيف أو التمثيل الثقافى حدث بينهما من عدمه .

الثانى : يتمثل فى التعرف على عمليات واستجابات الاتصال الثقافى بين الجماعات المعنية والتى تؤدى إلى التكيف والتمثيل الثقافى أو تحول دون ذلك .

الإطار النظرى والمنهجى

وعلى طريق التعرف على أثر الاتصال الثقافى بين الجماعة الأصلية والجماعات الوافدة فى مجتمع الواحات البحرية يتحدد الاتجاه النظرى والمفاهيم الأساسية للدراسة . وقد استعان الباحث فى دراسته الراهنة بعدد من النظريات التى تم فى ضوئها قراءة وتحليل نتائج البحث ، وهى :

١ – النظرية الوظيفية .

٢ – الرؤية التأويلية عند جيرتز .

٣ – الاتصال والتغير الثقافى .

وفيما يلى عرض موجز لهذه الاتجاهات النظرية :

١ - النظرية الوظيفية

هى توجه نظرى ينهض على فكرة أن الوقائع والأحداث الاجتماعية يمكن تفسيرها على الوجه الأفضل على أساس الوظائف التى تؤديها ، أى الدور الذى تؤديه من أجل تحقيق استمرار المجتمع واستدامته . كما أن المنظور الوظيفى يرى أن المجتمع ككائن حى يسهم كل عضو فيه فى بقائه ، ويؤكد المنظور الوظيفى على هذا الرأى ، أى الطريقة التى تتضافر بها أجزاء المجتمع للمحافظة على استقراره . أى أن الوظيفيين يرون أن المجتمع يعمل بطريقة مماثلة لقيام الكائن الحى بوظائفه ، ويشار إلى هذه المقارنة "بالمماثلة العضوية" .

٢ - جيرتز والرؤية التأويلية

يرى "جيرتز" أن الهدف الرئيسى للباحث الأنثروبولوچى هو الوصول إلى تفسير تأويلى "Interpretive Explanation" ، وهو تفسير يتطلب التركيز على معنى العادات والنظم والأفعال والتقاليد بالنسبة للأهالى الذين يمارسون تلك العادات والتقاليد ، وتصدر عنهم تلك الأفعال ، ويخضعون لتلك النظم . ويشير "جيرتز" إلى أن نظرية التأويل الثقافى قادرة على الاستمرارية ، كما أنها تتمتع بمقدرة على إعطاء تجريدات تخيلية والاستدلال من أجل الكشف عن المعنى الرمزى والكامن وراء الفعل من خلال الفهم الكامل لتلك الأفعال فى إطار ربط ذلك التحليل بالواقع الاجتماعى والثقافى والتاريخى الذى حدثت فيه تلك الأفعال .

٣ - نظرية الاتصال والتغير الثقافى

وفى الإطار النظرى البنائى الوظيفى تمثل نظرية الاتصال والتغير الثقافى أهمية

خاصة ، حيث لا يوجد تغير إلا من خلال احتكاك مع آخرين فى ضوء علاقات إنسانية متبادلة ، والعلاقات الإنسانية تعتبر قديمة قدم البشرية ، أى لا يستطيع المجتمع الإنسانى الحياة دون اتصال ، كما أن الاتصال لا يمكن أن يحدث إلا فى داخل ومن خلال نسق اجتماعى .

ويرى "مالينوفكسى" أن التغير الثقافى هو العملية التى يتغير بواسطتها نظام المجتمع الحالى فى نواحيه : الاجتماعية ، والسياسية ، والمادية ، من شكل لآخر ، وهذا التغيير وإن كان ينطبق بصفة خاصة على المجتمعات البدائية ، إلاّ أنه يؤكد حقيقة لا مفر من الاعتراف بها ، وهى أنّ التغير الثقافى أوسع نطاقا وأرحب مجالا من التغير الاجتماعى .

فالتغير الثقافى يتضمن كافة التغيرات التى تحدث فى مختلف عناصر الثقافة والحضارة بما فى ذلك العلوم والفنون والتكنولوچيا والآداب والفلسفة ، كما يتضمن كافة أشكال وقواعد النظام الاجتماعى وقوانين التغير الاجتماعى نفسه . أى أن التغير الثقافى : كل ما يطرأ من تغير على جانب معين من جوانب الثقافة المادية أو اللامادية ، سواء عن طريق الإضافة أو الحذف أو تعديل السمات ، أو المركبات الثقافية ، ويمكن أن يحدث نتيجة لعوامل متعددة ، ولكنه يحدث بفعل الاتصال بثقافات أخرى .

المنهج والأدوات

واستنادا إلى أهداف الدراسة فى محاولة التعرف على تأثير الاتصال الثقافى بين الجماعة الأصلية والجماعات الوافدة بمجتمع الواحات البحرية فإن ثمة أسسا منهجية ضرورية لتوجيهها ، سواء من حيث محدداتها، أو إجراءاتها .

وقد اعتمدت هذه الدراسة على منهجين أساسيين :

المنهج التاريخي : بهدف التعرف على العلاقة بين الجماعة الأصلية والجماعات الوافدة فى الفترات التاريخية السابقة .

المنهج الأنثروبولوجى : بأدواته المتعددة التى تسمح بملاحظة ومعايشة الواقع بما يُمكنّ من وصفه وتحليله .

واستخدم البحث فى جمع المادة عدة أدوات هى :

الملاحظة بالمشاركة ، والمقابلة ، والتصوير الفوتوغرافى ، ودليل العمل الميدانى .

مفاهيم الدراسة

١- مفهوم الاتصال الثقافى

يعتبر من المفاهيم المحيرة ، حيث لم يوجد اتفاق مطلق حول هذا المفهوم ، فقد استخدم هذا المفهوم منذ القرن التاسع عشر لوصف عمليات التلاؤم والتغير الذى يحدث من خلال الاتصال الثقافى . وقد انطلقت الدراسة من كون الاتصال الثقافى : هو الالتقاء بين ثقافتين بحيث تؤثر إحداهما فى الأخرى ، أو يظهر بينهما تبادل ثقافى يؤدى إلى إحداث تغيرات داخلية فى كل ثقافة .

٢- مفهوم الجماعة الأصلية

هم السكان الأصليون الموجودون فى منطقة ما ، أى يعيشون فى منطقة إقليمية محلية ولفترة طويلة من الزمن ، ويشتركون معا فى النمط العام للحياة من خلال ارتباطهم بثقافة واحدة . وأن جميع الناس يتصرفون فى ضوء ما يُعرف بسلوك المجتمع الذى يجعلهم يتماثلون فيما بينهم ، ويتميزون عن أفراد المجتمعات الأخرى . إن الجماعة الأصلية هم أصحاب الأرض ، أو هم الأوائل فى منطقة ما وتجمعهم ثقافة واحدة ، وتسود بينهم المحبة والتعاون والوفاق .

٣ - مفهوم الجماعة الوافدة

هى الجماعات التى تنتقل من مكان إلى مكان بسبب ظروف معينة بغرض تحقيق هدف معين .

مجتمع الدراسة

يدخل مجتمع الواحات البحرية فى نطاق التصنيف الصحراوى بالنسبة لبقية المجتمعات الأخرى ، ويتسم المجتمع الصحراوى بسمات معينة نظرا لما له من نظم وطرق معيشية مختلفة ، والواحات البحرية هى جزء من الصحراء الغربية وتتبع فى الوقت الحالى محافظة الجيزة إداريا . والواحة تبعد عن مدينة الجيزة فى الاتجاه الجنوبى الغربى بحوالى ٣٦٥ كيلو مترا (أى بعد أهرامات الجيزة) ، ويبلغ عدد سكانها حوالى ٣٠ ألف نسمة .

وينقسم مجتمع الواحات البحرية إلى ثلاثة مجتمعات بشرية فرعية هى :

١ – مجتمع الزراعة التقليدية فى : الباويطى ، والقصر ، ومنديشه ، والزبو ، الحاره ، القبالة ، الحيز .

٢ – مجتمع التعمير : فى مناطق الاستصلاح الجديدة فى القصعات (١– ٥) .

٣ – مجتمع التعدين : وهى المدينة السكنية الخاصة بالعاملين بالمناجم ، ويطلق عليها "مُستعمرة المناجم" .

وقد جاء اختيار الباحث لمجتمع الدراسة لسببين : أحدهما ذاتى ، والآخر موضوعى .

– أما السبب الذاتى فهو الخبرة السابقة للباحث فى العمل بعدد من الأبحاث فى ذات المنطقة الجغرافية .

– ويرجع السبب الموضوعى إلى التزايد العددى للعمالة الوافدة إلى هذا

المجتمع ، خاصة بعد اكتشاف خام الحديد و استصلاح الأراضى الزراعية .

- كما يرجع أيضا إلى أهمية توجيه مزيد من الدراسات الأنثروبولوچية لمثل هذا المجتمع الذى يضم جماعات اجتماعية متباينة ، ويُعد بيئة صالحة لدراسة موضوع الاتصال الثقافى وتأثيره على كل من الجماعات الأصلية والوافدة .

نتائج الدراسة

من أهم النتائج العامة للبحث التأكيد على عدم إمكان وصف التراث بالثبات والجمود . وقد أبرزت الدراسة الراهنة كيف يقبل التراث الاستجابة للتغيرات الناجمة عن الاتصال بالآخرين ، وعن منجزات الثورة المعاصرة فى الاتصال ، وهى وغيرها مثيرات ومحفزات لتغيرات مهمة فى شروط الواقع الاقتصادية والاجتماعية أدت – وتؤدى – فى غير قليل من الحالات إلى زعزعة هذا الثبات النسبى للتراث .

- كما أوضحت الدراسة أن هناك تغيرا ملحوظا قد حدث فى طبيعة العلاقات بين الجماعات الوافدة والجماعة الأصلية ، حيث كانت فى بداية الأمر تتسم بنوع من القلق والحيطة والحذر وذلك فى بداية تواجد الجماعات الوافدة بالواحة ، إلا أنها تحولت فيما بعد – بين الكثير منهم – إلى ثقة متبادلة ظهرت من خلال صور التعاون فى المناسبات والمجاملات ، ورغم ذلك لايمكن الجزم بعدم وجود صراعات بينهم ، حيث تظهر فى الحالات التى تتعارض فيها المصالح .
- وترصد الدراسة تغيرا ملحوظا فى عملية الزواج ، وذلك بعد حدوث عملية الاتصال الثقافى ، التى أدت إلى غلبة التفكير المادى على العلاقات الاجتماعية ، مع تراجع ملحوظ فى القيم التقليدية وتراجع دور الأسرة فى

عملية الاختيار الزواجى ، وماترتب عليه من تغيير فى بعض الطقوس المرتبطة بعملية الزواج .

- كما أدى الاحتكاك الثقافى بالجماعات الوافدة إلى تغير النمط التقليدى فى حياة أبناء الواحة ، وخاصة فى نمط الزراعة . ومن المتوقع مستقبلا حدوث مزيد من الصراع مع تزايد أعداد الوافدين إلى هذا المجتمع . فضلا على مشكلة المياه والصراع عليها ، لاسيما وقد بدأت بعض الآبار تجف مياهها، مما يرتب أهمية لبرامج وخطط مستقبلية يمكن معها تدارك هذه المشكلة قبل استفحالها .

- أدى الاتصال الثقافى أيضا إلى زيادة وتنوع النشاط التجارى والحرف بالواحة ، حيث ترتب على سهولة الانتقال من وإلى الواحة وجود بعض العمالة المهنية المدربة ، التى نقلت هذه المهارات الحرفية إلى البعض من أبناء الواحة . كما انتعشت التجارة بشكل ملحوظ وتنوعت ، ولم تعد قاصرة على منتجات الواحة فقط ، بل أصبح الكثير من التُجار يجلبون متطلبات الواحة من بلدان وادى النيل ، كما ظهرت "السماسرة" ، خاصة من الوافدين ، وتحديداً فى موسم جمع البلح . ولِوقت قريب كانت الواحة فى شبه عزلة عن العالم الخارجى ومنغلقة على نفسها ، مما أكسب لغة الواحة بعض السمات المميزة لها ، ولكن بعد الاتصال الثقافى بدأت هذه السمات المميزة لهذه اللغة تتراجع وتحل محلها سمات لغوية أخرى ، فضلاً على استخدام بعض الكلمات والعبارات الجديدة سواء كانت العربية أو الأجنبية - كما جاءت فى متن الرسالة - خاصة عند جيل الشباب .

- وقد نلحظ - لأول وهلة - أن هناك علاقات حميمة بين البعض من الجماعة الأصلية والبعض من الجماعات الوافدة ، ولكن بالدراسة المتعمقة يبدو ما هو

عكس ذلك ، وربما يكون السبب الأساسى وراء الصراع غير الواضح هو نظرة أبناء الواحة إلى الوافدين بأنهم جاءوا ليستولوا على خيرات الواحة ، وأن هذه الخيرات هى رزق لهم ولأبنائهم من بعدهم ، فى حين يرى الوافدون أنهم هم الذين كان لهم الفضل فى تعليم الواحاتية أساليب الزراعة الحديثة ، وهم السبب فى تغيير فكرهم ونظرتهم نحو العالم الخارجى ومستحدثاته .

- كما نتج عن الاتصال الثقافى بين الجماعة الأصلية والجماعات الوافدة أنواع جديدة من الجرائم ، مثل السرقة ، وتهريب الماشية . ولم تكن الواحة تعرف هذه الأنماط من الجرائم إلا بعد معايشتهم مع الجماعات الوافدة جنباً إلى جنب . وربما يؤدى تهريب الماشية إلى تدهور الثروة الحيوانية بالواحة مستقبلاً ، فضلاً عن أن عملية التهريب أصبحت تتم بمساعدة بعض تُجار الماشية من أبناء الواحة .
- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أيضاً أن هناك تفاوتاً ملحوظاً فى المعاملات، خاصة مع الأجهزة التنفيذية ، حيث يوجد تفضيل واضح بالنسبة للجماعة الأصلية تحديداً وعلى سبيل المثال : عدم إتاحة الفرصة أمام الوافدين فى الوظائف الحكومية ، وكذلك التمييز فى المعاملات أمام أقسام الشرطة (كما ورد فى متن الدراسة تفصيلاً) ، وعلى الرغم من ذلك توجد بعض الصداقات والزيجات بين أبناء الواحة الأصليين والبعض من الجماعات الوافدة .
- كما أدى تواجد الجماعات الوافدة بالواحات البحرية إلى وجود نمط جديد من الأسواق أو لون آخر من التجارة ، وهى "التجارة المنزلية" ، حيث تعتبر هذه التجارة المنزلية لوناً جديداً لم تألفه الواحة من قبل ، حيث كانت التجارة المنزلية بالنسبة لأبناء الواحة عَيباً شَديداً ، ولكن ظهرت حتى بين الواحاتية ، وغالباً ما تقوم النساء بهذه التجارة . ومع ظهور هذا اللون الجديد من

التجارة تغيرت النظرة نحو المجاملات والهدايا وحلت محلها التجارة المنزلية بالنقد . مما ترتب عليه تقريباً انتهاء زمن تبادل الهدايا ، حيث كان يتم إهداء المنتجات والحاصلات الزراعية بين الجيران وبعضهم . وهذه العملية أصبحت الآن فى طريقها للزوال ، وأصبح الفائض لدى أى بيت يُباع إلى الجار بدلاً من إهدائه ، ويوضح ذلك انتشار هذه القيمة الجديدة ، وهى السعى نحو المكسب المادى والسلوك الذى يحكم الفكر التجارى .

- أما عن المشاركة السياسية للوافدين : فعلى الرغم من أن الكثير منهم قد غيرّ من محل الإقامة إلى الواحات البحرية ، إلاّ أنهم وحتى الآن لم يكن لهم فاعلية فى المشاركة السياسية ، ولازالت التنظيمات السياسية قاصرة على أبناء الواحة الأصليين ، وربما يرجع السبب وراء ذلك إلى أن الوافدين يعيشون فى مناطق متفرقة تابعة لبعض القرى الواحاتية .

وتجدر الإشارة إلى أنهم – أى الوافدين – يتجهون إلى استخراج بطاقات انتخابية ، كما يسعون إلى عمل شياخات لهذه التجمعات الوافدة فى منطقة القصعات ؛ وذلك لإثبات مشاركتهم السياسية داخل الواحة حتى يصبح لهم تمثيل فى المجالس المحلية ، تعمل على تحقيق مطالبهم ، لاسيما وقد تركوا بلادهم لكى يعيشوا ويموتوا فى هذا المجتمع الجديد مهما كانت قسوة الظروف .

ندوة التعليم العالى
رؤية شاملة ودوره فى الارتقاء بخطط التنمية

نسرين البغدادى *

انعقدت ندوة "التعليم العالى رؤية شاملة ودوره فى الارتقاء بخطط التنمية" بدعوة من المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية . عقدت الندوة برعاية معالى وزير التعليم العالى ورئيس المجلس بمبنى وزارة التعليم العالى بالجمهورية العربية السورية ، فى الفترة من ١-٣/٩/٢٠٠٣ .

شارك فى الندوة مجموعة من الباحثين يمثلون عشرة أقطار عربية ، وهى :

الجمهورية العربية السورية ، وجمهورية مصر العربية ، والمملكة العربية السعودية ، والجماهيرية الليبية ، والجمهورية الجزائرية ، وجمهورية السودان ، وسلطنة عمان ، ودولة الكويت ، وجمهورية العراق ، والمملكة الأردنية .

قدمت فى جلسات المؤتمر الخمس ٤٨ ورقة علمية توزعت على المحاور الستة التالية :

١ - دور الجامعة فى تطور المجتمع ، واستجابة المؤسسات الأكاديمية

* خبير أول ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

واستيعابها لما يحدث فيه من تغيرات .

٢ – تشجيع الطلاب للإقبال على التعليم العالى ، وزيادة حصته من ميزانية الدولة أسوة بما هو حادث فى الدول المتقدمة .

٣ – دور التعليم العالى فى تطوير واستثمار الموارد البشرية وصولا إلى بناء الاقتصاد الحديث (اقتصاد المعرفة) .

٤ – دور مراكز البحث العلمى فى التخطيط لإصلاح وتطوير وتحديث المجتمع .

٥ – ضرورة إيجاد استراتيچية محددة وواضحة لمواجهة احتياجات المرحلة الحالية والمستقبلية وتحديد مهام التعليم العالى ودوره فى التنمية ، وفى تفعيل الاستثمارات والموارد .

وقد أبرزت البحوث المقدمة عددا من القضايا ذات الهم المشترك بين أقطار الوطن العربى كان أهمها :

أ – اختلاف مفهوم التنمية فى البلدان المتقدمة عنها فى الأخرى النامية، حيث تهتم هذه الأخيرة – بشكل أساسى – بتحسين ظروف معيشة الفرد . ويرتبط باختلاف المفهوم أيضا اختلاف أولويات التنمية فى كل مجتمع .

ب – الفجوة بين المجتمعات المتقدمة وبين الدول النامية فى مجال العلم ؛ نتيجة تدريس تاريخ العلم ، وأيضا كنتيجة لاستيراده . فالدول المتقدمة تنتج العلم وتوظفه ، أما الدول النامية فهى مستهلكة لهذا الإنتاج ، وربما بعد أن يصبح غير ذى فاعلية ، إضافة إلى عدم القدرة على توظيفه على النحو المطلوب .

جـ – اتساع الهوة بين مدخلات التعليم ومخرجاته ، وعدم وجود علاقة بين كم التعليم وكيفه وبين الاحتياجات الفعلية للعمالة التى تحتاج إليها مجالات العمل المتباينة ، ومستويات التنمية المطلوبة .

د – تضخم أعداد الخريجين ، وعدم استيعاب الأسواق لهم ، مما أدى إلى تفشى ظاهرة البطالة .

هـ – التركيز على التخصصات التقليدية .

و – أحادية التوجه فى النظام التعليمى ومركزيته فى الإدارة .

ز – سوء توزيع الطلاب داخل مؤسسات التعليم ، وعدم أخذ ميولهم فى الاعتبار .

ح – نقص التمويل المخصص لأغراض البحث العلمى .

ط – التمييز الطبقى فى سوق العمل ، واستيعاب خريجى جامعات بعينها دون الآخرين من نفس التخصص .

ى – الواقع المتدنى للمرأة العربية وانعكاسه على وضعها فى سوق العمل .

وشملت الجلسة الأخيرة للمؤتمر مداخلة لوزير التعليم العالى فى سوريا – والذى عقدت الندوة تحت رعايته – قدم فيها الملامح العامة لاستراتيچية التعليم التى تنتهجها الوزارة ، والأسس المتبعة فى إحداث التوسعات النوعية والكمية ، مع مراعاة متطلبات سوق العمل ، وأهمية اللجوء إلى الأنماط غير التقليدية فى التعليم العالى ، كالتعليم المفتوح ، والاستعانة بتجربة جامعة القاهرة المصرية فى هذا الصدد. وأيضا إنشاء الجامعة الافتراضية التى تتيح الفرص للطلاب السوريين والعرب للالتحاق بأفضل الجامعات العالمية دون الحاجة إلى مغادرة مكان إقامتهم . وتعتمد تقنيات هذه الجامعة على الإنترنت ، لذلك فقد وضع فى نطاقها تخصيص سنة تحضيرية لمساعدة الطلاب على اكتساب المتطلبات الأساسية ، وهى الكفاءة فى اللغة الإنجليزية ، ومعلومات أساسية فى تقانة المعلومات والإنترنت وغيرها من الطرق الحديثة فى التعليم . احتوت المداخلة أيضا على شرح واف لبعض المشروعات التى تحفزّ على البحث العلمى والابتكار

فى مجال العلم ، كالمدينة الإلكترونية التى تعتمد على التكنولوچيات الحديثة .

وقد خرجت مناقشات الندوة بعدة توصيات يمكن إجمالها على النحو التالى :

١ – حث الدول العربية لوضع استراتيچية للتعليم العالى تستند إلى الأسس الثقافية والحضارية والاحتياجات الإنسانية التى يتطلبها التحديث والعصرية.

٢ – التأكيد على استقلالية الجامعات وعلى ضرورة المراجعة الدورية للقوانين والأنظمة بغية التقائها مع حاجات المجتمع المتباينة وفقا لمتغيرات العصر .

٣ – دعوة اتحاد الجامعات العربية إلى وضع معايير موضوعية موحدة للجودة الشاملة فى التعليم العالى؛ لتتمكن من مواكبة تحديات العصر ومتغيراته .

٤ – توسيع فرص الحصول على التعليم العالى بالتوسع فى الأنماط غير التقليدية للتعليم ، كالتعليم المفتوح ، والتعليم الموازى ، والتعليم المستمر ، والتعليم الافتراضى .

٥ – إيجاد آلية لتبادل البحوث العلمية ورسائل الدكتوراه والماچستير فى التخصصات العلمية المختلفة بين الجامعات العربية .

٦ – الاهتمام بالأنشطة الطلابية المختلفة التى يمكن أن تسهم بشكل فعال فى تنمية القدرات والمهارات .

٧ – الاهتمام بتنمية التفكير الإبداعى لدى الطلبة ، وتنمية روح البحث العلمى لديهم ، وروح الابتكار والتجديد ، من خلال تطوير طرائق التدريس والمناهج الجامعية .

الإرهاب وحقوق الإنسان
بعد أحداث ١١ سبتمبر *

عـرض

عبد الرحمن عبد العال**

مقدمــة

فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة بعد تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتى تصاعد الاهتمام العالمى بحقوق الإنسان بدرجة غير مسبوقة ، وذلك باعتباره أحد مكونات المشروع الأمريكى والغربى لإعادة هيكلة العلاقات الدولية وفق المنظومة القيمية الغربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والتى تتضمن - إلى جانب حقوق الإنسان - نشر الديمقراطية واقتصاد السوق . وعلى هذا لم يكن غريبا أن يشهد المجتمع الدولى تدخلات عسكرية تحت مسمى حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات الجسيمة ، وبخاصة فى ظل الحروب الأهلية ، وبدا الأمر وكأننا أمام وضعية دولية جديدة لحقوق الإنسان على مشارف القرن الحادى والعشرين .

* Ashild Kjak (ed.), Terrorism & Human Rights After September 11: Towards A Universal Approach for Combating Terrorism and Protecting Human Rights, Cairo Institute for Human Rights Studies,Cairo, 2002.

** باحث ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

ولكن مع وقوع أحداث ١١ سبتمبر بالولايات المتحدة وما صاحبها من إجراءات تقييد الحريات تحت دعاوى حماية الأمن القومى ومكافحة الإرهاب ، تزايدت المخاوف من جانب المعنيين بحقوق الإنسان من تأثير هذه التوجهات على التقدم الذى أحرز فى هذا المجال . وقد عبر عن هذا التخوف – بجلاء – السيد كوفى عنان فى خطابه أمام مجلس الأمن فى ١٨ يناير ٢٠٠٢ بقوله "يجب علينا أن نكون واثقين من أنه ليس هناك تعارض بين الإجراءات الفعالة ضد الإرهاب وحماية حقوق الإنسان . على العكس أعتقد أنه على المدى الطويل سوف نكتشف أن حقوق الإنسان – بالإضافة إلى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية – هى إحدى أفضل الوسائل التى تتقى من الإرهاب . وأضاف عنان أن الأمر – مع مرور الوقت – سوف يكون محبطاً إذا ما تمت التضحية فى إطار الحملة ضد الإرهاب بالأولويات الأساسية مثل حقوق الإنسان" .

يقع الكتاب فى ثلاثة عشر فصلا قام بكتابتها عدد من الباحثين ، وتناولوا التحديات المختلفة التى فرضتها تلك الأحداث على حقوق الإنسان . ففى الفصل الأول والمعنون "تحديات حقوق الإنسان التالية لأحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها على عالمية وحركة حقوق الإنسان" ، تذهب ايرين خان Irene Khan إلى أنه على الرغم من أن التحديات والمعايير المزدوجة التى واجهتها منظمات حقوق الإنسان بعد تلك الأحداث لم تكن جديدة تماما بالنسبة إليها ، حيث سبق لمنظمة العفو الدولية وحركات حقوق الإنسان الأخرى مراقبة الانتهاكات التى كانت كثيرا ما تحدث فى أنظمة الحكم التسلطية لحقوق الإنسان تحت مسمى الأمن ومكافحة الإرهاب ، غير أن الأمر الخطير بعد أحداث ١١ سبتمبر أنه أصبح ينظر إلى منظمات ونشطاء حقوق الإنسان باعتبارهم مدافعين عن الإرهابيين . ولعل من الأمور ذات الدلالة فى هذا الشأن ما كشف عنه استطلاع للرأى

لقناة سى إن إن، حيث طالب أكثر من ٦٠٪ ممن شملهم الاستطلاع بأن ترفع منظمة العفو الدولية يدها عن أفغنانستان . هذا علاوة على أن المجتمع الدولى ذاته فى إطار حربه ضد الإرهاب أضحى لا يهتم كثيرا بكيفية تنفيذ االدول لالتزاماتها وفق مقتضيات احترام حقوق الإنسان ، وهو ما تمثل - بجلاء - فى قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ والذى أنشأ لجنة لمكافحة الإرهاب لمراقبة تنفيذ الدول لالتزاماتها الواردة فى هذا القرار ، وذلك دون أن يتضمن أية تأكيدات مماثلة بضرورة أن تتم هذه الالتزامات وفق ميثاق الأمم المتحدة واحترام حقوق الإنسان . وتخلص الكاتبة إلى إبراز ثلاثة تحديات ينبغى مواجهتها من قبل حركات حقوق الإنسان فى السنوات المقبلة ، وهى :

- إعادة التأكيد على التزام المجتمع الدولى بعالمية حقوق الإنسان للجميع ، بما فى ذلك حقوق أولئك الذين يرتكبون أفعالا غير مقبولة بالنسبة إلينا كأفراد أو منظمات .
- العمل على إقامة نظام قضائى مستقل ودائم وفعال بقدر الإمكان ، حيث لاتزال كثير من الدول لم تصدّق بعد على نظام المحكمة الجنائية الدولية .
- التنسيق فيما بين المنظمات والحركات المختلفة المعنية بحقوق الإنسان لتوفير الوقت والموارد ، حتى وإن كانت أولوياتها فى ميدان حقوق الإنسان مختلفة من منطقة إلى أخرى .

وتختتم الكاتبة هذا الفصل بالمطالبة بأن تقوم منظمات وحركات حقوق الإنسان بتشكيل تحالف عالمى من أجل حقوق الإنسان ، فى مواجهة التحالف العالمى لمكافحة الإرهاب ؛ وذلك لتحقيق التوازن فى التزامات الدول فى هذا الميدان .

أما فى الفصل الثانى والمعنون "أزمة حقوق الإنسان فى الشرق الأوسط

بعد ١١ سبتمبر" ، فيؤكد كاتبه چو ستورك Joe Stork فى تحليله لردود الأفعال العربية تجاه تلك الأحداث أن الدول العربية حاولت توظيف هذه الأحداث ليس فقط فى تبرير وتأكيد صحة توجهاتها فى محاربة الجماعات الإرهابية بكافة الوسائل ، وإنما أيضا فى تبنى إجراءات أكثر قمعية ضد هذه الجماعات حتى وإن كانت حركات دينية غير عنيفة . وعلى هذا لم يكن غريبا أن تدعو هذه الدول الولايات المتحدة إلى الاستفادة من تجاربها فى مكافحة الإرهاب . ومن وجهة نظر الكاتب فإن هذه السلوكيات العربية تفرض حاجة ملحة بالنسبة لمنظمات وحركات حقوق الإنسان العاملة فى الشرق الأوسط لإعادة التأكيد على المبدأ الجوهرى لحقوق الإنسان والمتمثل فى أن الغاية لاتبرر الوسيلة ، بمعنى أن الحاجة إلى مكافحة الإرهاب لا ينبغى أن تبرر ممارسات انتهاكات حقوق الإنسان فى العالم العربى ، خاصة وأن الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والتى دخلت حيز النفاذ فى مايو ١٩٩٩ لاتتضمن تحديدا واضحا لمفهوم الإرهاب أو العنف ، علاوة على اشتمالها على طائفة واسعة من الأفعال التى يمكن أن تندرج تحت مسمى التهديد بالعنف ، بما يسمح بإطلاق أيدى الأجهزة الأمنية فى تلك الدول المنضمة للاتفاقية فى ممارستها لاختصاصاتها دون قيود قانونية حاسمة .

أما الفصل الثالث والمعنون "الإرهاب ، حقوق الإنسان ، فلسطين بعد ١١ سبتمبر" فيشير فيه الكاتب چابر وشاح Jaber Wishah إلى التداعيات السلبية لتلك الأحداث على القضية الفلسطينية ، وبخاصة من ناحيتين : تتمثل الأولى منهما فى تشويه حركة النضال الفلسطينى المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلى ، حيث تحولت أعمالها من كفاح مسلح مشروع إلى أعمال إرهابية من وجهة نظر الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية المتحالفة معها فى حربها ضد الإرهاب . أما الثانية فتتمثل فى التقارب الوثيق وغير المسبوق بين إسرائيل

والولايات المتحدة فى مجال مكافحة الإرهاب والبعيد عن مستويات حقوق الإنسان الدولية ، حيث لم تمارس الولايات المتحدة ضغوطا تذكر على إسرائيل للحد من انتهاكاتها لحقوق الإنسان الفلسطينى فى الأراضى المحتلة . وفى هذا السياق يقترح الكاتب استراتيچيتين للتعامل مع هذه التداعيات السلبية : تتمثل إحداهما فى اعتقاده بأن حركات التحرير المسلح الفلسطينية يمكنها أن تحقق مكاسب أكبر فى مواجهة اسرائيل إذا ما تبنت القانون الدولى الإنسانى فى تفكيرها وسلوكها ولغتها ، فى حين تتمثل الاستراتيچية الثانية فى تعبئة ومطالبة المجتمع المدنى العالمى بأن يتحمل مسئوليته فى مواجهة استخدام الدول للإرهاب كذريعة لتبرير انتهاكاتها لحقوق الإنسان ، وبخاصة فى ضوء الدعم الذى حظيت به القضية الفلسطينية من قبل هذه المنظمات فى "مؤتمر ديربان لمناهضة العنصرية" والذى عقد قبل وقوع أحداث ١١ سبتمبر بفترة وجيزة ، ووصفت فيه هذه المنظمات سياسات إسرائيل بأنها تشكل نظاما للتمييز العنصرى .

أما فى الفصلين الرابع والخامس فيتناول فيهما كل من نييل هايكس Niel Hicks و دريس إليازامى Driss elyazami آثار تلك الأحداث على الحقوق والحريات المدنية فى الولايات المتحدة والدول الأوربية . قام الكاتبان بتحليل الإجراءات الأمنية الداخلية التى تبنتها السلطات الأمريكية والأوربية منذ وقوع تلك الأحداث ، وبخاصة ذات الصلة منها بتوسيع صلاحيات الأجهزة الأمنية فى مجالات التفتيش والاعتقال والتنصت والمراقبة وغيرها ، وقد انتهى هذا التحليل إلى إبراز حقيقتين رئيسيتين ، وهما :

- إن الدول المتقدمة وذات التقاليد الديمقراطية الراسخة لن تتوانى فى حالة تعرض أمنها للخطر عن اتخاذ تدابير قسرية قوية ، حتى وإن كان ذلك يتضمن تقييدا لالتزاماتها أمام مواطنيها بحقوق الإنسان .

- إن معظم الإجراءات التى تم تنفيذها من قبل الولايات المتحدة والدول الأوربية كانت بحق المواطنين من أصول شرق أوسطية ، وليست بحق مواطنين أمريكيين أو أوربيين فى الغالب . أى أن المتضرر من هذه الإجراءات كان من العرب والمسلمين ، حيث تم احتجاز أعداد كبيرة منهم بمقتضى قوانين الهجرة والتشريعات الجديدة لمكافحة الإرهاب .

أما توبى مندل Toby Mendel فقد ناقش فى الفصل السادس التداعيات السلبية لتلك الأحداث على قضية حرية التعبير فى بلدان الشمال والجنوب . فقام مندل بتحليل العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية ووسائل الإعلام المتباينة خلال حرب افغناستان ، وخلص إلى أن حرية الكلمة ووسائل الإعلام قد عانت بدرجات مختلفة منذ وقوع أحداث ١١ سبتمبر ، سواء تم ذلك بطرق مباشرة أو غير مباشرة ، ولكن فى كل الأحوال تمتعت السلطات العسكرية فى الولايات المتحدة وبريطانيا ببعض السلطة فى تحديد المعلومات المذاعة .

ويتناول الفصل السابع ، والذى جاء بعنوان "الدلالات الأخلاقية والعملية للعلاقات الدولية بعد أحداث ١١ سبتمبر" لكاتبه مروان بشارة توضيح الطبيعة الخاصة لتلك الأحداث ، من حيث كونها ليست حربا بالمعنى المفهوم للحرب ، ولذلك كان إعلان الولايات المتحدة - من وجهة نظره - الحرب على الإرهاب هو حرب على عدو غير محدد مسبقا. ويرى الكاتب أن التقسيم الحقيقى للعالم بعد تلك الأحداث لم يعد بين الشمال والجنوب ، وإنما حل محله الحديث عن الإسلام والغرب أو الخير والشر ، ثم يخلص الكاتب من تحليله للعلاقات بين الشمال والجنوب ، واستمرار الغرب فى تعزيز سياساته الخاصة بتقييد الهجرة من الجنوب إليه ، إلى أن الغرب ما لم يتخذ خطوات ضرورية لوقف تدهور الفجوة بينه وبين الجنوب فإنه سيصبح حتما فى المستقبل ميدانا لمخاطر وتهديدات

جديدة تنبع من عدم الاستقرار والفوضى فى الجنوب .

أما الفصول الثامن والتاسع والعاشر فيناقش كل منها أحد أبعاد قواعد القانون الدولى ذات الصلة باستخدام القوة فى العلاقات الدولية ، حيث تتطرق هيلن دافى Helen Duffy فى الفصل الثامن إلى التسوية السلمية للمنازعات وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، والقيود الواردة وفقا للمادة ٥١ من الميثاق على ممارسة حق الدفاع الشرعى ، كما تناولت أيضا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ومسئولية الأفراد الجنائية المباشرة وغير المباشرة إزاءها . أما كرتس فرانسيس دوبلير Curtis Francis Doebbler فتناول فى الفصل التاسع قضية أسرى الحرب وقواعد القانون الدولى ذات الصلة بمعاملتهم ، وبخاصة اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ ، منتقدا – فى هذا الخصوص وبشكل غير مباشر – الولايات المتحدة لرغبتها فى تجاوز قواعد القانون الدولى عبر استخدامها المتكرر للقوة . ويلفت الكاتب النظر إلى أن ممارسة الولايات المتحدة وغيرها من الدول الحرب بدون قواعد القانون الدولى لا تعدو أن تكون نوعا من عدم الالتزام السياسى ، والذى سوف يشجع الدول الأضعف والفاعلين غير الدوليين على اللجوء إلى الإرهاب لحماية مصالحهم . ويختتم الكاتب هذا الفصل بالتأكيد على أن منفذى هجمات ١١ سبتمبر كانوا يدركون بالتفوق العسكرى والاقتصادى الأمريكى ، ولكنهم قاموا بذلك من منطلق أن الولايات المتحدة هى أيضا غير عادلة وغير سلمية .

أما بريان فولى Brian J. Foley فقد ركز فى تحليله فى الفصل العاشر على الجوانب المختلفة لتجنب الحرب وفقا لقواعد القانون الدولى ، من خلال اتباع طرق الحل السلمية المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة ، سواء تمثلت فى المفاوضات ، أو التحكيم وغيرها مما يتراءى للأطراف المتنازعة اتباعه . ويخلص

إلى التأكيد على ضرورة الالتزام بقواعد استخدام القوة وفقا للميثاق ، سواء تم ذلك من خلال مجلس الأمن ، أو من خلال الدفاع الشرعى الوارد فى المادة ٥١ من الميثاق .

أما فى الفصل الحادى عشر والمعنون "الهاجس الإسلامى ، الهاجس الغربى : الشكوك المتبادلة" ، فيتناول فيه جمال عبد الجواد التطور التاريخى لنشأة هذه الهواجس وأسباب تفاقمها . وفى هذا الصدد يميز الكاتب بين مرحلتين أساسيتين : إحداهما وهى المرحلة الاستعمارية الأوربية للعالم العربى ، والأخرى هى مرحلة الاستقلال العربى عن الاستعمار الأوربى . ومن رأيه أنه قد ساد لدى العرب فى المرحلة الأولى شعوران متناقضان . فهم من ناحية أبدوا إعجابهم بالتقدم التكنولوچى للغرب ، ومن ناحية ثانية أبدوا تخوفهم من الثقافة الغربية وضرورة مقاومة الغرب وقيمه . أما فى المرحلة الثانية بعد الاستقلال فقد أصبح الوضع أكثر تعقيدا ، وبخاصة مع استيلاء الراديكاليين العرب عبر الانقلابات العسكرية المتتالية فى مصر وسوريا والعراق وليبيا والسودان وغيرها على السلطة ، إذ كان النموذج الغربى لديهم مرادفا للسيطرة والتخلف ، وقد تجلت كراهيتهم – بصفة خاصة – لهذا النموذج فى أفكاره السياسية الليبرالية مثل الديمقراطية واقتصاد السوق . ويرى الكاتب أن المشكلة الفلسطينية كانت أحد أهم العوامل التى ساعدت على تفاقم العداء العربى والإسلامى للنموذج الغربى .

ويرى الكاتب أن هذا النفوذ للأيديولوچية الراديكالية فى العالم العربى خلال النصف الثانى من القرن العشرين كان له آثاره فى تشكيل ملامح الخريطة الفكرية والسياسية العربية ، ومن أبرزها :

– التركيز على الأمة وليس الفرد باعتبارها الوحدة السياسية الأساسية ومحور

العمل .

- التركيز على التحديات الخارجية وليس الداخلية باعتبارها التحديات الأكثر أهمية ، مما أسهم فى عزوف الرأى العام العربى عن المشاركة السياسية .
- التأكيد على أن النموذج الغربى لا يناسب العالم العربى ، ويمكن أن يكون بابا خلفيا للعودة إلى الهيمنة الغربية .

ومع أن انتهاء الحرب الباردة وفشل الأنظمة الراديكالية العربية فى تحقيق انتصارات ملموسة فى عدد من المجالات ، كان من المتوقع أن يؤدى إلى تصحيح العلاقة مع الغرب ، إلا أن ما حدث هو العكس ، إذ عمدت هذه النظم إلى تكريس المخاوف الجماهيرية العربية من النموذج الغربى ، من خلال اختزال الغرب فى الولايات المتحدة ، واختزال الأخيرة فى سياستها الخارجية ، واختزال هذه السياسة الخارجية الأمريكية فى سياستها فى الشرق الأوسط ، وبخاصة انحيازها لإسرائيل . وقد كان من بين أخطر نتائج هذا الاختزال هو حجب الرؤية لدى قطاعات كبيرة من الرأى العام العربى عن الإسهامات العظيمة للحضارة الغربية . وفى ظل هذا الاختزال أيضا أصبحت الولايات المتحدة - وليست الأنظمة العربية - هى المسئولة عن الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية ، ويختتم الكاتب هذا الفصل بالإشارة إلى أهم العوامل الكامنة وراء الصورة السلبية الحالية للغرب فى العالم العربى ، وبخاصة ذات الصلة منها بسياسات الأنظمة العربية ، وصعود الأصولية الإسلامية، وكيفية تعاطى الغرب مع القضاياالعربية.

أما دياب أبو جحجح Dyab Abu Jahjah فيعالج فى الفصل الثانى عشر أوضاع المهاجرين العرب فى أوربا وكفاحهم من أجل الحقوق المدنية . ويخلص من تحليله لهذه الأوضاع ونمو اليمين المتطرف فى أوربا إلى القول بأن المجتمع العربى فى أوربا يمكن مقارنته بالأقلية السوداء فى الولايات المتحدة لأنه يستبعد

سياسيا واقتصاديا واجتماعيا . ومن رأيه أن الوعى بحقيقة هذا التمييز والعنصرية والشعور بالاستغلال من قبل الجيل الحالى للشباب الصغير الذى ولد فى هذه البلدان الأوربية قد دفعه إلى تطوير ثقافة فرعية للعنف والاحتجاج ، فضلا عن استعداده فى أى وقت لنقل أسباب هذا العنف إلى الشوارع فى باريس ومارسيليا ولندن وبروكسل وغيرها . ويرى الكاتب أن الحل لهذه التفاعلات الواقعية العربية الأوربية يكمن فى احترام الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، لأن العنصرية لا ينبغى أن تكون مجرد رأى لأصحابها وإنما أن تكون جريمة . وهذا يتطلب من المجتمعات الأوربية التعامل مع المهاجرين العرب والمسلمين من منطلق قدرتهم على التمتع بكافة الحقوق وتحمل كافة الالتزامات . ويختتم الكاتب هذا الفصل بالتأكيد على ما يمكن أن يقوم به المهاجرون العرب من جسر بين الحضارتين العربية الإسلامية والأوربية .

أما فى الفصل الثالث عشر والأخير والمعنون "التعايش الثقافى وغياب القانون" ، فيحاول محمد السيد سعيد استكشاف السبل الكفيلة بإقامة علاقات متوازنة بين النظامين السياسيين والثقافيين العربى والغربى على أساس من السلام والقبول المتبادل والرخاء المشترك للإنسانية . وفى سبيل ذلك يناقش الكاتب أربع أفكار أساسية : تدور الأولى منها حول فكرة قانون التعايش ، فى حين تدور الثانية حول عالمية المبادئ والقيم ، أما الفكرة الثالثة فتدور حول القانون الدولى ، فى حين تنصرف الفكرة الرابعة إلى الإطار المرجعى لتسوية المنازعات من خلال نظام قضائى دولى . ويناقش الكاتب عبر هذه الأفكار دعاوى الاستعلاء الثقافى والحضارى من قبل الطرفين العربى الإسلامى والغربى ، علاوة على انتقائية النظرة لدى كل منهما إزاء الآخر . ففى الوقت الذى يشعر فيه الغرب بتفوق حضارته على ماعداها من حضارات أخرى بما فى ذلك الحضارة

العربية الإسلامية ، نجد أن الجانب العربى الإسلامى من ناحيته يركز على الإسلام كدين عالمى وآخر رسالة دينية من السماء إلى الأرض . كما أنه فى الوقت الذى يركز فيه الغرب على التطرف الفكرى والسلوكى للجماعات الدينية الإسلامية ، نجده يتجاهل التطرف الدينى فى باقى الحضارات الأخرى بما فيها الحضارة الغربية ذاتها . وعلى هذا يرى الكاتب أن الطرفين العربى الإسلامى والغربى بحاجة إلى قانون للتعايش الثقافى والحضارى ، ومن رأيه أن القاعدة الأهم فى هذا القانون تتمثل فى تنظيم العلاقات بين الأعضاء مختلفى الثقافة والنظم الثقافية ، كما يطالب الكاتب بإقامة تحالف دولى ليس فقط من أجل الدفاع عن الحضارة الإنسانية وإنما أيضا من أجل تطوير هذا التفاعل الحضارى . وفى هذا يلفت الكاتب الانتباه إلى أن المسلمين فى كافة أنحاء العالم على استعداد لقبول الانضمام إلى التحالف المضاد للإرهاب والعنف ، إذا ما قام العالم والغرب خاصة بالتعامل مع الصهيونية باعتبارها أحد أهم أشكال الإرهاب والعنف فى العالم . ويختتم الكاتب هذا الفصل بالتأكيد على ضرورة احترام قواعد القانون الدولى وتنفيذه بحيادية .

وبغض النظر عن اتفاق الباحث أو اختلافه مع ما ورد من طرح بشأن القضايا الواردة فيه ، إلاّ أنّ هناك العديد من التساؤلات ذات الصلة بحقوق الإنسان والتى لم تعالج فى هذا الكتاب . ولعل أولى هذه التساؤلات ما يتعلق بخصوصية حقوق الإنسان وما إذا كان ما تعرضت له هذه الحقوق من انتكاسة فى أعقاب أحداث ١١ سبتمبر يعنى أنها لا تتمتع بقوة دفع ذاتية خاصة بها تمكنها من الصمود فى وجه تغيرات هيكل النظام الدولى ؟ أما ثانى هذه التساؤلات فيتعلق بمكانة هذه الحقوق كمكون فى السياسات الخارجية للولايات المتحدة والدول الأوربية ، وهل حدث تحول فى هذه المكانة أم لا ؟ وبمعنى آخر هل

أضحت هذه الحقوق محل مساومة فى السياسات الخارجية لتلك الدول ، وذلك فى ضوء ما قامت به الولايات المتحدة من مقايضات سياسية فى سعيها لتأمين التأييد الدولى لحملتها ضد الإرهاب ، من قبيل غض الطرف من الانتهاكات الروسية لحقوق الإنسان فى الشيشان ، والصينية فى إقليم سينكيانج ضد أقلية الإيجور ، والهندية فى كشمير ؟ أما ثالث هذه التساؤلات فيتصل بالعلاقة بين الإرهاب وحقوق الإنسان ، وهل انتهاكات حقوق الإنسان هى أحد أسباب الإرهاب أم أن الإرهاب هو أحد أسباب تبرير انتهاكات حقوق الإنسان من قبل أنظمة الحكم التسلطية ؟ وفى هذا الخصوص لابد وأن نشير إلى تصاعد الاهتمام من قبل كثير من الدول العربية بضرورة احترام حقوق الإنسان منذ أحداث ١١ سبتمبر ، وذلك على خلاف ما يذهب إليه أحد فصول الكتاب ، حيث بدأت العديد من الدول العربية تتجه نحو إنشاء مجالس وطنية لحقوق الإنسان بها .

The National Review of Social Sciences

Volume 41 Number 1 January 2004

ISSN 0028-0026

The National Review of Social Sciences

Issued by

The National Center for Social and Criminological Research

Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Correspondence:
Editor in Chief, The National Review of Social Sciences,
The National Center for Social and Criminological Research,
Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Price and annual subscription
US $ 15 per issue
US $ 40 per volume

Issued Three Times Yearly
January - May - September



The National Review of Social Sciences

WOMEN AND ELECTIONS
OF COMMUNITY COUNCILS 2002:
An Analytical Study
Nadia Halim

OPINION POLL ON CITIZENSHIPAND POLITICAL
PARTICIPATION
Mona Youssef
Hassan Salama

ANTOLOGICAL AND PHILOSOPHICAL ROOTS
OF CIVIL SOCIETY CONCEPTION WITHIN
CONTEMPORARY EUROPEAN THOUGHT
Ahmed Hussein

THE ROLE OF WOMEN IN THE SOCIALIZATION OF THE CHILD
IN U. A. E. SOCIETY: A FIELD STUDY
Mohammed Almutuawa

CULTURAL COMMUNICATION BETWEEN THE NATIVE
INHABITANTS AND THE NEW COMERS IN BAHARIA AOSIS
Hassan Barakat

SYMPOSIUM ON THE ROLE OF HIGH EDUCATION IN THE PRO-
GRESSION OF DEVELOPMENT PLANS : AN INTEGRAL VIEW
Nessreen Bagdady

TERRORISM AND HUMAN RIGHTS AFTER
THE ELEVENTH OF SEPTEMBER
Abd El Rahman Abdel Al

Volume 41 Number 1 January 2004

Issued by
The National Center for Social and
Criminological Research, Cairo